الطريقة العلميّة لتحليل مضمون القيم

الدكتور عقيل حسين عقيل

الطريقةُ العلميّة

لتحليل مضمون القيم

تأليف

أ.د/ عقيل حسين عقيل

القاهرة

2022م

المقدّمة

طريقة تحليل المضمون أحد الطُّرق العلميّة التي تُمكّن البحَّاث من تقصّي المعلومات من مصادرها بدقة، وهي ذات أهميّة في دراسة النّصّ والخطاب السياسي، وأكثر أهميَّة في دراسة الحالات الفرديّة السَّالبة والموجبة.

وفوق ذلك كلّه فإنَّها ذات الأهميَّة الرَّفيعة في دراسة القيم، وبخاصّة إذا ما استخدم الباحث وسيلة استقراء القيم كما جاءت في تصنيف خماسي تحليل القيم الذي يعد أسلوبًا جديدًا، وعلى درجة عالية من الأهميَّة العلميّة.

ومع أنَّ البعض يرى أنَّ استخدام طريقة تحليل المضمون ليست بالأمر السَّهل فإنَّها بعد ظهور تصنيف تحليل القيم أصبحت ميسّرة جدًّا، وبتقنية عالية الجودة، وفقًا لما اعتمدته من وسائل إحصائيَّة في القياس والمقارنات بين المتغيّرات الكيفيّة والكميّة وآثارها على الحالة قيد البحث والدّراسة.

ولذلك فالمتخصّصون في علوم الخدمة الاجتماعيّة وطرقها، والعلوم السياسيّة، والعلوم الإعلاميَّة لا يرون طريقة أكثر أهميّة في البحث العلمي من طريقة تحليل المضمون؛ ولهذا معظم المشاكل البحثية تذلل أمامهم باستخدام الطريقة العلميّة لتحليل المضمون ووسيلة خماسي تصنيف القيم .

أمَّا المتخصصون في مجالات العلوم الاجتماعيّة وعلى وجه الخصوص: (علم الاجتماع، والخدمة الاجتماعيَّة، وعلم الإنسان) كونهم المهتمون بدراسة القيم، ومدى تأثيرها على العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، فإنَّ استخداماتهم أو اتباعهم لطريقة تحليل المضمون تعد الطريقة ذات الصلة المباشرة بكل ما يؤثّر على السُّلوك الإنساني في عمومه وخصوصه.

وعليه:

فإنَّ مؤلفنا: (الطريقة العلميّة لتحليل مضمون القيم) جاء لعرض الطريقة بأسلوبٍ علمي، ووفقًا لتطبيقات ميدانيّة أجريت على مجموعتين من المبحوثين، مع إجراء مقارنات لقراءات كل مجموعة لذات القيم؛ بغاية استقراء أثر التخصص العلمي على معرفة القيم ومدى أثر القيم على كلٍّ منهم.

ولأنَّ للقيم مضمون مقدَّر لدى الشّعوب والأمم، فإنَّه من الأهميَّة أن تُقدَّم طريقة بحثيّة تيسّر للبحَّات كيفيّة البحث الممكِّن من المعرفة الواعية، وبطريقة لا تأثير للشخصانيّة عليها؛ ذلك لأنَّ وسيلة التصنيف القيمي ذات استبيان ميسّرٍ لنقل المعلومات من الكيف إلى الكم تحليلًا وتبيانًا.

أ د. عقيل حسين عقيل

القاهرة

2022م

الطَّريقةُ

الطريقة نَظمٌ من الخطوات التي عندما تتبع تمكّن متبعيها من بلوغ النتائج المأمولة، وهنا نعني بالطريقة (الطريقة العلميَّة)، التي باتباعها يستطيع الباحث أن ينظم أفكاره من خلال منهجٍ واضحٍ، ووسيلة بها تجمع المعلومات لتكتمل الطريقة بخطاها المتوازنة تقنينًا.

وبذلك تعد الطّريقة مولود المنهج المتكوِّنة من مجموع الخُطوات المنتظمة المتناسقة تجاه الإقدام على الفعل، وهي التي تمارس وتُتبع من قبل الذين يلمّون بها ويجيدون تكرارها وضبط عناصرها ومتغيّراتها، وتتبع خطواتها في كلّ مرّة في أثناء إجراء البحوث سواء أكانت نظرية أم معمليّة ومختبريّة، وهي التي تُرتَّب وفقًا للأولويات في خطّة منهجيَّة في ضوء القدرات والاستعدادات والإمكانات المتاحة من أجل إنجاز أهداف واضحة ومحددة.

واتباع الطريقة يُمكِّن البحاث والأخصائيين من تقصي الأثر الذي تتركه الكلمة أو المرض والأثر الذي يتركه الفعل والسُّلوك.

توصف كل طريقة علميَّة بالخطوات التي تحتويها وخصوصيَّة مواضيعها؛ فخطوات التجربة هي التي تجعل منها طريقة تجريبيّة، وخطوات التقصي التَّاريخي هي التي تجعل للتاريخ طريقة، وكذلك خطوات المسح الاجتماعي هي الأخرى جعلت منه طريقة، وأيضًا طريقة دراسة الحالة في مهنة الخدمة الاجتماعيَّة، التي تأسست لها خمس خطوات منتظمة في عمليات مهنية متناسقة موضوعيًّا جعلت دراسة الحالة طريقة يمارسها أخصائيون مهرة، وخطواتها هي:

- جمع المعلومات.
- تحليل المعلومات.

- تشخيص الحالة.
- علاج الحالة.
- عمليَّة التقويم.

وعليه فالطريقة هي التي بها يتم سبر أغوار المعلومة وتتبع مكامنها، وآثارها التي تتركها على الكلمة أو الفعل أو العمل أو السُّلوك، وهي التي بها يتم التعرّف على ما هو كائن، وبها يتم التطلُّع لِما ينبغي أن يكون؛ ولهذا فالمنهج يُحلل المعلومة ويُفككها ويُركبها، ويؤسّس قواعد، أما الطريقة فلها خطوات تُتبع وفقًا لتوجهات المنهج الذي يُستمد من الموضوع.

وخطوات الطريقة العلميَّة المستمدة من المنهج هي:

1 . تحديد إشكاليَّة البحث أو مشكلته.

2 . تحديد أهميَّة البحث.

3 . تحديد أهداف واضحة للبحث.

4 . تحديد فروض البحث أو تحديد تساؤلاته العلميَّة.

5 . اختيار الطريقة المناسبة للبحث:

وفقًا لتعدد ميادين البحث العلمي تتعدد طرق البحث مما يتطلَّب من الباحث أن يختار الطريقة المناسبة لموضوع بحثه أو إشكاليَّة بحثه، ومن هذه الطرق الآتي:

أ . طريقة البحث التَّاريخي.

ب . طريقة المسح الاجتماعي.

ت . الطريقة التجريبيَّة.

ث . طريقة دراسة الحالة.

ج . طريقة تحليل المضمون.

طريقة تحليل المضمون وتحليل القيم

تحليل المضمون طريقة علميَّة لها خطوات منهجيّة تنطلق من إشكاليّة بحثيّة، وتهدف إلى معالجات وإصلاحات، بغرض تغيير الأحوال وتحسين الظروف وفقًا لِما هو أفضل وأفيد وأنفع، وبغاية صناعة المستقبل المتجدّد والمتطوّر.

فتحليل المضمون يُمكّن من معرفة المتغيّرات ذات العلاقة بالمشكلة، أو الإشكاليّة البحثيَّة، وفرز عناصرها، ومكوّناتها، وتكراراتها، وفقًا للنوع، والصّنف، والقيمة، والفكرة، والخاصيّة، والصّفة، والدَّور الذي تلعبه هذه المتغيّرات، والأثر الذي تتركه سواء أكان أثرًا سلبيًّا أم أثرًا إيجابيًّا وصولًا إلى نتائج قابلة للقياس والتفسير.

والمضمون دائمًا يحمله المحتوى العام للنصّ أو الخطاب أو الوثيقة والمخطوطة، والمؤلف أو القوانين والتشريعات التي تُسنّ، والمبادئ التي تُقرّ، والأهداف التي تُرسم، والقرارات التي تُتخذ؛ ولذا فالمضمون الظَّاهر تحمله الكلمة والفكرة والقيمة، ويتجسّد بالعمل والفعل والسُّلوك.

فالمضمون مكمن الشيء، ومركز ظهوره واختفائه، وهو الذي يكمن في الكلمة، والفكرة، والجملة التي ينقلها المحتوى، وبتكرار الفكرة، أو القيمة، أو الكلمة يتمّ التأكّد بحثًا من الاتجاهات الفكريّة، والسياسيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والتربويّة التي يحتويها النصّ، ويرفعها المضمون سواءً أكانت ذات اتجاهات سلبيّة أم إيجابيَّة، والمضمون الذي يحمله النصُّ كمحتوى هو ما يدور عليه الحديث، أو الكلام، أو ما يُعبَّرُ عنه في الخطاب؛ ولهذا يحمل الكتاب مضمونه في عنوانه، ويحمل الكتاب ما يحتويه في صفحاته؛ ولهذا فالمضمون الكيفي لا يشاهد، ولكن يُدرك إدراكًا من المشهد، والصّورة، والارتسام، والحركة، والمعنى، والفعل، والسُّلوك، مما يجعل المضمون كامنًا في الكلمة، والفكرة، والموضوع، كما يكمن الزّيت في حبَّة الزيتون، ويكمن الكائن الحي في الخليّة، ويكمن الزبد في اللبن.

ولتحديد المضمون دلالة ومعنى ينبغي لنا تحديد المحتوى؛ إذ إنَّ البعض يظن أنَّ المضمون هو المحتوى؛ وهنا أقول:

المضمون شيء والمحتوى شيء آخر؛ فالمضمون كما سبق تحديده، هو الذي يتوحّد في الكلمة والجملة الناقلة له مع الفكرة والمحتوى في وقت واحد، مثل: توحّده في رسالة رسول الله محمَّد عليه الصَّلاة والسَّلام إلى هرقل ملك الرُّوم: (اسلم تسلم) فهذه الرِّسالة محتوى متكوّن من كلمتين، وفي الكلمتين يكمن المضمون، وفيهما تُحمل الفكرة وتتجلَّى، ولكن ليس دائمًا يحدث مثل هذا الأمر، بل في مُعظم الأحوال ينتشر المحتوى في خطابه، أو نصّه الذي فيه يكمن المضمون كما يكمن الزبد في اللبن؛ فالمضمون يُدرك، ويُستنبط، ويُستقرأ استقراءً حتى يُستدلّ عليه معرفة، أمَّا المحتوى فغير ذلك.

فالمحتوى content: هو ما يشتمل عليه النصّ، أو الخطاب، أو الكتاب، أو الموضوع، فمحتوى الكتاب من الغلاف إلى الغلاف، ومحتوى الخطاب أو النصّ من أوَّل كلمة قيلت أو كُتبت إلى آخر كلمة قيلت أو كتبت، مما يجعل تحليل المحتوى يتمركز على التكرارات اللفظية للكلمة، أو الجملة، أو الفكرة، أو الموضوع.

والمحتوى غير المضمون؛ فالمضمون هو ما يتمركز عليه المحتوى من فكرة عامَّة، أو أفكار متجزئة، والمحتوى هو ما يمتدّ بالكلمة من خطاب أو نصّ حتى يشاهد ويُلاحظ؛ ولذا فالمحتوى بلا مضمون كالحديث من دون معنى، والتنظير من دون دلالة.

وعليه: يتكوَّن مصطلح تحليل المضمون content analysis من جزأين:

- الأوَّل: التحليل.
- الثاني: المضمون.

وكلمة تحليل تعنى: تفحُّصًا عن وعي وانتباه يُميِّز بين الدقيق والأدق منه، والمضمون هو المكمن الدلالي الذي تتمركز عليه الفكرة أو القيمة أو النصّ والخطاب

وما يحمله من معنى للمفاهيم التي يتمّ عرضها، أو قولها، أو كتابتها؛ ولذلك فالتحليل العلمي عندما يستهدف الدَّلالة على وحدة الموضوع وبؤرة اهتمامه يكون منصبًّا على المضمون، ويتمّ التعرّف على المضامين من خلال التعرّف على محيطها الذي استوعبها، ومن خلال الإطار العام الذي يحتويها، والذي يميّزها عن غيرها من المواضيع، وتعدُّ المواضيع ذات أهميَّة إذا كانت لها مضامين، ويعدُّ المضمون هو لبّ المحتوى، وبؤرة اهتمامه، وعلّة وجوده؛ ولهذا ينبغي أن يحلّل المضمون في إطار محتواه الموضوعي.

وفي بعض الأحيان يعتمد تحليل المضمون على المعلومات الجاهزة، كالوثائق، والمطبوعات، والخطب، والأحاديث، وفي البعض الآخر يتجاوز ذلك لدراسة الشخصيَّة التي تُمكِّنه من ربط الظَّاهر بالباطن (القول بالفعل، أو بالسُّلوك والعمل)، وكذلك ليربط الثابت بالمتحرك، وهذا الأسلوب هو الذي يجعله طريقة إنتاجية، تكشف الجديد، وتعمل على تطويره؛ لأنَّ اقتصار البعض له على تحليل المعلومات الجاهزة دون متابعتها وربطها بالفعل والسُّلوك، هو الذي يجعل طريقة تحليل المضمون طريقة استهلاكية.

طريقة تحليل المضمون لا تسلّم بالمعلومة هكذا وكأنَّها مطلقة، بل تخضعها للاختبار، والقياس، والتجريب؛ من أجل التأكّد من أنَّها على الصواب، أم على غير ذلك؛ ولذلك فإنَّ اختبار المضمون يتعلّق بربط المشاهد بالمجرد (ربط الفعل بالمضمون)؛ لكي يتمّ الوقوف عند المصادق والحجج المثبتة نظرية، أو قانونًا؛ لأنَّ القول الذي يحمل المضمون فيما يقال قد لا يكون له مصادق، ومن ثمَّ يكون في حالة الشكّ الفاقد للبراهين التي تجعله حقيقة بالإثبات.

إنَّ تحليل المضمون خطوة من خطوات طرق البحث المنهجة؛ لأنَّه لا يمكن أن يصل أيّ باحث وفي أيّ علم من العلوم، وفي أيّ تخصّص من التخصّصات إلى النتائج ما لم يَعرِضْ المعلومات والبيانات التي تمّ تجميعها للتحليل الموضوعي؛ فالمعلومات مهما

بلغ حجمها وكبر ولو كانت أطنانًا مكوّمة فهي لا تفيد شيئًا إلّا بعد أن تخضع لتحليل مضامينها تحليلًا إحصائيًّا، وبيانيًّا، وعلائقيًّا.

وعليه: بتحليل المضمون يتجسّد المنهج في المعلومة التي تحمله لتنتظم به في نسقٍ علمي مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، وبه تُفكّك معلومات وبيانات أخرى من الكلِّ، إلى الجزء، إلى المتجزئ منه، وبه تُركّب أيضًا من المتجزئ، إلى الجزء، إلى الكلِّ الجديد المفيد.

إنَّ تحليل المضمون فنٌ من خلاله تُفرز المعلومات فرزًا، وتتجرّد في أرقام، وأعداد، وكميات بيانيّة وإحصائيّة، وتُصنّف وفقًا للنّوع والجنس، والمكان والزَّمان، والدّرجة والقيمة التي عليها، أو الفكرة التي تحملها، أو الجنسيّة والدين، فتقارن شبيهًا بشبيهٍ، ومختلفًا مع مختلف حتى يتمَّ كشف أثر المتغيّرات بعضها على بعضٍ في إظهار المشكلة أو الظَّاهرة قيد البحث العلمي والموضوعي.

ولأنَّ تحليل المضمون مستهدف الظَّاهرة أو المشكلة بالتحليل؛ فهو الذي من خلاله يستطيع الباحث أن يندمج في موضوع بحثه بكلِّ وضوح، ومن بعدها يصبح قادرًا على الفهم، والاستيعاب، والإدراك للخفايا والقضايا التي سبق له أن صاغ لها فروضًا مفسّرة للمشكلة، أو الظَّاهرة المبحوث فيها من قِبله.

فتحليل المضمون يُمكّن الباحث من فكّ المعلومة المركّبة، وتفصيل متغيراتها، والانتقال إلى البسيط (المتجزئ) وهكذا الانتقال من المباشر إلى الجوهر، ومن الظَّاهر إلى الكامن، وكشف القوانين والمبادئ التي ربطت المتجزئ بالجزء حتى جعلت منه كلًّا مركّبًا.

أمَّا التحليل analysis: فهو عمليَّة تتبُّع وتقصٍّ دقيق للمتغيّرات المستقلة، والتابعة، والمتداخلة في الموضوع، مع اكتشاف العلائق ومؤثّراتها السَّالبة والموجبة على الحالة قيد البحث والدِّراسة؛ فهو يرتبط بالمعلومة المؤثّرة على الفعل والسُّلوك، وعلى

القاعدة والاستثناء؛ وهو المؤدّي للتبيُّن والتعرُّف، والاستكشاف عن وعي، وبدلائل وحُجج مثبتة، وفقًا لدائرة الممكن (المتوقَّع وغير المتوقَّع).

والتحليل العلمي للمضمون يُحدد الأفعال، والأقوال، والسُّلوكيَّات وتكراراتها وعلائقها السَّالبة والموجبة، حتى يتمّ بلوغ النتائج المبدئية، وعرضها في جداول وأشكال بيانية؛ لإظهار الحقائق التي تستدعي التعميم، والتي في حاجة للتقييم والتقويم.

وفي مهنة الخدمة الاجتماعيَّة والدراسات النفسيّة والسُّلوكيّة تُعدّ عمليَّة التحليل من عمليات دراسة الحالة، وهي الحلقة التي تتوسَّط عمليتي: جمع المعلومات، وتشخيصها؛ ولذا يقوم المتخصّص الاجتماعي، أو النفسي المتمكّن بمهارة وفن باستقراء العلل والأسباب التي تكمن فيها حالة العميل، أو المبحوث؛ حتى يتمكَّن من اكتشاف العلاقات بين متغيّراتها المستقلة، والتابعة، والمتداخلة من خلال تفكيكه للمعلومات المتوافرة، والمتاحة بين يديه.

إذن: لا قيمة للمعلومات، والبيانات إذا لم تُحلّل وتُفسَّر نتائجها وفقًا لمنهجٍ علمي واضح؛ لأنَّ تكديس المعلومات من دون تحليلها لا يحقِّق نتائج تجيب عن تساؤلات الباحث، أو فروضه العلميَّة التي صاغها وفقًا لأهداف بحثه التي استمدها من مشكلة البحث أو إشكاليته بموضوعيَّة.

ومع أنَّ المنهج العلمي ضرورة في نظم المعلومات وتتبُّعها وسبر أغوارها تفكيكًا وتركيبًا فإنَّ فرض منهجيّة معيّنة على القرّاء والمتعلّمين قد يجعلهم نُسخًا كأوراق السَّحب، وهذا الأمر يخالف القاعدة التي تنصّ على أنَّ المنهج: (تنوّع من أجل تفكيك وتركيب المتنوّع)؛ ولذا لم يكن المنهج قالبًا جاهزًا وثابتًا لا يتغيّر، فإن كان كذلك لا بدَّ أن يجعل من العقل البشري مستهلكًا للمعلومات لا مستثمرًا لها ولا منتجًا، وعليه: فإنَّ المناهج الجاهزة كثيرًا ما تهتم بتكديس المعلومات وعرضها في جداول، وأعمدة ومنحنيات

تلزم الآخرين باتباعها كما قُدّمت لهم، مما يجعلها مناهج عنعنة (نقلية) ودعاية ساكنة؛ وكأنَّها غاية في ذاتها.

أمَّا الذين يعتمدون في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع منهجًا لتحليل المعلومات دون انغلاق على رؤية بعينها وكأنَّها مسلمات مطلقة لا تتأثّر بالتطوّر والتغيّر العلمي والحضاري والثقافي؛ فهؤلاء هم الذين يستطيعون إحداث النُّقلة من واقعٍ أدنى إلى مستقبل أفضل يمكن قياسه بعد مقارنات موضوعيَّة.

وعليه: إنَّ تحليل المضمون إنتاجيًّا يُمكّن البحَّاث من إضافة الجديد المفيد والنافع من خلال توليدهم المعلومة من المعلومات، ومن خلال تحقيق أهداف البحث العلمي التي لا تقبل أن تكبل القيود العقول البشريَّة، ولا تقبل بقولبتها، ولا وضع إشارات (قف) أمام التفكير الإنساني.

ولأنَّ البحث العلمي يعتمد على قاعدة الإضافة التي تنصُّ على: (المعلومة تُحلل من أجل إضافة الجديد)؛ لذا لا إضافة لجديد إلّا بعد تحليل موضوعي لتلك المعلومات والبيانات التي تمّ تجميعها من أجل معرفة تضاف للمعارف السَّابقة.

إنَّ تحليل المضمون يؤسّس علميًّا على فروض مؤسّسة على قاعدة تنصُّ على الآتي: (يصاغ الفرض العلمي على توافر جزء من المعلومات وفقدان الجزء الآخر منها)؛ لأجل معرفته بعد جهدٍ من تجميع المعلومات من مصادرها الرّئيسة، وتحليلها بمعاملات إحصائية، وتجربة، وملاحظة، وتشخيص للحالة قيد البحث بعد إجراء مقابلات موضوعيَّة.

وعليه: لا يمكن أن تتحقّق أهداف البحث العلمي في العلوم الطبيعية، والاجتماعيَّة، والإنسانيَّة إلّا بعد تحليل علمي مقنّن؛ ولهذا لا يُعدُّ التحليل العلمي مرحلة مستقلّة بذاتها، أي: لا يمكن أن ينفصل عن المعلومة التي يكمن فيها؛ ولذا فالحقيقة دائمًا تكمن في المعلومة الصّادقة.

وعليه، نتساءل:

- هل يستطيع الباحث أن يفصل تفكيره التحليلي عن المعلومات التي يجمعها؟
- هل من الأفضل أن يهتمّ الباحث بهذه التحليلات في وقتها أم يتركها إلى النّهاية التي تهدّدها بالنسيان؟
- هل التحليل في أثناء تجميع المعلومات يسهم في اتساع مدارك الباحث على الموضوع، أم يحدّ منها؟
- ألا يكون تحليل المضمون دليل إثبات غياب الجزء الرَّئيس من المعلومة المستهدفة بالبحث؟
- ألا يكون تحليل المضمون دليل إثبات أنَّ الحقيقة في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع ميسرة لمن يَجتهد في التفتيش عنها، والتعرّف على مكامنها وأماكن ظهورها؟
- ألا يكون تحليل المضمون دليلًا لمعرفة واعية عندما تتوافر معطياتها لدى الباحث، ومن ثم من خلالها يتمكّن من كشف الجديد؟
- ألا يكون تحليل المضمون دليلًا على أنَّ المعلومات أصبحت تحت السيطرة والتحكّم الذي به يتمّ الوقوف على الحقائق الغائبة والمفقودة؟

ولأنَّ الإجابة محمولة إيجابيًّا في هذه الأسئلة، إذن: ألا يكون منهج تحليل المضمون حلقة من حلقات التفكير التي تهدف دائمًا إلى معرفة المستقبل وتُحفِّز على صناعته؟

ولهذا يُعدّ تحليل المضمون عمليَّة متّصلة ومترابطة من الكلِّ إلى الجزء إلى المتجزئ من أجل إضافة منتجة جديدة؛ وذلك بإثرائه عقل الباحث الذي اختار أن يخضع معلوماته إلى التحليل؛ ليكشف عمّا تحمله من أسرار يؤثِّر تأثيرًا موجبًا أو تأثيرٌ سلبيًّا على علاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات، أو على علاقاتهم مع عناصر الإنتاج، أو علاقاتهم مع وسائل التقنية، أو علاقاتهم مع القيم والفضائل الخيِّرة.

ولأنَّ طريقة تحليل المضمون طريقة ديناميكيَّة تُولِّد معلومة من معلومة، ونتيجة من نتيجة، وحركة من متحرّك من خلال كشف حلقات الترابط ودرجاتها، ومرتكزات التركيب التي هي عليها، وحلقات التفكّك والانشطار؛ فهي طريقة إنتاجيّة ترشد إلى ما يجب من أجل حياة إنسانيّة وعلميَّة متطوّرة.

إذن: كلّما تمكَّن الباحث من توليد حركة من متحرك، كان له إنتاجٌ جديدٌ قابلٌ للقياس والتقييم، وكذلك التقويم الذي به تعاد الأمور إلى ما يجب أن تكون عليه.

وعليه: تحليل المضمون طريقة منهجيّة لكشف العلاقة بين الزَّمان، والمكان، والموضوع الذي يُعد حلقة الوصل بينهما، ومع أنَّ الزَّمان متغيّر مستقل بذاته، والمكان متغيّر مستقل بذاته، والموضوع متغيّر مستقل بذاته، فإنَّه لا انفصال للزّمان عن المكان والموضوع الذي ظهر أو حدث فيهما، ولكن لكلِّ موضوع، ومكان، وزمان خصوصيّة إذا تمكّن الباحث من معرفتها أنتج جديدًا يؤدِّي إلى الإصلاح، أو التصحيح، والتصويب، أو العلاج، أو كشف حلول لمشكلات ظهرت بمسبّبات وعلل؛ ولهذا يزداد الإنتاج العلمي بالتحليل العلمي للقضايا والظواهر والمشكلات، ومع أنَّ الزَّمان متّصل برهة ببرهة، وثانية بثانية، وساعة بساعة، ويومًا بيوم، وشهرًا بشهر، وسنةً بسنة، وعامًا بعام، ودهرًا بدهرٍ، فإنَّ الإنتاج العلمي عبر الزَّمن منفصل إنتاجًا عن إنتاج وإن كان الإنتاج السَّابق علّة، وسبب تطوير اللاحق عليه، أو اللاحق بسببه.

ومع أنَّ العلوم المنتجة تستوعب أثر تغيّر الزَّمان والمكان على الموضوع الواحد، فإنَّ نتائج التحليل في الزَّمن الماضي تؤسّس قاعدة موضوعيَّة لعلوم اليوم والغد، ولا أمل أمام تحليل مضمون الماضي إلّا اليوم والغد، وهكذا تستمر الصّلة بين مواضيع البحث العلمي وإن فرّق الزَّمن بين الذين تعلّقت المواضيع بهم وقضوها تجارب فرديّة، أو جماعيّة، أو مجتمعيّة بثمنٍ، أو من دون ثمن.

ولذلك لا قيمة للمعلومات المجمّعة إلّا بتحليلها؛ ولهذا ستظل المعلومات ناقصة منقوصة إن لم تُحلّل بوسائل مقنّنة، ولا يمكن أن تنجز نتيجة إلّا بعد تحليل مضمونها، وبتحليل مضمونها يتمّ التعرّف على المجهول الذي لم يكن معروفًا من قبل.

ولأنَّ تحليل المحتوى منتج للمعلومة؛ فهو بزيادة البحث العلمي إنتاجه لا ينقطع؛ ولذا حيثما وُجد بحث علمي وبحّاثة ماهرون وواثقون أنَّ الحقيقة واحدة فإنَّهم يسعون إلى زيادة الإنتاج المعرفي والمادّي الذي به تتطوّر أدوات التقنية التي بها تزداد حركة الإنتاج إنتاجًا آخر.

وعليه أتساءل:

هل يمكن أن يتمّ تحليل المضمون من دون استخدام وسيلة مشاهدة، أو ملاحظة، أو مقابلة، أو استبانة، أو تصنيفٍ قيمي؟

إذا كانت الإجابة: بـ(نعم).

يكون الأمر كمن يقول: يمكن أن يتمّ التحليل العلمي من دون استخدام للحواس، وهذا أمر غير ممكن.

وإذا كانت الإجابة: بـ(لا).

إذن: اعترفنا بأنَّ تحليل المضمون طريقة، ولم يكن وسيلة كما يعتقد البعض.

ولأنَّ طريقة تحليل المضمون تهتم بالنصوص، والوثائق، والخطب، والأحاديث، والمطبوعات، وأخبار وسائل الإعلام كمصادر للمعلومات في دراسة الشخصيات، والأفعال، وردود الأفعال، والمواقف، والاتجاهات، والثقافة؛ لذا يمكن أن تكون طريقة استهلاكية، ويمكن أن تكون طريقة إنتاجية؛ فهي من حيث كونها استهلاكية إذا درست النصّ أو الخطاب وكأنَّه غاية في ذاته.

ومن حيث كونها إنتاجية إذا درست وبحثت في النصوص، والخطابات، والوثائق، وكلّ المصادر التي يمكن أن تعود إليها وهي مُوجَّهة إلى صناعة مستقبل أفضل؛ وذلك بأخذ العبر التي بها يتمّ تفادي السلبيّات، وأخذ العبر التي بها تُحدث النُّقلة ويُصنع المستقبل.

إذن: تحليل المضمون هو الذي يستوعب الماضي ويحلِّله علميًّا، ويُشخِّصه بموضوعيَّة من أجل معرفة ما اشتهر به من إيجابيات، وما علق به من سلبيات، وكيفية الاقتداء بالموجب، والابتعاد عن تكرار السَّالب دون إنكار لجهود السَّابقين، مع مراعاة العصر وما وصل إليه من تقدُّم، ولكي لا يكون الباحث مقتصرًا على ما هو سابق، أو أن يكون الباحث باسم المعاصرة تاركًا للمعطيات الموضوعيَّة ذات الأهميَّة العالية في زمن السَّابقين الأكارم، فعليه أن يكون منتقدًا لكلِّ ما من شأنه أن يؤدِّي إلى خللٍ في الفضائل والقيم الحميدة في كلّ زمن من الأزمنة، وكذلك عليه أن يعرف: أنَّه لا فرق بين الماضي والمعاصر إلّا الزَّمن (الماضي والحاضر)؛ لأنَّ كلًّا منهما يحلّل معلوماته بمنظور التقليد فقط؛ فالأوَّل مقلّد للسلف بما هم عليه من سلبيّات وإيجابيّات، والثاني مقلّد للعصر بما هو عليه من سلبيّات وإيجابيّات؛ ولهذا كلُّ منهما مقولب بأحكام مسبقة، وكأنَّهما مبنيتان على الكمال ولا نقصان فيهما.

إنَّ استمرار العلوم والبحوث العلميَّة في الزَّمن الحاضر بنظرة الماضي قد لا تؤدِّي إلى مستقبل متطوِّر، وإنَّ انفصال الحاضر عن نظرة الماضي قد يؤدِّي إلى الانسلاخ عن الأصالة العريقة؛ ولهذا فالمعاصرة لا تعني الانسلاخ عن الأصالة، بل إنَّها تعني: استيعاب المعاصر دون إغفال عن أهميَّة السَّابق المتخلّص من سلبيَّات الماضي العقيمة، والمستوعب للجديد الذي فيه أصالة؛ ولهذا الأصيل بالضرورة يكون معاصرًا؛ لأنَّ الأصالة لا تنتهي، بل إنَّها المستمرة.

ولذا؛ فالتحليل الإبداعي للمضمون لم يكن تحليلًا دفاعيًّا، بل تحليلًا موضوعيًّا نقديًّا محاججًا (حُجّة بحُجّة)، ولم يكن استسلاميًّا يخضع لسيطرة الآراء الجاهزة، وعليه: فالتحليل الإبداعي للمضمون يتناول المواضيع بما تطرحه من قضايا، وبما تتضمّنه وتشير إليه من متغيّرات؛ ولهذا يعتمد تحليل المضمون على الأحكام المسبقة، وهو المتتبّع لخطوات البحث العلمي الممنهجة دون ترويم أيٍّ منها للأخرى.

إنَّ التحليل الإبداعي للمضمون هو التحليل المتفحِّص للموضوع، والواقع دون تحيُّز للأنا، ودون انسلاخ عن الذَّات: (ذات المجتمع، أو الأمّة المنتمي إليها).

وبنظرة تحقيق الأمل (تحقيق المستقبل) يسعى الباحثون إلى كلِّ ما من شأنه أن يؤدِّي إلى الاكتشاف والاختراع، وتسعى الشّعوب إلى تنشئة الأجيال المستفسرة المتسائلة عن كلّ ما يتعلّق بها من أمر، سواءٌ أكان أمرًا سياسيًّا أم اجتماعيًّا أم اقتصاديًّا أم معرفيًّا، ويتساءلون عن الخطط التي ينبغي أن توضع له؟ وما هي البدائل والسُّبل التي بها يُختصر الزَّمن والتكاليف، ويتحقّق الأمل؟

بطبيعة الحال: هذا الأمر لا يتحقّق بتجميع المعلومات والتوقف عندها، بل يتحقّق بتحليل المعلومات والبيانات، وتبيان نقاط ضعفها وقوَّتها، وما تنصُّ عليه مضامينها ومحتوياتها؛ وهذا أيضًا لا يتحقّق إلّا إذا كان الباحث حرًّا؛ ومن هنا فإذا أردنا مجتمعًا مبدعًا، أو أمّة مبدعة، أو باحثًا مبدعًا فعلينا بإزالة الأغلال التي تمنع أو تحدّ من حركتهم، أو تفكيرهم؛ حتى يُمكَّنوا من ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، وحمْل مسئوليَّاتهم بإرادة.

ولهذا فالتحليل الإبداعي للمضمون يسعى دائمًا إلى معرفة النهايات الموضوعيَّة، مما يجعل له استمرارية واتصالًا من الكلِّ، إلى الجزء، إلى المتجزئ (فكرة، أو نصًّا، أو خطابًا، أو قيمة ومبدأ)، وعليه: فإنَّ التفكير في النهايات والبحث عنها، يؤدِّي إلى الإبداع، أمّا التفكير فيما لا نهاية فهو تفكير منفصل لا حقائق من ورائه، وبالتَّالي: لا

يؤدِّي إلى الإبداع، مع أنَّه يؤدِّي إلى التكرار الذي لا يؤدِّي إلى الجديد؛ ولأنَّه كذلك فهو لا يؤدِّي إلى الإبداع.

التحليل الإبداعي للمضمون لا يتوقّف عند دائرة الممكن المتوقَّع فقط، بل يمتدُّ إلى دائرة الممكن غير المتوقَّع؛ ولذا لم يكن التحليل الإبداعي مُنهج على التسليم، بل على الشكّ من أجل اليقين، والأخذ بالقياس، والاختبار، والتجريب، والجودة المعياريَّة.

ولهذا لا تسليم إلا بمسلَّم مثبت أو مطلق مما يجعل التحليل والتفكير الإبداعي تحليلًا لا ببغائيًّا؛ ولكنّه تحليلٌ استيعابيٌّ، يستوعب الموضوع ويعرِّضه للقياس، والنقد الدّاخلي والخارجي، ولم يكن مثل آلة التصوير التي تصوّر الموسوعات والمؤلفات دون أن تحتفظ بمعنى يفيد؛ ولهذا فالباحث الذي يتَّبع كلّ أمر واقع دون أن يَتبيَّنَ ذلك الأمر وأسراره، والحكمة التي من ورائه، لا يمكن أن يكون باحثًا مبدعًا للمعلومة العلميَّة، ولا منتجًا للفكرة العلميَّة.

ولذلك؛ فإنَّ التفكير العلمي المبدع هو التفكير المنظّم المرن ولا جمود فيه، وهو الذي لا يجعل الباحث يفكّر لغدٍ بنظرة الأمس، ولا بنظرة اليوم، بل من خلال تحليله للأمس واليوم، ومعرفة خصوصيّة كلّ منهما، ويتمكّن من معرفة الخصوصيّة لكلِّ زمن، ولكلّ جيل؛ مما يدفعه لأنْ يفكّر بعقليَّة الغد حتى يتمكّن من صناعة المستقبل؛ ولذا فمن يعتقد أنَّ عقل الأمس واليوم كافٍ لتحليل المعلومة التي تصنع المستقبل، سيجد نفسه من دون شكّ متخلّفًا عن حقيقة الغد ومنظوره المبدع.

إنَّ التحليل العلمي للمضمون يستند دائمًا على الحجَّة بالمصادق؛ لأنَّ الحجّة التي تفتقد إلى مصادق هي في حقيقتها حجّة جدباء؛ لافتقارها إلى الحقائق والشّواهد، والتحليل بالمحاجّة هو تحليل تقبُّل ودحض، حجّة بحجّة، وسبب بسبب، وهذا النَّوع من التحليل يؤدِّي إلى التغيّر، والتغيير؛ تغيّر حالة عن حالة، وتغيير موقف بموقف، وفكرة بفكرة، أمّا إذا اقتصر التحليل على العناد نتيجة أفكار أو أحكام مسبقة فأنَّ

نتائج التحليل لا تؤدِّي إلى تحقيق الأهداف العلميَّة؛ فتضعف الحجّة عندما تكون مبنيّة على عناد ليس إلّا، أمّا الحجّة التي تُطرح للنقاش والجدل دون تعصّب فإنَّها تشكّل عبئًا على المدافعين عنها، من خلال تقديمهم البراهين التي تؤيّدها، وتقبُّل الآراء التي تعارض تأييدهم؛ من أجل المحاجّة العلميَّة والوصول إلى نتيجة موضوعيَّة؛ ولهذا فالتحليل بالمحاجَّة بين الأطراف المتجادلة قد يؤدِّي إلى انسحاب ضعيف الحجّة من ميدان النقاش، وقد يؤدِّي إلى انسحاب قويّ الحجّة نتيجة تحامل الطّرف الآخر عليها، أو على صاحبها، مما يؤدِّي إلى خروج الجدل والنقاش عن صوابه، فيترتّب على ذلك انسحاب أحد الأطراف، وقد يكون المنسحب صاحب الحجّة الصادقة، مما يفسح المجال لضعيف الحجّة لأن يستمر في عرض حُججه الواهية على مَنْ تبقى من الذين لا حُجج لهم، أو الذين تمَّ استغفالهم؛ ولهذا ينبغي أن يكون التحليل العلمي والنقاش العلمي لا سيادة فيه إلّا للحجّة بالمصادق.

يعتمد التحليل العلمي على استيعاب الموضوع بمحتواه الشمولي، ويركّز على مضمونه بشكل خاصّ من خلال تحليل المعلومات والبيانات المتوافرة، أو المعلومات التي يقوم بتوفيرها، ويهتم بالآتي:

أ ـ استيعاب الإيجابيَّات، والتأكيد عليها، ونقلها للآخرين بوسائل مبسّطة تمكِّنهم من التعرُّف عليها، وتحفِّزهم على العمل بها.

ب ـ استيعاب السلبيَّات وتحديدها، وإبراز عيوبها وأسبابها، والعمل على إزالتها، وتبيان الأضرار التي قد تنجم عنها.

وبناء عليه: لم يكن التحليل الاستيعابي إبقائيًّا بالتمام، ولم يكن غرضه تثبيت المعلومات كما هي (سالبها وموجبها)، بل إنَّه تحليل تثبيتي إيزالي، يثبِّت المعلومات الموجبة، ويزيل السَّالبة؛ ولذا فالاستيعاب يتمّ للمعلومات السَّالبة والموجبة من أجل معرفة

نقاط الاتفاق والاختلاف، مما يتطلّب الإبقاء والتثبيت في حالة الاتفاق، ويتطلّب الإزالة والتصحيح في حالة الاختلاف.

وعليه: يعتمد تحليل المضمون قاعدة: (لا نفي ولا إثبات إلّا لموجود)، ولكلّ من النفي والإثبات جوانب سلبيّة، وأخرى إيجابيَّة، ويتداخلان في تحليل الفعل الواحد إلى أن يثبت بالمصادق، أو ينفى بها، ويؤدِّي التحليل بالنفي والإثبات في أثناء تناول المواضيع والقضايا إلى الآتي:

1 ـ إثبات قضية بالمصادق يؤدِّي إلى نفي الشكِّ عنها، وتكون القضية موجبة.

2 ـ إثبات قضية من دون مصادق يؤدِّي إلى إثبات الشكِّ فيها، وتكون القضية سالبة.

3 ـ نفي قضية بالمصادق يؤدِّي إلى إثبات الشكِّ فيها، وتكون القضية سالبة.

4 ـ نفي قضية من دون مصادق يؤدِّي إلى نفي الشكِّ عنها، وتكون القضية موجبة.

إذن: النفي والإثبات هما كفّتا الميزان اللتان لا يتمّ الوزن إلّا بهما؛ ولهذا كلّ ما يقبل الوزن فهو موجود؛ لأنَّه يقبل الإثبات والنفي، وكلّ مخلوق يعدُّ وجوده برهانًا على أنَّ وراءه خالقًا، وليس كلّ من يفكّر فقط، والفرق بينهما: أنَّ الذي يفكّر يستطيع أن يبرهن على وجوده، أمّا الذي لا يفكّر فإنَّه يحتاج لمن يبرهن عليه، ونتيجة تداخل الإثبات والنّفي، والسّلب والإيجاب، يتمّ التعرُّف على القضايا والمواضيع، ويتمّ إزالة اللبس عنها.

وعليه: لا نفي ولا إثبات إلَّا لموجود، ووراء كلٍّ منهما فاعل.

ومن ثمَّ: يهتمّ تحليل المضمون بالمعلومات الظَّاهرة وفقًا للبيانات المشاهدة والمحسوسة سواء أكانت سلوكًا أم شكلًا أم كمًّا؛ ولذا فالظَّاهر يمكن التوقُّف عنده من أجل التعرُّف عليه، مع أنَّه ليس كل ظاهر واضحًا، بل معظم الظواهر تحتاج إلى توضيح، سواء أكانت ظواهر طبيعية، أم اجتماعيَّة، والتوضيح هو تبيان ذلك الظَّاهر بما ظهر به

عن الكامن، وبما ظهر عنه من أفعال، أو أقوال، أو إنتاج؛ فالإنسان كقيم كامن في الإنسان كشكل، والسُّلوك كتصرُّف ظاهر من الشّكل، أي: ظاهر من الظَّاهر، فعلى سبيل المثال: الانحراف السُّلوكي خروج عن الكامن بالظَّاهر.

وعليه: فالإنسان كشكل ظاهر يصعب الحكم عليه بأنَّه خيّر أو شرير إلَّا بعد التعرُّف عليه عن قرب بالمشاهدة والملاحظة، وعند قيامه بسلوك وأفعال يمكن التأكّد منها سلبيًّا أو إيجابيًّا، وكثيرًا ما يكون الظَّاهر نتيجة للكامن، ووسيلة للتعرُّف عليه؛ ففي التحليل النفسي يكون الظَّاهر وسيلة للتعرُّف على الكامن، ويكون الكامن غاية لإصلاح الظَّاهر؛ ولهذا يتمّ التعرُّف على الكامن بالظَّاهر، ويتمّ إصلاح الظَّاهر بالكامن.

ومع أنَّ الظَّاهر لم يكن هو كلّ شيء في العلوم النفسيّة والاجتماعيَّة، فإنَّه في العلوم الطبيعية يُعدُّ المتغيّر الرَّئيس الذي به يتمّ الاستئناس للمعلومة قبل إخضاعها للتحليل، وبعد إخضاعها للتحليل؛ ولهذا تُجرى التجارب في المعامل والمختبرات على المشاهد المحسوس الذي يخضع للتجريب عليه، لا التجريب من أجله، كما هو حال الحيوانات والطيور والنباتات التي تُجرى التجارب عليها غاية من أجل الإنسان الذي لم يُخضع للتجريب الذي يُعرّضه للمخاطر.

كما يهتم تحليل المضمون بالكامن الذي يحتوي عليه المشاهد؛ ذلك لأنَّ الكامن جوهر الشّكل والصّورة؛ ولهذا فتحليل المضمون يُمكّن من التعرّف على الأشياء في أثناء تحليلها، ومن ثمَّ فكلّ ظاهر تكمن حقائق وجوده فيه، ومعرفة الظَّاهر علميًّا تتحقّق بالتعرُّف على جوهره، وعلى أسراره وخفاياه؛ ولهذا فالإنسان يكمن في جوهره كما يكمن في بصماته؛ ولهذا فالبحث في القضايا والأفكار الكامنة والقيم الخفيّة في العلوم الاجتماعيَّة والنفسيّة لا تكون غاية في ذاتها، بل الغاية فيما وراءها.

ولذا؛ فإنَّ تحليل البصمات (الظَّاهرة) لم تكن الغاية التعرّف عليها، بل الغاية معرفة صاحب البصمة، ثم معرفة علاقته بالفعل المرتكب، وكذلك معرفة العلل والأسباب التي دفعته إلى ارتكابه، وهنا تكمن الحقيقة موضوع البحث.

إذن: فعندما يختفي الشيء عن الحسّ ولا يتمّ التعرُّف عليه بالمشاهد، يكون في حقيقة أمره كامنًا في الشيء ذاته. وليس معنى ذلك أنَّ الكامن هو الذي لا يشاهد، بل كثيرًا من الأشياء الكامنة يمكن مشاهدتها، ولا يمكن التعرُّف عليها إلَّا بعد معرفة مكمنها، فعلى سبيل المثال: السّارق قد يقوم بفعل السرقة، ولا يتمّ القبض عليه، وقد يكون بيننا عند بحثنا عن السَّارق وآثاره؛ لكي يبعد عنه شبهة ارتكاب الجريمة، أي: وكأنَّه لم يكن سارقًا، وبعد إجراء عمليَّة المقارنة البصمتية، يتمّ القبض عليه سارقًا إثباتًا.

إذن: الإنسان كظاهر يكمن في بصماته، كما يُكمن المطر في السُّحب، وكما يكمن الزّيت في حبّة الزيتون، وهكذا يكمن الكائن في النُّطفة، وتكمن السُّنبلة في البذرة، وبناء على ذلك: قد يكون الكامن مشاهدًا، وقد لا يكون، ولكن من أجل المعرفة العلميَّة، ولكي تكون متكاملة ينبغي في أثناء تحليل البيانات والمعلومات أن يُربط المشاهد والملاحظ بالكامن حتى لا تكون المعرفة قاصرة.

مع أنَّ الباحث العلمي يستخدم أدوات مهمة في تجميع المعلومات والبيانات كالمشاهدة، والملاحظة، والمقابلة، والاستبيان، والتصنيف القيمي المعياري، فإنَّه لا يثق في كلِّ ما هو ظاهر إلّا بعد التأكّد منه؛ وذلك بإخضاعه للقياس، والتحكّم العلمي، سواء أكانت تلك المعلومات معطيات أم براهين؛ لأنَّ الباحث ينبغي أن يتعرّف على الأشياء بيقين لا بسذاجة؛ ولذلك يبحث عن أسباب التسليم فيها، فالشكّ على سبيل المثال: عمليَّة عقليَّة واعية ووسيلة علميَّة في البحث والتقصّي الفطن، والتتبّع الدقيق من أجل التعرُّف بقناعة وانتباه؛ ولهذا لا يمكن استخدام هذه الوسيلة عند ضعاف القدرات العقليَّة، مما جعل الواعين متميّزين بها، وجعل الباحثين مهتمين وغير غافلين عنها،

ويستمر الشكّ العلمي إلى أن يصل الباحث إلى الثّقة في المعلومة التي بها يتقصّى حقائق وجودها، أو إثبات عدم وجود ما يدلّ عليها، أو بطلانها؛ فنحن نعرف أنَّ الإنسان متميّز عن غيره من الكائنات بالعقل والصّورة، ولكن هل كلّ إنسان عاقل؟

إذا كان تحليلنا للمعلومة وفق المنطق الأرسطي المعتمد على مقدّمتين، ونتيجة فإنَّها تصاغ وفقًا للآتي:

كلّ إنسان عاقل

عبد الودود إنسان

إذن: عبد الودود عاقل.

أقول: ليس بالضرورة أن تكون النتيجة علميَّة وموضوعيَّة حتى وإن كانت منطقيَّة؛ ولهذا لا ينبغي أن نحكم بالمطلق وفقًا للمقدّمتين السَّابقتين والنتيجة الأرسطيّة التي تستوجب وفقًا لشروطها أن يكون عبد الودود عاقلًا؛ ولهذا يكون الشكّ سائدًا في مدى تطابق عقل عبد الودود مع النتيجة الأرسطيّة، وسيظل هذا الشكّ إلى أن تتمّ مقابلة عبد الودود، أو مقابلة من هم على معرفة به، مع مراعاة إخضاع القول إلى التأكّد بالمصادق، بعدها يمكن للباحث أن يحكم على صدق النتيجة السَّابقة أو بطلانها، فإذا ثبتت صحة النتيجة السَّابقة كان لها مصادق، وإذا لم يكن لها مصادق كانت باطلة؛ ولهذا يحقّ للباحث أن يشكّ فيما تتضمّنه المقدّمات والنتائج إلى أن يتأكّد من صحة مضامينها، وأن لا يبني نتيجة على مقدّمات ليس لها مصادق.

إذن: اعتماد الباحث على تحليل المضمون المكتوب، أو المنطوق وكأنَّه مسلّمات قد يؤدِّي به إلى نتائج كاذبة؛ وذلك بما يحتويه النصّ من قضايا لا مصادق لها.

إنَّ غياب المصادر المباشرة كالأفراد والجماعات والأقوام (كقوم عاد وثمود)، وغياب بعض المفكِّرين، والفلاسفة والمجاهدين الأبطال الذين توفاهم الأجل، أو

استشهدوا وتركوا لنا تاريخًا، وفكرًا، وعلومًا مُوثّقة وفي متناول أيدينا يعدُّ غيابهم حاضرًا من خلال ما تركوه لنا من آثار علميَّة تتطلّب من الباحث سبر أغوارها، وتحليل مضامينها؛ لأخذ العبر منها، وتجنُّب ما وقع فيه البعض منهم من انحراف أدّى بهم إلى الهاوية، وهناك من ترك لنا آثارًا مكتوبة، أو مسموعة ومرئية بوسائل الإعلام الحديثة، كالقادة والمفكرين الذين ما زالوا على قيد الحياة، وقد لا يتمكّن الباحث من مقابلتهم؛ لبعد المسافة، أو لصعوبة الاتصال بهم، مما يجعله يولي اهتمامًا بتحليل ما قالوه، أو كتبوه عبر الزَّمن؛ وذلك بهدف دراسة شخصياتهم، أو لمعرفة اتجاهاتهم وما حدث عليها من تغيّرات، أو لمعرفة العوامل التي أثّرت في حياتهم، واتجاهاتهم، وأفكارهم سلبيًّا أو إيجابيًّا؛ حتى يتمّ الوقوف على العِبر التي تؤخذ.

ويكون لطريقة تحليل المضمون أهميَّة أكبر عندما تسنح الفرصة للباحث بأن يطَّلع على المضمون ويشاهد صاحبه؛ لكي يتمكّن من ملاحظة ردود أفعاله، وإجراء مقابلة معه للاستيضاح عن بعض الاستفسارات التي يرى الباحث أهميَّة الإجابة عنها في إثراء الموضوع.

وتعدُّ وسيلة الملاحظة على أهميَّة عالية لتحليل المضمون، من حيث:

1 . تجميع المعلومات.

2 . تحليل المعلومات.

3 . تشخيص الشخصيَّة، والحالة التي هي عليها.

4 . استخلاص النتائج.

فقد يشاهد الباحث الأشخاص والصّور والأشكال، ولكنّه لا يشاهد معاني الكلمات والجمل، ولا يستطيع أن يميّز بالمشاهدة بين أسلوب الجِدِّ، وأسلوب الهزلِ

الذي قد يصاغ الخطاب أو النصّ به مما يجعل للملاحظة أهميَّة في التمييز بين ذلك، وتمكين الباحث من المعرفة بوعي.

فعند مشاهدة الباحث للمفكّر أو الزعيم والبطل وهو يلقي خطابًا عن موضوع بحثه الذي يتابعه، وليكن: (دراسة اتجاهات الخطيب الوحدويّة) فالباحث من خلال مشاهدته للخطيب وهو يلقي خطابه يستطيع ملاحظة تفاعلاته، ودرجة تحمّسه، وردود أفعاله من أصحاب الاتجاهات الانفصالية؛ ولهذا يتمكّن من استقراء أثر الكلمة، أو القيمة، أو الفكرة على الموضوع قيد المشاهدة والملاحظة، وينبغي ألَّا يكون الخطاب نقطة النهاية، بل يجب على الباحث أن يتابع موضوعه من حيث التعرُّف على ما تمّ تجاهه من إجراءات عمليَّة؛ لتنفيذ ما ورد في الخطاب (موضوع البحث) كإصدار اللوائح والقوانين والاتصالات مع الأطراف ذات العلاقة؛ لتحريضهم على الوحدة، ودفعهم إلى توقيع الوثائق التاريخية، وإلّا لن يكون لمضمون الخطاب مصادق، بل يصبح كما يقولون عبارة عن حبرٍ على ورق، أو كلمات في أشرطة التسجيل؛ قد تساعد الخطيب على امتصاص غضب النَّاس من النّظام الذي يرأسه.

تحليل المضمون طريقة، ونحن نتفق مع التعريف الذي صاغه الدكتور سمير نعيم بقوله: "تحليل المضمون هو إحدى طرق البحث التي تستخدم من أجل الوصول إلى وصف منظم موضوعي وكمي لمختلف تسجيلات التعبير الرمزي"[1].

مرتكزات تحليل المضمون:

يتمركز تحليل المضمون على الآتي:

1 . ماذا قيل من فكرة، أو قيمة في الخطاب، أو النصّ، أو الرِّسالة، أو الوثيقة؟

[1] سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، القاهرة: الطبعة الخامسة، 1992، ص159.

2 . كيف قِيل في الموضوع الذي تحمله الفكرة والقيمة والرّسالة والكلمة والخطاب والوثيقة؟

3 . لمن قِيل؟

4 . تحليل الكم من أجل إظهار أهميَّة الكيف الذي به يتمّ التعرُّف على أثر العلاقات، أو الكشف عن علاقات جديدة.

5 . تحويل المعلومات الكيفيّة إلى بيانات كميّة يمكن مقارنتها، وكشف العلاقات بين متغيّراتها موضوعيًّا.

6 . الكشف عن اتجاهات الأفراد والجماعات والمجتمع وميولهم تجاه ظاهرة، أو قضيّة، أو فكر اجتماعي، أو سياسي، أو اقتصادي، أو ديني، أو ثقافي.

7 . المقارنات الموضوعيَّة لفرز الاتجاهات، والمواقف، والأهداف، والمبادئ، وإظهار أثر كلّ منها على الظَّاهرة، أو مشكلة البحث.

8 . التعرّف على أبعاد الشخصيَّة، ومستوياتها القيميَّة، والمجالات التي تمتدّ من خلالها، ويؤثِّر فيها، أو تتأثّر بها وفقًا لِما يحمله النصّ والخطاب، أو الرّوايات، والرّسائل الخاصَّة والعامَّة، والقصص، وكلّ ما يقال أو يُكتب.

9 . الفروض تصاغ لتفسير الظَّاهرة أو الإشكاليّة المبحوث في متغيّراتها.

10 . سبر أغوار النصّ.

11 . تفكيك النصّ المركّب إلى الجزء، ثم إلى المتجزئ منه.

12 . تركيب المفكّك في قضايا ونتائج تؤدِّي إلى الإصلاح والتقويم.

13 . الانتقال من الظَّاهر إلى الكامن.

14 . الكشف عن القوانين التي يُحتكم بها، ويُحتكم إليها في تحليل مضمون المعارف والعلوم قياسًا ومعيارًا.

15 . تناول المعلومات بتحليل مضامينها وفقًا لقواعد المنهج.

16 . التعرّف على المبادئ والأغراض والغايات الموجّهة للشخصيّة.

معطيات تحليل المضمون:

يتطوّر الفكر الإنساني بما يصل إليه من معارف، وما يكتشفه من علوم، وبما يُنتجه من فكر ويكوِّنه من علاقات، هذا التطوّر يتطلّب أن يتطوّر التحليل العلمي للظواهر، والمشاكل المترتّبة على كلِّ التغيّرات التي تحصل في المجتمع الإنساني؛ وذلك بما ينتجه العقل البشري من وسائل علميَّة أكثر تقنينًا في كشف العلاقات، وتحديد الأثر، ودرجة امتداده، ومن أهم معطيات التحليل الموضوعي للمضمون:

1- الصّورة (كلّ ما يُرسم).

2 . المرتَسم (ما عليه الهيئة).

3 . المعنى (مفهومًا ودلالة).

4 . الصّفة (التي هو عليها قيمة وفضيلة).

5 – الخاصيّة (التي يختصّ بها عن غيره).

6 . الحركة (امتدادًا وانكماشًا وسكونًا).

7 - الهيولي (المفكّك).

1- الصّورة: (كلّ ما يُرسم) وهي ذلك المركّب القابل للمشاهدة والملاحظة، الذي يتم التعرُّف عليه من خلال ما ظهر عليه من صورة، أو هيئة، وما تحتويه من مضمون؛ ولأنَّ اقتصار التحليل على الصّورة في كثيرٍ من الأحيان يكون قاصرًا؛ فإنَّ من

يعتمد على تحليل ما عليه الصّورة بالضرورة سيكون منقوصًا، مما يجعل التعميم فاقدًا للحُجّة المقنّنة.

ومع أنَّه ليس كلّ موجود له صورة يُرسم عليها، فإنَّ كثيرًا من الموجودات في دائرة الممكن قابلة للبحث في أغوارها، وتقصّي آثارها، سواء أكانت آثارًا سلبيّة أم آثارًا إيجابيَّة؛ فالحرّيَّة والدّيمقراطيَّة، والأمومة، والسّعادة موجودات بلا صور؛ فلا تُرسم؛ وبالتَّالي: لا يمكن التعرّف عليها إلّا من خلال تحديد مفاهيمها، ومعرفة مضامينها، وما تدلّ عليه.

ولذا كلّما تناول الباحث موضوعًا تُجسِّده الصُّورة تكون المعلومات أيسر وأقرب للفهم والمعرفة فالصّورة التي تُرسم تلتصق بمن يحمل في تكوينه الواحد شكلًا من الأشكال المتنوِّعة إلى النّهاية، مثل: البشر، والغزلان، والطيور، والأسماك، والورود، والجبال، والبحار، والشلالات إلخ، مما يجعل تحليل مضمون ما له صورة أيسر وأسهل من تحليل المضمون الذي لا تحمله الصورة.

إذن: كلّ ما يحتوي على الواحد، أو يتضمّنه يمكن أن تكون له صورة وشكل عليه يُرسم، وله يُبصر؛ فيُشاهد، ويلاحظ ما يفعل، أو يعمل، أو يسلك، أو ينتج ويُثمر، إلّا الواحد الذي خلق الآحاد لا صورة له، ولا شكل، وهو الذي ترجع له الأمور كلّها.

ومن يريد أن يطوِّر معرفته: ملاحظةً، ومشاهدةً، وتعليلًا، وتفسيرًا؛ فعليه أن يحلِّل مضمونها الذي هي عليه في حالتي: (الظّهور والكمون)؛ ليستطيع أن يُميّز بين ما هي عليه، وما ستكون عليه، وكيف كانت من قَبل ما هي عليه في الزَّمن الآن؟ وأنْ لا يقف عند حدّ المشاهد (الصّورة)، بل عليه أن يُفكِّر في الكيفيّة التي يرتبط بها المشاهد والملاحظ مع غيره كمصدر لوجوده، أو إنَّه مترتّب عليه.

وللوسيلة دور موجب في تجميع المعلومات، وتحليها، وتقديمها على حقيقتها عندما تكون ملائمة للموضوع، ويكون لها دورٌ سالبٌ عندما لا تلائم الموضوع؛ فالموضوع الذي تستكشفه وتحلّله وسيلة المشاهدة والملاحظة قد لا تُوفَّق وسيلة أخرى كحاسَّة اللمس في دراسته وإصدار الأحكام العلميَّة عليه، ومن أراد أن يُدرك الصّورة؛ فعليه أن يجعل وسيلتي الملاحظة والمشاهدة في صدارة ما يُستخدم من حواسه حتى يتمكّن من استصدار أحكام حقيقية صائبة، وفي هذا الأمر يحضرني الآتي:

مجموعة من الأصدقاء العرب ويابابي كانوا يعملون في إحدى الشركات العاملة في إحدى الصحارى العربية، ومن باب المزاح حاولوا اختبار الذّكاء الياباني في التعرّف على الأشياء عن طريق حاسَّة اللمس، فأحضروا بعيرًا لا يتجاوز عمره الخمسة عشرة يومًا، وأحاطوه بالقماش وهو في وضع البروك (لم يكن واقفًا) بحيث لا يخضع جزء منه للمشاهدة وللملاحظة، وربطوا عيني الياباني بقطعة قماش، وطلبوا منه أن يتعرّف على الجسم بحاسة اللمس (باليدين)، وسُمح له بذلك إلى أن قال لهم: إنَّه قد عرف هذا الجسم؛ فسألوه: ما هو؟

فأجابهم: إنَّه إبريق.

وعليه:

في العمليَّة التعليميّة عندما تكون الصّورة مكشوفة للمشاهدة والملاحظة تكون أسهل للفهم، والتلقي، والاستيعاب من تلك المعلومات المغلّفة أو المجرّدة؛ ولهذا كلّما كانت العلوم قابلة لأن تُرسم لتشاهد، أو تُقدّم نماذج للمتعلّمين مُيسِّرة بما تحمله من عناصر الإثارة، والتشويق لتلقِّيها؛ ولذلك فإنَّ العلوم التي يتمّ تلقّيها في المعامل، والمختبرات بإجراء التجارب أيسر للاستيعاب والفهم من تلك العلوم المجرّدة.

2 . **المرتَسم**: (ما عليه الهيئة):

المرتسم: هو ذلك الأثر الموجب، والأثر السَّالب الذي ينعكس على الظَّاهر بظاهرٍ يمكن قراءته؛ فالسّعادة لا صورة لها؛ ولهذا فهي لا تُرسم، والفرحة لا صورة لها فلا تُرسم، وهكذا الحزن، والألم، والمرض، والابتسامة، والخوف، ومع أنَّ جميعها لا تصوَّر ولا تُرسم فإنَّها ترتسم على الوجه انبساطًا أو انقباضًا، جفاف الشفتين أو ابتلالهما، اصفرارًا، أو اسودادًا وارتعاشًا، ولكلّ منها قراءة موضوعيَّة عندما تُستهدف بتحليل مضامينها الحاملة للأثر، أو الفعل، أو المتجسّد في السُّلوك؛ ولذا فإنَّ كلّ ما هو قابل لأن يرتسم هو دليل إثبات يتطلّب التأكيد والتمييز بين علله، ومسبباته، وهو أيسر للفهم بعد ذلك المصور الذي يُرسم هو كما هو؛ ولهذا فلم يكن أيسر منه.

3 . **المعنى**: (مفهومًا ودلالةً):

المعنى قد يرتسم، وقد لا يرتسم، وهو الذي يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاستيعاب، والفهم، والتحليل الميّسر، والمجرّد الذي لا يرتسم ولا يُرسم هو مثل: السّبب، والهدف، والموقف، والدَّور، والعلّة، وهي كلّها كلمات ذات مفاهيم متغيِّرة من حالة إلى أخرى، ومن ظرف إلى آخر مما يجعلها قابلة للتغيير، والتعديل، والتبديل، ولتوصيل مضامينها قد يحتاج الباحث إلى تعريفات إجرائية، ومن حيث الاستيعاب والفهم هي أصعب من المعاني والدّلائل التي تشير إلى المشاهد والملاحظ من الصّورة التي تُرسم، وكذلك المرتسم الذي لا صورة له، وإلّا هل هناك من يرسم البهجة، والخوف، والقلق، أو الألم! كلّ ذلك غير ممكن مع أنَّه بالإمكان رسم المبتهج والمتألم والخائف.

إذن: المعنى قد يكون كامنًا وقد يكون ظاهرًا؛ فالمعنى الكامن هو المستنتج من المنطوق، أو المكتوب، أو المرموز إليه، وهو المتعلّق بالمضمون الظَّاهر القابل للمشاهدة، أو الملاحظة والتقصّي. والمعنى الظَّاهر هو الذي يتمّ استيعابه بلا وسطاء من خلال الصياغة المباشرة للموضوع كالأوامر، والنّواهي، والتعليمات، والقرارات الصادرة، والقوانين المعمول بها وفق المنصوص عليه.

4 . **الصّفة** (ما يتّصف به الموصوف):

الصدق صفة محبوبة ومفضّلة لدى بني الإنسان، ومع ذلك فالبعض من بني الإنسان يكذبون، ويأملون من الآخرين أن يصدّقوهم؛ ولهذا ليس دائمًا كلّ ما يقال يتمّ التسليم به، مما يجعل الباحث يستهدف المضمون الذي يحمله النصّ، والخطاب، والحديث بالتحليل الموضوعي؛ لأجل الوقوف على الحقائق، شواهد ودلائل قابلة للقياس.

وهكذا من يتّصف بالأمانة لا بدَّ أن يكون أمينًا، ومن يتّصف بالعلم لا بدَّ أن يكون متعلّمًا، ومن يتصف بالكرم لا بدَّ أن يكون كريمًا، وكذلك كلّ ما يمكن أن يصبح صفة يتمّ الاتصاف به عندما يتوحّد في القول، والفعل، والعمل، والسُّلوك؛ ولذا فالصّفة هي علامة بها يتمّ التمييز، وتوصف الحيوانات والكائنات أيضًا بما تتّصف به، والكلّ قابل لأن يُعلّم، أو يُدرّب على ما يمكن أن يصبح له صفة من الصفات المقصود تعلّمها والتدريب عليها.

ومع أنَّ الصّفة يمكن تعلّمها والتدريب عليها، إلّا أنَّ الصّفات الرّئيسة المميّزة للمخلوقات قد خُلقت عليها خلقًا، وفوق ذلك هناك المصطفون الأخيار الذين خُلقوا بصفاتهم التي هم عليها، كما هو حال الصّفة التي عليها سيدنا مُحمَّد عليه الصَّلاة والسَّلام، وهي صفة الحمد؛ فاسم مُحمَّد موصوف بما به حُمِّد مما جعل الاسم مُحمَّدًا في حالة تطابق تام مع الصّفة في الموصوف، وهذه من خصوصيّات اسم النَّبي صلَّى الله عليه وسلم؛ فصار الاسم هو عين الصّفة، والصّفة عين الموصوف.

ومُحمَّد تدلّ على أنَّه مُحمَّد في خَلقِه، وخُلقه، وذاته؛ فهو على ما هو عليه موصوف بما يُمجَّد ويُخلَّد ويُحمَّد.

وجاءت صفة التحميد لسيّدنا مُحَمَّدٍ معظِّمة للموصوف بما يُحمَّد به؛ ولهذا كان التطابق بين الصّفة والموصوف في اسمه مُحمَّد الذي يدلّ على أنَّه المحمَّد من الله تعالى تحميدًا.

وعليه: لقد كان النَّبي الكريم صلَّى الله عليه وسلّم مُحمَّد بتسمية الله له، أي: إنَّ الله هو الذي سمى النَّبي بأنَّه (أحمد) في اسمه وهو (مُحمَّد) في تطابق الاسم صفةً وموصوفًا، وهو مُحمَّد بالرّسالة التي اصطفاه الله لها رسولًا خاتمًا وللنَّاس كافّة: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ}[2].

ولأنَّه مُحمَّد من الله تعالى؛ فلم يجعله أبا أحدٍ، ولكنّه رسول خاتم: {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبيينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا}[3].

ومن قبل سيدنا محمَّد كان سيدنا صالح عليهما الصّلاة والسَّلام الذي تطابق اسمه مع صفته صلاحًا، وإصلاحًا؛ ولذا فالصّفة يتمُّ الخلق عليها خلقًا عامًّا بما يميّز الأنواع، ومنها صفات الخصوص، كما هو حال الأنبياء الكرام الذين خلقهم الله على صفات التمام، وفضّل بعضهم على بعض بما خلقهم عليه من صفات حِسان: {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ}[4].

وعليه: يجب على الباحث أن يحلِّل مضمون الصّفة التي كان عليها المبحوث، أو ما يرشد إليه النصّ، أو الخطاب، أو ما احتوته الوثيقة، أو ما سنّه المشرّع من تشريعات وقوانين ولوائح منظّمة للعلاقات الاجتماعيَّة والإنسانيَّة.

5 – **الخاصيّة** (التي يختصّ بها عن الغير):

---

[2] آل عمران 144.

[3] الأحزاب: 40.

[4] البقرة: 253.

الخاصيّة: هي التي عليها يكون المميّز بما يتميّز به دون غيره من نوعه، أو جنسه فيُطبع بها تميُّزًا؛ فالخاصيّة نسبة للخاصّة المتعلق بمن كان على خصوصيّتها؛ فللذهب خاصيّة معياريّة بها يتميّز عن الحديد، وللحليب خاصيّة بها يتميّز عن الماء، وللعسل خاصيّة بها يتميّز عن الرُّبّ، وللعلم مفاتيح من تمكَّن من معرفتها تمكّن من المعرفة التي بها يستطيع أن يميّز بين مجموعة من المعارف والمعلومات والصّفات؛ ولهذا فتحليل مضمون الخاصيّة يُمكِّن الباحث من المعرفة الواعية الممكّنة من التمييز بين الدقيق والأدق.

6 . **الحركة** (امتدادًا وانكماشًا وسكونًا):

الحركة امتداد بالقوَّة، أو انكماش بالقوَّة، وعندما تكون الحركة موجّهة تحقق أهدافًا، وعندما لا تكون موجهة بفكرٍ علمي واعٍ قد تؤدِّي إلى خراب، والحركة قد تكون متّصلة، وقد تكون منفصلة؛ ولذلك فعند تحليل مضمون الحركة ينبغي للباحث أن يميّز بين مضمون الحركة المتصلة بالقوَّة، ومضمون الحركة المنفصلة بالقوَّة.

الحركة المتصلة:

هي الحركة التي تكون بين جزيئاتها رابطة علميَّة ومنطقيَّة تجعل لها وحدة قياسية مثل: الطول: طول المسافات، والأعماق، والارتفاعات كلّها ذات اتصال قياسي، مترتّب على بعضه البعض، سواء أكان بالسنتيمترات، أم بالأمتار، أم الأكثر، أم الأقلِّ من المقاييس المعمول بها؛ ولهذا قياسًا لا يمكن أن يتمّ الوصول إلى المتر إلّا إذا تمّ المرور بمجموعة من السنتيمترات المتّصلة التي يكتمل بها المتر، وكذلك تكون الحركة متّصلة في حالة قياس العرض، وفى حالة قياس درجات الحرارة، وفى حالة النمو والوزن.

وهكذا الفكر العلمي المنتظم حلقات متداخلة متّصلة تربط بعضها بعضًا، حلقات لا تنفصم فتزداد قوَّة بقوَّة رابطة الحُجّة، والفكرة، والقيمة المظهرة للحقيقة من مكامنها، ولأنَّ الموضوع العلمي متكوّن على وحدة الظَّاهرة، أو المشكلة، أو الإشكاليّة؛

لذا فإنَّ تتبّع وتقصّي تلك الحقائق بوحدات تحليل المضمون يتمكّن العقل الإنساني من الوصول إلى نتائج موضوعيَّة.

ولأنَّ الحركة الفكرية متّصلة تاريخًا، وحضارةً، وثقافةً، وعلمًا، وبحثًا؛ فهي من دون شكّ متّصلة في دائرة الممكن رؤيةً متنوِّعة؛ ولهذا فالاتصال بين بني الإنسان بشكل عام لم ينقطع وإن لحقت به مؤثرات سلبيّة.

الحركة المنفصلة:

هي الحركة التي تتجسّد وتُعرف من خلال الكلمة المحمولة فيها التي تميّزها عن غيرها، سواء أكانت في اتجاه التطوّر، أم في اتجاه التخلّف، أم إنَّها على حالة التساوي، فمثلًا: كلمة انسحاب فيها شيء من التراجع، وكلمة مقاومة فيها ثبات للحركة المتوازنة بين طرفي القوَّة (الماديّة، أو الفكرية) التي قد تؤدِّي إلى تطوّر، أو تخلّف في المواقف، وكلمة (هجرة) هي الأخرى فيها حركة منفصلة عن غيرها من الكلمات ذات الحركة؛ فالهجرة الداخلية من حيث المضمون والدلالة تنفصل عن الهجرة الخارجية، وهجرة الأسماك من المياه الباردة إلى المياه الدافئة تنفصل عن هجرة الطيور من فصل إلى فصل، وكلّ هجرة تنفصل في مضمونها وظروفها عن أيّ هجرة أخرى، وهكذا كلّ الهجرات تختلف عن هجرة الرّسُول عليه الصَّلاة والسَّلام من مكة إلى المدينة.

وكلمة: إلى الأمام، تبرهن على حركة متقدِّمة قد تكون في اتجاه التطوّر والتقدّم والوحدة، وقد تكون إلى الأمام مؤدّية إلى النهاية، كتقدُّم الأسماك تجاه شِباك الصيادين مما يجعلها في المصيدة.

وكلمة: (إلى الخلف)، تبرهن على وجود حركة قد تؤدِّي إلى التقدّم والتطوّر مثل: حركة الرياضيين في أثناء التمارين السويدية، وفى ألعاب القوَّة مما يجعل أهميَّة الجري إلى الخلف تساوي أهميّته إلى الأمام، وكلمة: (إلى أسفل)، أو: (إلى أعلى) كلها ذات معنى متحرّك قد تؤدِّي إلى تطوّر، وقد لا تؤدِّي.

كلّ هذه المفاهيم المتضمّنة للحركة تأتي بعد الصّورة من حيث الاستيعاب والفهم والتحليل؛ لأنَّ كلّ كلمة من الكلمات السَّابقة سواء أكانت متّصلة، أم منفصلة تحتوي على حركة يمكن ملاحظتها مع أنَّه لا يمكن رسم صورتها، ومع أنَّ الحركة لا تشاهد فإنَّها تلاحظ بموضوعيَّة، وإلّا هل هناك من يستطيع أن يشاهد الحركة بعينيه! الأمر مستحيل؛ فالذي يشاهد هو المتحرّك، أمّا الحركة تلاحظ بالمدركات العقليَّة واللَّمسيّة والبصريّة في وقتٍ واحدٍ.

الهجرة على سبيل المثال: حركة لا يمكن أن تُصوّر، ولا يمكن أن تُشاهد؛ فالذي يصوّر ويشاهد هو المهاجر، وإلّا هل هناك من يرى هجرة المهاجرين: بشرًا، أم طيورًا، أم أسماكًا، أم حيوانات؟ من دون شكّ الذي يكون قابلًا للمشاهدة هو المهاجر، وليست الهجرة؛ فهجرة الرّسول من مكة إلى المدينة لم تتحقق إلّا بحركة، ولم تُرسم إلّا بالعناصر المشتركة فيها من البشر، والإمكانات الأخرى والكيفية التي هي عليها؛ ولذا فالمواضيع تنفصل وتتّصل بانفصال واتصال متغيّراتها، وأسبابها، وعللها، مما يجعل لكلٍّ منها حركة منفصلة عن الأخرى، وهكذا الحياة إلى النهاية مليئة اتصالًا وانفصالًا في حركة إلى الأمام من أجل بلوغ مستقبل أفضل.

7 – **الهيولي** (المفكّك) :

هو المتناهي من المشاهد بالعين المجرّدة، والمتغيّر منه (المتغيّر من المشاهد)، وهو الذي يمتدّ وفق مجال استيعابه بما يجعل وجوده المتحرّك لا يؤدِّي إلى ثبات صورته، وهو المنتهي من الاستخدام الأوّلي لتجزُّئه من الكلِّ السَّابق عليه؛ ومثال على ذلك: الأجسام التي تسْحقُ إلى الدرجة التي عندما تسحق فيها تتطاير في الهواء، ولا تشكّل وحدة تجمّع لها يمكن أن ترسم شكلها السَّابق الذي كانت عليه، وذلك مثل: نفاد الوقود من السيّارات بعد احتراقه بالحركة؛ ولذلك قد يتساءل البعض:

أين الوقود؟

نعم، أنَّه قد نفد، ولكن إلى أين؟

هل انتهى من الوجود؟ أم إنَّه انتهى من خزان الوقود ولم ينته من الوجود؟ وكيف؟

الوقود بشكله الذي نعرفه كمركّب لم يعد موجودًا، مع أنَّ عناصره التي تغيّرت ما زالت في الوجود، وهي في حالة حركة متطايرة، وجزيئاته تنتقل عبر الفراغات التامة والفراغات غير التامة؛ لأنَّها في حالة حركة؛ ولهذا انتقل الوقود من المشاهد والمحسوس المباشر إلى وجود آخر وفق عناصر أخرى يمكن أن تُجمّع من جديد بالتطوّر العلمي الذي لم نؤت منه إلّا قليلًا.

ومع أنَّ الوقود قد تطاير فإنَّه لم ينتقل عبر الفراغات التامة الخالية من كلّ شيء حتى الأكسجين؛ وذلك لأنَّها الفراغات التي تقبل انتقال الضوء، ولا تقبل انتقال الصّوت من خلالها نتيجة حركة الأوّل في موجات غير ميكانيكية، وحركة الثّاني في موجات ميكانيكية، مما يجعله لا ينتقل في الفراغ التام، وفى الفراغ التام تتساوى حركة الأجسام بغض النظر عن أحجامها وأوزانها؛ لأنَّ الحجم والوزن كقوَّة لها علاقة بالأرض وفق قانون الجاذبية، أمّا زيادة الوزن فهي عبارة عن زيادة قوَّة اجتذاب، وبالتالي عندما تنعدم الجاذبية، أو تكون الأجسام في أماكن الفراغ التام تكون الحركة متساوية، أمّا الفراغات غير التّامة فهي كفراغ المسجد من المصلّين، والكوب من الماء، والأماكن الخالية من الفراغ التام هي التي تنتقل من خلالها الأصوات وغيرها؛ ولذا تتحوّل الأجسام بالحركة إلى هيولات في حالة حركة.

إذن: بالبحث العلمي في الوجود المصوّر، وفى الثبات والحركة لا ينبغي أن يتمّ الاقتصار على البحث في المشاهد فقط، بل ينبغي أن نحفّز على معرفة الأسباب والقوانين التي تكمن وراءه، والتي تطوِّر العلوم والمعارف وتسهم في إثرائها حتى نبلغ كشف الأسرار في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع.

أسس تحليل المضمون:

1 . محتوى:

المحتوى: هو كلّ ما قِيل، وكلّ ما كُتب، وكلّ ما تمّت مشاهدته وملاحظته، وهو الذي يحمل المضمون في نصّه؛ ولذا فالمحتوى هو الكلّ العام الذي يحتوي الجزء، والمتجزئ منه، وهو الذي يتطلّب تفكيكًا من أجل معرفة المستهدف، أو الاتجاه، أو العلل والأسباب، وهو كلّ ما يُسجّل صوتًا، وصورةً، وحركةً، ومعنىً، وكلّ ما يمكن الاستدلال عليه بحاسَّة من الحواس الإنسانيَّة، أو بوسيلة من الوسائل العلميَّة، أو ما يتمّ إدراكه عقلًا ومعرفةً، استنباطًا واستقراءً وإن كان مجردًا.

ولذلك يتمّ التعرّف على المضمون بالاطلاع على المحتوى، والمحتوى هو الإطار العام الذي يستوعب بؤرة الاهتمام وهوامشه، والمضمون هو اللب الرّئيس الذي يُبنى عليه النصّ، وهو قابل للحصر والبيان كلّما تمكّن الباحث من حصره وضبطه.

ومن ثمَّ فمحتوى الكتاب هو ما كتب فيه من الغلاف إلى الغلاف، ومحتوى الوثيقة هو كلّ ما كُتب فيها بعدد صفحاتها وبعدد كلماتها وجملها، ومحتوى الموضوع هو ما كُتب عنه بداية ونهاية، ومحتوى الفكرة والقيمة هو ما تُحمل فيه وضوحًا ومعرفةً ودلالةً وتكرارًا.

2 . محلِّل:

المحلّل: هو الباحث المولي اهتمامًا بالموضوع، والمستخدم لوسيلة الملاحظة بانتباه في أثناء تحليل المضمون، أو في أثناء اطّلاعه على استمارة التصنيف القيمي، أو استمارة المقابلة، أو استمارة الاستبيان التي تحتوي على معلومات ذات دلالة علميَّة تستوجب التحليل في موضوع من المواضيع الخاضعة للبحث العلمي.

وتعدُّ استمارة التصنيف القيمي من أهم الأدوات المستخدمة في تحليل المضمون، ثم وسيلة الملاحظة، وللمقابلة أهميَّة كبرى في استخدامات هذه الطريقة؛ لأجل التحقّق من المعلومات الجاهزة، وبخاصّة في دراسة الحالات التي تتطلّب تحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بها، وكذلك تشخيص حالتها، ومقارنة ما توصلت التحاليل إليه من نتائج، وما تشير إليه عمليَّة التشخيص التي لا تتمّ إلّا بالمقابلة المباشرة التي يقوم بها الباحث مع (العميل) صاحب المشكلة قيد البحث.

وعليه: لم يكن تحليل المضمون وسيلة كما حدّده البعض، ولم يكن خطوة علميَّة مجهولة كما اعتقد البعض الآخر، بل إنَّه طريقة علميَّة بؤرة اهتمامه التقصّي الدّقيق للمعلومات من المصادر الآتية:

أ ـ المصادر البشريَّة: وهم شهود العيان، والمعاصرين، والمشتركين في الموضوع قيد البحث والدِّراسة والذين يعانون من تأزّمات علائقية، أو اضطرابات نفسيّة واجتماعيَّة.

ب ـ المصادر المشاهدة والملاحظة: وهي الآثار، والتحف، والرسومات كشواهد مادية يمكن مشاهدتها وملاحظتها.

ج ـ مصادر مكتوبة، وتنقسم إلى الآتي:

المخطوطات: بعد مراجعتها، وإخضاعها للنقد الدّاخلي من خلال ما تتضمّنه من: نصوص، ولغة، وأسلوب، وشواهد، وبراهين، ثم إخضاعها للنقد الخارجي من حيث الزَّمن الذي كُتبت فيه، والزَّمن الذي تتحدّث عنه، وعلاقاتها بما كُتب في مجال نصوصها ومضامينها.

ـ الوثائق الرّسمية: من مقالات، وأفكار، وأشعار، وسجلات، وتقارير، وصحف معتمدة، وكذلك المذكرات والمراسلات الرّسمية، والمذكرات الخاصَّة إن وجدت، وهذه

المذكرات الخاصَّة تعدُّ على درجة عالية من الأهميَّة، وبخاصّة إذا كان صاحب الحالة المدروسة من الذين يعانون من أمراض نفسيّة، واجتماعيَّة.

3 . المحلّل من أجله:

وهو المستهدف بالبحث والدِّراسة، فإذا علمنا أنَّ المحتوى هو الموضوع من خلال نصوصه العامَّة، وأنَّ المحلِّل للموضوع هو الباحث؛ فيكون المحلَّل من أجله الموضوع هو المبحوث فردًا أم جماعةً أم مجتمعًا مما يجعل للموضوع مصادر مباشرة، أو غير مباشرة يستوجب الاتصال بها؛ للتعرّف على العلل والأسباب التي يحتويها الموضوع، ووفق أهداف واضحة. ولكي يستوفى الموضوع بالدِّراسة والبحث العلمي ينبغي للباحث مشاركة المبحوث في تشخيص الحالة، وما يتمّ التعرّف عليه من معالجات، وأنْ لا ينوب الباحث عن المبحوث في ذلك؛ لأنَّ الموضوع يتعلّق بالدرجة الأولى بالمحلّل من أجله (المبحوث)، أو الذين ستُعمّم عليهم نتائج البحث (الذين أخذت العيّنة منهم).

ولتوضيح ذلك، إذا أردنا أن نُحلِّل الحكمة من التعليم كموضوع لصناعة المستقبل، نقول:

إن التعليم المنهجي المنظم، والمقرّرات المفروضة على الدارسين قد تؤدِّي إلى قولبة الفكر الإنساني، وتكون قامعة لرغباته؛ لذا فالإجبار على تعلُّمها لا يُمكّن المتعلّم من بناء مستقبله؛ لأنَّها تستهدف تعليم رؤية معينة، أو اتجاهات محدّدة مع طبيعة القضايا المقررة على الدارسين، مما يجعل من المعلِّم طرفًا، ومن المتعلم طرفًا آخر على النحو الآتي:

- من المعلم طرفًا موجبًا، ومن المتعلّم طرفًا سالبًا.
- ومن المعلّم طرفًا ملقِّنًا، ومن المتعلّم طرفًا متلقّنًا.
- ومن المعلّم طرفًا متحدثًا، ومن المتعلّم طرفًا مستمعًا.
- ومن المعلّم طرفًا مُرسلًا، ومن المتعلّم طرفًا مستقبلًا.
- ومن المعلِّم شرطيًّا في أثناء إجراء الامتحانات، ومن المتعلم لِصًّا مطاردًا.

أنَّ هذه المنهجية العقيمة لا يمكن أن تنجب المبدعين، ولا تعلّم علوم الصحوة والتنوير (علوم الاختراع المنتج الذي يدفع إلى صناعة المستقبل)، بل إنَّها تُعلِّم الأميّة، وتُسهم في تخريج اللصوص والغشاشين، إنَّ مثل هذه الطريقة التعليمية التي بها يتمّ تعليم النشء من خلال الجلوس على الكراسي المصفوفة هي بحقّ تعدُّ في العصر الحديث طريقة تعليم الأميّة عن عمدٍ وقصدٍ.

إنَّ الأميّة التي كانت الشعوب تعلّم أبناءها خوفًا منها، أصبحت اليوم تعلّمها لأبنائها عن طريق مقررات التلقين وأساليبه التي لا تُخرّج إلا الببغاوات؛ ولذا فإنَّ علوم اليوم والغد يجب أن تكون علوم تحرير المتعلمين من القيود، وهى علوم إشباع الحاجة التي تتطلّب الإبداع والإنتاج وتبني الشخصيَّة الواعية، وهذه العمليَّة لا تتحقّق من قِبل معلّم واحد أو مدرس واحد، بل تتطلّب أكثر من معلّم ماهر؛ لكي تكتمل وتستوعب من قِبل المتعلّم، وأن تكون المعلومات قابلة للتطبيق، والتجريب، والاختبار، والقياس بكلِّ معياريّة وموضوعيَّة، وأن يُسمح للمتعلّم أن يشارك في التطبيق والتجريب والتدريب، ويُفضَّل أن يكون تعلّمه في الميدان، لا في الفصول التي تعزله عن أداء هذه المهمّة العلميَّة في أماكنها المناسبة.

إنَّ العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة التي توصف من قِبل البعض بالنظرية، إن لم تواكب حركة التغيّر الاجتماعي والإنساني، ستكون من دون شكّ علومًا لتعليم الأمية، وكذلك علوم المختبرات التي لا تمكّن المتعلّم من الانتقال إلى الميدان، هي الأخرى علوم تعليم الأميّة؛ ولأجل مزيدٍ من المعرفة يجب المزيد من البحث الموضوعي، فعلى سبيل المثال: عيوب التربة أو ميزها التي تضرّ أو تفيد الزراعة والإنتاج الزراعي للبلد، لا ينبغي لنا أن تقتصر دراستها في المختبرات ليتعلّم الطَّلبة عليها، بل ينبغي أن يخرج الطَّلبة من الفصول والكراسي إلى الميدان المراد دراسته وإجراء التجارب عليه؛ حتى لا يقتصر

تعليمهم على العيّنات الترابية التي قد لا تكون ذات علاقة بالبيئة التي هم من أجلها يتعلّمون ويتخصّصون ويسعون.

ولذلك لو كانت دراسة المشاكل الاجتماعيَّة في الفصول تفيد المتعلّمين لقُضِي منذ عصورٍ مضت على كلّ المشاكل التي تواجه المجتمعات البشريَّة، ولكنّ الذي حدث هو أنَّ المشاكل والظواهر تضاعفت كمًّا، وازدادت تعقيدًا، ولإنْ كان الأمر كذلك فإذن ماذا سيتعلَّم الطَّلبة ليفيدوا به مجتمعاتهم سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وتقنيًّا وصناعيًّا؟

ولكيلا تُفرض مقررات تعليم الأميّة على المتعلّمين، ينبغي أن يتمَّ تغيير الأساليب المنهجيّة للعمليَّة التعليمية المتعلّقة بالمعلّم، والمتعلّم، والمعارف المفروضة، أي: ينبغي أن تترك حرّيَّة الاختيار أمام المتعلّم، وأن تكون أساليب التعليم قائمة على الجدل والحوار، والنقد، والشكّ من أجل اليقين، والتجريب، وليس أخذها مسلّمات قائمة على التلقين.

التعلّم والتعليم اللذان تكون أطرافهما موجبة، هما اللذان يستوعبان جسارة المعلّم والمتعلم الإبداعية دون تحديد مواقف مسبقة منها، فعندما تتمّ العمليَّة التعليميّة على التلقين الذي يتمُّ فيه إعطاء المعلِّم للمتعلمين ما قاله ديكارت في الشكّ في أثناء إلقائه المحاضرات التعليمية، ثمّ بعد ذلك تتمّ مطالبة المتعلّمين بإعادة ما قاله المعلّم عن ديكارت إجابات في أثناء الامتحان، هل هذه الطريقة تضيف الجديد للمتعلمين؟ أي: هل هذه الطريقة تُسهم في خلق المفكرين والمبدعين؟

وعليه: التعليم إنْ لم يخضع للتحليل، والنّقد، والاختبار، والتجريب، والقياس، والتقنين، والمقارنة لن يضيف الجديد، ما يجعله مجرّد تكرار روتيني يطفئ روح التألق والإبداع، وهذا بالضرورة يجعله عبارة عن عنعنة من خلالها ينقل النصّ على سبيل المثال: عن ديكارت للمعلّم، ثم يأتي المعلّم للفصل ليقول للطلبة ما قاله معلّمه عن ديكارت، وبعد ذلك يعود إليهم في الامتحان ليسألهم عمّا قال ديكارت، فيقول له الطَّلبة على مضض ما قاله ديكارت مع الفاقد منه، في هذه الحالة وما يماثلها هل هناك

جديد يمكن أن يستفزّ العقل من الغفلة التي فيها، أو يُقرّب المسافة بين الآمل والمأمول فيه؟

ومن ثمَّ يجب أن يرتكز التعليم على المعلومة تحليلًا وتشخيصًا، وليس تلقينًا، وأن يبدأ المعلّم مع المتعلمين من حيث هم؛ ليرشِدهم إلى ما ينبغي لهم أن يكونوا عليه، أي: في المجتمعات الفقيرة ينبغي للمعلّم أن يبدأ مع المتعلمين في البلدان الفقيرة من حيث فقرهم وظروفهم؛ لينتقل بهم إلى ما يجب أن يكونوا عليه، ومثال على ذلك التعليم في موريتانيا أو مالي أو الصومال عندما يكون في محتوياته: الحديث عن أهميَّة القصور الفاخرة، وأهميَّة ارتداء الملابس الحريرية، والحُلي الثمينة والبرجوازية العظيمة، هذا التعليم وما سيكون على مثله يعدّ أضحوكة؛ لأنَّ المواطن في حاجة لتعليمٍ يحلّل واقعه ويشخّصه، وظروفه المعوزّة؛ لأجل أن يؤهِّله ويحفِّزه على الإنتاج والمثابرة التي تُمكِّنه من أن يطوي صفحات الفقر والجهل والمرض، ويتحرّر من قيودها؛ ليُسهِم في تغيير أحواله، وما ألمّ بها من تأزّمات؛ ولذا فالفقر لم يكن عيبًا، بل العيب عدم الاعتراف به، وعدم العمل على التخلّص منه إلى غير رجعة.

وعليه: يكون لتعليم السياسة، والاقتصاد، والآداب، والفنون، والرياضة، والطب، وكلّ العلوم المتنوِّعة والمتعدّدة معنى ومضمون عندما تسعى هذه المعارف والعلوم والتخصّصات جادة في تحليل الواقع وتشخيصه، وتعمل على تغييره إلى الأفضل.

ومن هنا ينبغي أن يتمّ تحليل المضمون وفق المعطيات الأساسية التي تكوِّن وحدة الموضوع، وتبرز أصوله، وتظهر فلسفته، ويتمّ تفسيره وفق النتائج، والأحكام، والقوانين المتوصل إليها، وكما يرتبط التحليل بالمضمون، يرتبط التفسير بالنتيجة.

ولتوضيح ذلك أعرض التحليل الآتي:

في حالة الاستماع لخطاب، أو نصّ، أو في حالة قراءة موضوع وليكن هذا الخطاب، أو النصّ، أو الموضوع مستندًا على فلسفة إسلامية، بتأكيده على أهميَّة الكتاب كمصدر للتشريع الإسلامي، فإذا تضمّن الموضوع وتحليله النتائج الآتية:

1 . إن القرآن مصدر التشريع.

يكون التفسير؛ لأنَّ الكاتب، أو المشرّع، أو الخطيب مسلم.

2 . التأكيد والتركيز على تحريم الخمر.

يكون التفسير في دائرة الممكن؛ لأنَّ القائد، أو المسئول لم يكن من متعاطي الخمر، إلى جانب كونه مسلمًا.

3 . إنَّ النصوص، والقوانين الصادرة، والخطب تُحرِّض على قيام الوحدة بين أبناء الأمّة الواحدة.

تفسر؛ لأنَّ المسئول أو المشرّع وحدوي.

الهدف من تحليل المضمون:

هدف تحليل المضمون في العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة معرِفة الجوهر الخاصّ والعام في الدراسات الفرديَّة، والجماعيَّة، والمجتمعيَّة، ومع أنَّ الجوهر لا يخضع للمشاهدة؛ نظرًا لكمونه، فإنَّه في دائرة الممكن يُستدل عليه بما يلاحظ في القول، والفعل، والعمل، والسُّلوك.

ولهذا نتساءل:

هل يحقّ لنا أن نحكم على كلّ ما نشاهده من سلوك أنَّه خيرُ معبِّرٍ عن حقيقة الجوهر؟

إذا كانت الإجابة: بـ(نعم).

فإنّنا اعترفنا بوجود تطابق بين الصّورة والجوهر، وإذا كان كذلك فإنَّ السُّلوك الظَّاهر في هذه الحالة وكأنَّه الجوهر، مع العلم أنَّ الجوهر لا مادة فيه، فهو مجموع تلك المكونات من المشاعر، والعواطف، والأحاسيس وقيم الحقّ، والعدل وغيرها، مما يجعلنا نستنتج أنَّه لم يكن من الأمر الهين أن يتطابق السُّلوك مع الجوهر، وإن تطابقا كان السُّلوك، أو الفعل، والعمل على درجات الصّدق العالية، وإن لم يتطابقا؛ فالحقيقة دائمًا كامنة في الباطن؛ لتستدعي باحثًا ماهرًا ليُنقِّب عنها بفنٍ ومهارةٍ، ومهنيّة وخبرة، وتجربة وافرة.

أمَّا إذا كانت الإجابة: بـ(لا).

إذن: لماذا يثق البعض في صورة أو سلوكٍ لا يعبِّر عن الجوهر (مكمن الحقيقة)؟ ولماذا تصدر الأحكام وتعمّم على من لم يشترك فيما يشاهده الباحث؟

وعليه: فالمشاهد لم يكن عِلّةً أو سببًا، بل السّبب والعلّة هما الكامنان وراء ما يشاهد، وهذه العلّة تنقسم إلى جزأين:

1 . علّة صادقة.

2 . علّة كاذبة.

1-العلّة الصّادقة: هي التي تنعكس في السُّلوك، ويكون أصدق معبّر عنها، أي: إنَّ السُّلوك في هذه الحالة مترجم حقيقي للجوهر؛ من حيث كونه لم يكن متأثرًا بمتغيّرات ذاتيَّة أو خارجية، بل كان التصرّف والسُّلوك حسب الموقف تصرفًا وسلوكًا طبيعيًّا.

2- العلّة الكاذبة: هي العلّة الظَّاهرة التي لا تحمل المعنى الحقيقي للموضوع، ولا تُشير إلى ما يدلّ عليه، مما يجعل السُّلوك الظَّاهر لا يُعبِّر عن حقيقة الجوهر، بل قد يعبر مما يُعبِّر عنه اتخاذ موقفٍ من الباحث، أو من الموضوع، مما يجعل المبحوث مُتصنِّعًا للسُّلوك المشاهد.

وعليه:

يكون واضحًا عدم الثّقة في كلِّ مشاهد أو ملاحظ، وبما أنَّه كذلك فإنَّه أصبح من الصَّعب الاعتماد عليهما كأداتين في إصدار الأحكام مع أنَّهما مهمّتان في تجميع المعلومات، ومن هنا وجب تصحيح الخلط بين المشاهدة والملاحظة كأداتين مهمتين في تجميع البيانات، أو أنَّهما مصدرا حكم.

أ- في حالة تجميع المعلومات:

تعدُّ المشاهدة التي تعتمدها طريقة تحليل المضمون، أداة مهمّة من خلال اعتمادها على حاسَّة البصر الممكِّنة للباحث من الوقوف مباشرة من مشاهدة السُّلوك.

والملاحظة مهمّة؛ لأنَّها تُمكِّن الباحث هي الأخرى من التعرّف على السُّلوك، أو الفعل الملاحظ، وتُمكِّنه فوق ذلك من استعمال أكثر لحاسَّة البصر؛ لأنَّ الملاحظة تُستمد من الملموس والمشاهد وبقيّة ما يُحسّ به مع سيادة العقل على رأسها؛ ولذلك فبالعقل يتمّ الاستنباط، والاستقراء، والاستنتاج، فتكون الملاحظة أكثر شمولاً من المشاهدة.

ب- في حالة إصدار الأحكام:

فإذا قبلنا بأنَّ المشاهدة، والملاحظة وسيلتان لإصدار الأحكام؛ فإنَّنا لغينا أهميّتهما في تجميع المعلومات، وإذا تساءل البعض كيف؟

يجاب بالأسئلة الآتية:

إذا حكمت على فعل، أو سلوك من أفعال أو سلوك الفرد، أو الجماعة، أو المجتمع؛ فبماذا حكمت أيّها الحاكم (الباحث)؟

هل لأنَّك نظرت، أم لأنَّك سمعت؟

إذا كانت الإجابة: بـ(نعم) لكليهما.

إذن: اعترفنا بأنَّ الوسيلة استعملت في إصدار الأحكام، وليس في تجميع المعلومات والبيانات.

وإذا كانت الإجابة: بـ(لا).

إذن: اعترفنا بأنَّ الوسيلتين هما: لجمع المعلومات والبيانات، وبما أنَّ الإجابة كانت باستعمالهما في تجميع المعلومات والبيانات، إذن: لا داعي للحكم؛ ولهذا فأيّ حكم عن طريقهما لا يعتدُّ به.

ويستنتج من الفقرتين (أ، ب) أنَّ هناك ازدواجية الاستعمال للمشاهدة والملاحظة في تجميع المعلومات وتحليلها، أو تفسير نتائجها، ونحن نقول:

ينبغي عدم الزجّ بهما في أحكام مُطلقة؛ فالمعلومات التي تصدر الأحكام عليها استنادًا على الملاحظة والمشاهدة هي معلومات تحتاج إلى تحليل علمي وموضوعي؛ ولهذا فالمعلومات تحلّل ولا تفسر، فالذي يُفسر هو النتائج والنَّظريات.

وكما سبق أن أوضحنا: لا يمكن التسليم بصحة كلِّ ما يشاهد، أو يلاحظ؛ لهذا يُفضَّل إبعادهما عن الحكم، وعدِّهما وسيلتين مهمتين في تجميع المعلومات وملاحظة السُّلوك؛ فتجميع المعلومات عن طريق المشاهدة والملاحظة يُعدّ مادة أوّلية قابلة للتحليل، وليست قابلة للتفسير.

وعليه: تُعدُّ المقابلة في هذه الحالة اختبارية للمعلومات التي تمّ تجميعها، أو الحصول عليها بأيّ وسيلة من وسائل جمع المعلومات؛ ولذا فبالمقابلة يمكن مساس الجوهر (المضمون) عن طريق الجدل، والحوار، والنقاش الهادف، والتنفيس الوجداني حول الموضوع، وعلى مرتكزاته، ووفقًا للسّلوك أو الفعل الذي تمّت مشاهدته وملاحظته.

ولتوضيح ذلك نقول على سبيل المثال:

لو شاهد اثنان من المسلمين هلال شهر رمضان فهل تعدُّ هذه المشاهدة حكمًا، أم إنَّها لا تعدُّ حكمًا؟

بالطبع تكون الإجابة: بـ(لا).

لأنَّ مشاهدة الاثنين لم تكن حكمًا، بل شهادة تحمل المعلومة، وهذه المعلومة قابلة للتحقّق منها وفق اشتراطات بوصفهما مسلمين، والمسألة تتعلّق بصوم شهر رمضان المبارك وذلك من حيث:

أ – هل هما مسلمان بالفعل؟

ب – هل هما عاقلان؟

ت – هل هما في حالة صحوة وفطنة، ولم يكونا في حالة سُكر؟

ث – ألا يكون من المهم أن تُجرى مقارنة لحديثهما من أجل إثبات المصداقية من عدمها؟

ج – ولأجل أن تطمئن القلوب ألا ينبغي لهما أن يقسما على المصحف بأنَّهما عن حقٍّ شاهدا الهلال الذي يدلّ على بداية شهر رمضان لهذا العام؟

بعد ذلك يصدر الحكم على مشاهدتهما التي تؤكّد رؤيتهما لهلال شهر رمضان من عدمه، وكلّ ذلك لا يتمّ إلّا عن طريق المقابلة التي من خلالها يتمّ اختبار أقوالهما عمَّا شاهداه لهلال شهر رمضان من عدمه.

وحدات تحليل المضمون (وحدة الاهتمام):

ينبغي للباحث في أثناء إقدامه على تحليل المضمون أن يحدِّد وحدة الاهتمام البحثي، هل هي الأسرة؟ أم إنَّها العائلة؟ أم إنَّها العشيرة؟ أم إنَّها القبيلة؟

أم إنَّ وحدة الاهتمام والتحليل هي المدرسة التي تُحدّد من مجموع المدارس المستهدفة بالبحث أو من العيّنة التي أخذت منها؟

أم إنَّ الوحدة التي سيوليها الباحث بالمعاملة والاهتمام البحثي هي المزرعة من مجموع المزارع المستهدفة هي الأخرى بالبحث العلمي؟

أم إنَّ وحدة الاهتمام والتحليل الموضوعي هي الفكرة التي ظهرت في النصوص التي تحتويها الوثيقة أو الخطاب؟

ألا تكون الفقرات المكتوبة أو المستوقف عندها مكامن للفكرة وأماكن لتكراراتها بما تحمله من مضامين ذات آثار سلبيّة وإيجابيَّة؟

أم إنَّ وحدة الاهتمام والتحليل العلمي هي القيمة التي يحتويها العرف والفضائل الخيّرة؟

ولأنَّها القيمة، ألا يكون النصّ، والخطاب، والوثيقة، والرواية، والقصة، والمؤلف، والحديث المسئول والسُّلوك خير حاملات، وخير مظهرات لتكراراتها، ومدى ما يؤثِّر به سلبيًّا أو إيجابيًّا على الفرد والجماعة والمجتمع بأسره؟

ألا يكون للقيمة الواحدة علاقات متداخلة مع قيمٍ أخرى يتمّ التَّعرُّف عليها، وكشف ما تتركه من أثر باستخدام البرمجيّة الإحصائية (SPSS) في تحليل مضمون النصّ، أو الخطاب، أو الوثيقة، والرواية؟

ألا يكون للبرمجيّة القيميَّة أهميَّة بيانيّة في معرفة وكشف الأثر الذي تتركه القيمة على القول والفعل والعمل والسُّلوك؟

ألا تكون وحدة الاهتمام والتحليل معسكرًا، أو مختبرًا، أو معملًا بحثيًّا؟

أم إنَّ وحدة التحليل والاهتمام شخصية وطنيّة من مجموع الشخصيات الوطنيّة المستهدفة بالبحث وفقًا لقواعد البحث العلمي وخطواته في طريقة تحليل المضمون؟

وهل هذه الشخصيَّة هي شخصيّة حقيقة، أم أنَّها شخصيّة خياليّة تكوّنت في رموز القصَّة أو الرِّواية؟

ألا تكون الشخصيَّة هي المستهدفة من قبل الباحث بمعرفة سماتها، واتجاهاتها، ومستهدفاتها السياسيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والثقافيَّة، والسُّلوكيّة؟

ألا يكون للمذكّرات الخاصَّة أهميَّة في دراسة الشخصيَّة، ومعرفة نقاط تأزُّماتها، وسوء تفاعلها، ومسببات انطوائها وانسحابها من دائرة المشاركة والاندماج الاجتماعي والنفسي؟

أم إنَّ وحدة الاهتمام والتحليل هي الكلمة التي تصاغ بها الجملة، وتُركّب، وتُفكّك، وهي التي بها يعرض الموضوع، ويُلقى بها الخطاب، ويحلّل بها النصوص والأفكار، وينتظم بها المنهج، وتُعرض بها النتائج وتُفسّر؟

وعليه: من دون الكلمة سواء أكانت مكتوبة، أم منطوقة، أم مرسومة، أم إنَّها على حالة من الحركة والإشارة لا يمكن أن يُكتمل الحديث، ولا يُفهم المعنى ويُدرك، ولا تُقرأ جملة، ولا يُكتب نصّ ولا موثق، ولا يُخط مؤلف، ولا تُكتشف الدّلالة، ولا الأثر؛ ولهذا فلتكرار الكلمة معنى ودلالة لا ينبغي إهماله عند تحليل المضمون.

وقد تكون وحدة الاهتمام جريدة، أو مجلة، أو وثيقة، أو كتابًا، وقد تكون حديثًا أو خطابًا، أو مذكرات خاصّة، أو عامة؛ ولهذا يتعلّق التحليل بمضمون المصادر الجاهزة ذات الصّلة بموضوع البحث من خلال تتبّع عناصر كلّ منها، ومقارنتها بأثر المتغيرات من وقت إلى آخر، ومن مكان إلى آخر مع تحديد المبادئ، والأهداف، والصّفات، والخصائص، والاتجاهات التي تأثّرت أو تغيّرت، أو أنَّها في طريقها إلى ذلك.

إنَّ التكرار الكمي للكلمة، والفكرة، والجملة في الخطاب الشفوي، أو النصّ المكتوب، قد يعطي دلالة للموضوع بتأثير سالبٍ، أو موجبٍ، مما يجعل الباحث منتبهًا

إلى ذلك في أثناء تجميع المعلومات، وتحليلها، وتفسيرها، وأن يكون منتبهًا إلى التكرار الكمّي للكلمة، أو العبارة، أو الجملة؛ ولذلك قد يتعمّد الكاتب أو الخطيب على سبيل المثال التكرار؛ من أجل تثبيت المستهدف من الموضوع، مما يجعل للتهكّم والسخرية أحيانًا أهميَّة واعتبارًا عند تسفيه بعض المواقف، أو الأفراد، أو التقليل من أهميَّة الموضوع.

ولذا عندما يكون التكرار بلا أهداف، يكون تكرارًا بلا معنى (كم ليس إلَّا)، وتضييعًا للوقت والجهد، أمّا إذا كان من ورائه حكمة وهدف فيكون له معنى وأهميَّة ودلالة ينبغي البحث عنها، والتعرّف عليها بعد كشف عللها، ومسبّباتها، والوقوف على متغيّرات مكامنها الرّئيسة.

إذن: متى ينبغي أن تتكرر الكلمة، أو الجملة، أو الفكرة في النصّ، أو الخطاب، أو الموضوع؟

تتكرر عندما يكون لها مضمون وقصد (عندما يكون للكم كيف).

إذن: هل التكرار ككم يعبّر عن مصادق؟

ليس بالضرورة؛ لأنَّ القول غير الفعل، والكم غير الكيف؛ ولهذا لا هويّة للكم إلّا بالكيف، وعندما يكون للكيف هيئات وأشكال، يتعدّد، وعندما يتعدّد يُكوِّن كمًّا، وعليه لكلِّ كم كيف ولكلِّ محتوى مضمون، ومضمون الكم محمول في الكيف كما تحمل المعاني في الأرقام، وعليه إذا عرفنا على سبيل المثال الأرقام (1، 2، 3، 4)، وإلى النهاية من الكميات؛ فهل معنى ذلك أنَّنا عرفنا مضامينها؟

كلّ الأعداد والأرقام مجردة، ولا تعطي معنى وافٍ لها، إلّا إذا عرفنا الكيفيات التي هي عليها من خلال معرفتنا لصفاتها، وخصائصها والماهيّات التي هي عليها، فالأرقام (1، 2، 3، 4) على ماذا تدل؟

- هل تدل على أوزان؟

- هل تدل على درجات حرارة؟
- هل تدل على الإنسان؟
- هل تدل على الحيوان؟ أم على ماذا؟

فإذا افترضنا أنَّها تدل على الإنسان، فهل الإنسان متعدّد ليكون (1، 2، 3، 4)؟ أم أنَّه إنسان واحد لا يتعدّد؟

في اعتقادنا: الإنسان واحد لا يتعدّد، ولكن البشر هم الذين يتعدّدون، ويختلفون؛ لأنَّ الإنسان يعبّر عن مضمون واحد (بتوحد الإنسانيَّة فيه)، ومن ثمَّ فمن خلال تحليل المضمون يمكن أن ينتقل الباحث إلى المتعدّد منه، أو المتجزئ منه، أو المحتوي له، فعندما نحدّد إنسانًا واحدًا ونقول: أنَّه أمّة كما قال الله تعالى: {أَنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا}[5]؛ فأنَّ ذلك يعني أنَّ أخلاقيات الأمّة واعتباراتها التي تحتويها مجتمعة قد توحَّدت في إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام، مما جعل مضمون الأمّة الذي هو مضمون لمجموعة من البشر الذين تربطهم رابطة الأصل والانتماء والدين مساويًا للمضمون الذي كان عليه إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام، وفي هذه الحالة، فإنَّ إبراهيم لوحده كان أمَّة.

ما يجب أن يُراعى عند تحليل المضمون:

1 ـ قواعد المنهج التي بها تُفكّك المعلومات وتُركّب.

2 ـ الكلمة التي تتكرر لتؤكّد أو تنفي أو تُبطل ما يُراد تثبيته، أو إزالته، أو التقليل من شأنه.

3 ـ الأسلوب الذي به تُعرض المعلومات والبيانات والنتائج وتُقدّم الحقائق.

4 ـ الموضوع وما يحتويه من نصوص.

5 ـ الفكرة وما تدلّ عليه من دلالة.

[5] النحل 120.

6 . القيمة وما تحتويه من معنى.

7 . الخصائص التي عليها الحالة قيد البحث.

8 . الصّفات التي بها يتميّز المبحوث.

9 . الظَّرف الزَّماني للمعلومة.

10 . الظَّرف المكاني للمعلومة.

11 . الصلاحيّات الطبيعيّة للأفراد أو الجماعات.

12 . الاختصاصات القانونيّة والشرعيّة الواجب العمل بها، أو العمل وفقها.

استخدامات تحليل المضمون:

1 . البحث في القيم: من خلال امتدادها في المجالات الاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة، والسياسيَّة، والنفسيّة، والثقافيَّة، والذوقيَّة؛ وذلك لمعرفة المستويات القيميَّة للشخصيّة، أو الوثيقة، أو النصّ، أو القانون، أو الدستور الذي سنّه مجتمع لتنظيم علاقات أفراده وجماعاته وعلاقاته مع الآخرين.

ومن خلال البحث في القيم التي تنتظم المجتمعات عليها يتمكّن الباحث من معرفة اتجاهات الأفراد، والجماعات، والمجتمعات تجاه ما يُقدِّرونه، أو يقلّلون من شأنه، وما يعدّونه وما لا يعدُّونه، وما يحترمونه وما لا يحترمونه، وما يتمسَّكون به ويتجسّد في سلوكهم، وما يُهملونه ولا يبالون تجاهه بأيِّ حال من الأحوال.

إنَّ البحث في المنظومة القيميَّة بتصنيف تحليل القيم يُمكّن البحَّاث من معرفة المستويات القيميَّة للفرد، أو الجماعة، أو المجتمع هل هي على المستوى الذَّاتي، أم إنَّها على المستوى الانسحابي، أم إنَّها على المستوى الأناني، أم إنَّها على المستوى التطلُّعي، أم أنَّها على المستوى الموضوعي؟

2 ـ البحث في التفاعل الاجتماعي: وذلك بالبحث في متغيراته ذات المؤثرات الموجبة والمؤثرات السَّالبة؛ لمعرفة الاتجاهات الفكرية والسُّلوكيّة للأفراد والجماعات والمجتمع بأسره، من خلال استخدام وسائل جمع المعلومات من: ملاحظة، ومقابلة، واستبانة، وتجريب، والتي من خلالها يتمكّن الباحث من تسجيل تصرّفات المستهدفين بالبحث، وتسجيل ما يلاحظ على سلوكيَّاتهم سواءً أكانت عن إرادة، أم إنَّها عن غير إرادة، ومن حيث درجة تعاون الأفراد، أو عدم تعاون بعض منهم.

إنَّ الأفراد والجماعات التي تنتظم في علاقات مهنيّة، أو حرفيّة، أو علاقات مناشط رياضيّة، أو ثقافيَّة، أو فنيّة، أو أدبيّة، أو علميَّة، قادرة على اللحمة والوحدة والتماسك كلّما خلصت نوايا الأعضاء تجاه الموضوع، أو المهنة، أو الحرفة، أو الهوايات ذات العلاقة بتحقيق المرغوب فيه إرادة.

ولكن إثبات مصداقيّة تلك العلاقات من عدمه يتطلّب من الباحث ألَّا يُسلِّم بما يُقال، أو يشاهد، أو يلاحظ تسليمًا مطلقًا، بل لا بدَّ أن يجعله في دائرة الممكن والنسبيّة؛ حتى يتأكد عن قرب بمشاهدات علميَّة لا مشاهدات عابرة، أو بمشاركات بحثيّة مشتركة، أو مشاركات بحثية كاملة، أو بإجراء مقابلات علميَّة موضوعيَّة، أو بإجراء تجارب ومعايشة تُمكّن من إصدار الأحكام بعد تقصّ دقيق.

3 ـ البحث في التأزّمات والأزمات: النفسيّة، والاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة، والسياسيَّة، على مستوى العلاقات الفرديَّة، والجماعيَّة، والمجتمعيَّة من خلال البحث في المتغيّرات التي طرأت على الحالة قيد البحث؛ لمعرفة مدى تأثيرها على الوحدة البحثيَّة (فردًا، أو جماعةً، أو مجتمعًا، أو مؤسّسةً، أو هيئةً، أو مركزًا)؛ وذلك بالبحث في سِيَر الحياة وإجراء المقابلات العلميَّة وإجراء الملاحظات المتحكّم في خطواتها وعناصرها، أو من خلال التصانيف القيميَّة التي تُمكّن من معرفة العلاقات بين القيمة والقيمة، وأثر كلِّ قيمة على القيم الأخرى، وأثرها لاحقًا على السُّلوك، والفعل، والعمل.

4 ـ البحث في وسائل الاتصال؛ لمعرفة مضمونها، وما تستهدفه من نتائج تراكة الأثر المراد تركه على السّاحة السياسيَّة، أو الاجتماعيَّة، ومدى تقصِّيها واستكشافها واستطلاعها للرأي العام.

5 ـ البحث في الظَّاهرة الأدبيّة؛ لمعرفة مدى مواكبة الأدب والآداب لمتغيّرات الحياة ومتطلباتها المتنوِّعة، والمتعدّدة، والمختلفة أحيانًا، ومعرفة الكيفيّة التي عليها العلاقات الإنسانيَّة والقضايا الجماهيريّة، ومدى تأثيرها على العلاقات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة والنفسيّة.

6 ـ البحث في الثقافة ومستهدفات العولمة؛ من خلال العلاقات الاجتماعيَّة، والإنسانيَّة، والثقافيَّة، والتعاملات الأخلاقيّة مهنة، وحرفة، وقيما وفضائل، ومعرفة ما هي المبررات والمعطيات التي تجعل من البعض مؤيدًا للعولمة؟ وما هي المبررات أو المعطيات التي تجعل البعض معارضًا لها؟ وما هي المبررات والمعطيات التي تجعل البعض الآخر آخذا موقف الانتظار؟ وما هي المبررات والمعطيات التي تجعل البعض تاركًا أبواب بلاده مفتّحة من الجانبين؛ مَن يدفع الباب ليخرج فعليه بدفعه ويخرج، ومن يريد الدخول فعليه أيضًا بدفع الباب الذي فُكّ قفله؟

وما هي المبررات التي تجعل البعض راغبًا في التعامل بكلّ شفافيّة؟ وما هي المبررات التي تجعل البعض الآخر غير راغبٍ في ذلك؟

الصّدق والثبات في طريقة تحليل المضمون:

الباحث الموضوعي دائمًا يسعى لأن يكون صادقًا فيما يقوم به من جهود بحثية؛ ولذا فهو يلتجئ إلى استخدام وسائل بها يتمّ الاحتكام على ما قام به من جهد علمي، ومن ثَمَّ فإنَّ الصدق والثبات وسيلتان علميّتان متفق على استخدامهما لقياس استمارة الاستبانة، أو أيِّ وسيلة من الوسائل المعترف بها في تجميع المعلومات من مجتمع البحث،

أو العينة المأخوذة منه؛ ولذلك فقياس الأداة في دائرة الممكن يتوافق مع الموضوع من حيث الآتي:

1 ـ القياس القبلي: وهو الذي يقاس فيه مدى صدق الاستمارة قبل أن توزّع على المبحوثين؛ وذلك بتوزيعها على محكِّمين في مجالات تخصّص موضوع البحث؛ لمعرفة مدى صدق هذه الأداة المستخدمة في البحث، فهل هذه الأداة تقيس فعلًا ما وضعت لقياسه؟

وللتأكّد من صدق الأداة هناك صدق المحكِّمين على اعتبار أنَّ المحكّم شخص مختص في هذا المجال، ويستأنس لتحكيمه عمَّا إذا كانت الأسئلة المصاغة في استمارة الاستبانة تقيس فعلًا ما وضعت لقياسه، مما يُعطي للباحث الحقّ في أن يشير في رسالته إلى أنَّه قد استخدم صدق المحكّمين كطريقة في تقدير صدق أداة الرسالة.

2 ـ القياس في أثناء إجراء التجربة: وهو كما يجري من بحوث على المجموعات التجريبية الضابطة منها والمناوبة.

3 ـ القياس البعدي: هو قياس لمعرفة مدى ثبات المعلومات المفرَّغة من قِبل الباحث ومحكّم، أو محكِّمين محايدين.

الثبات:

في البحوث الاجتماعيَّة والإنسانيَّة يجب إثبات صدق الأداة، أو المقياس المستخدم في البحث؛ وذلك لإظهار صدق المقياس وثباته على جماعتين، أو عينتين بحثيتين، أو مجتمعين تحت سيطرة موضوع البحث؛ حتى تكون النتائج لكلِّ فئة، أو عيّنة، أو جماعة تختلف عن نتائج غيرها، وإن لم تختلف نتائج المجموعات المقارنة لا يمكن أن يكون المقياس صحيحًا، أو دقيقًا.

فالثبات يدلّ على اتساق النتائج، بمعنى: إذا كرر الباحث القياس، وتحصّل على النتائج ذاتها؛ فإنَّ ذلك يعني الثبات الذي يدلّ على وجود معامل ارتباط يمكن قياسها، وأكثر الطرق شيوعًا لقياس الصدق والثبات طريقة (كرنباخ ألفا) التي تعتمد على الاتساق الدَّاخلي، وتعطي فكرة عن اتساق الأسئلة مع بعضها البعض، ومع كلّ الأسئلة بصفة عامة.

وكذلك من مقاييس الثبات: طريقة إعادة الاختبار، وطريقة الصّورة البديلة، وطريقة تجزئة الاختبار إلى نصفين.

ومن مقاييس الثبات أيضًا: القياس البعدي، وهذا يتمّ مع الباحثين الذين يستخدمون تصانيف قِيَميّة سبق وأن حُكِّمت من قِبل محكِّمين، وتمّ اعتمادها استمارة للتصنيف القيمي، وهذه الوسيلة موثوق بها؛ فلا تخضع للتحكيم ولا تُعرض من جديد على محكّمين؛ ولهذا يكون التحكيم بعدي، أي: بعد أن تتمّ عمليَّة تجميع المعلومات باستمارة التصنيف من المصادر المكتوبة يمكن للباحث أن يختار أحد الأسلوبين لتحكيم جهده بموضوعيَّة:

أ ـ أن يُقيِّمَ نفسه موضوعيًّا عبر الزَّمن، أي: بعد أن يُفرّغ المعلومات في استمارة التصنيف من الوثيقة، أو المخطوط، أو المؤلف، أو الخطاب والنصّ يترك فترة زمنية خلال شهر من زمن المجهود الأوَّل، ثمّ يعيد القراءة ويفرّغ من جديد الوثيقة (أيّ وثيقة كانت) ويقارن بين جهده الأوّل، وجهده الثّاني، ويُقيِّم ذلك موضوعيًّا.

ب ـ أن يشارك باحثًا آخر أو أكثر قراءة الوثيقة، أو الخطاب، أو النصّ، ويطلب منهم تفريغ ذلك المؤلّف في ذات استمارة التصنيف القيمي على ألَّا يقلّ مستوى المحكّمين العلمي عن المستوى العلمي الذي هو عليه، مع مراعاة التخصص والاهتمام، ثم بعد ذلك تتمّ عمليَّة المقارنة بين ما قام به الباحث من جهد موضوعي، وما قام به المحكِّم أو المحكِّمين، وإنْ ظهر بينهم اختلافٌ فينبغي لهم العودة إلى الأستاذ المشرف.

وعليه: فإنَّ القياس البَعدي هو قياس الثّبات، أي: لمعرفة هل هناك ثبات في المعلومات المفرَّغة في استمارة التصنيف، أم لا ثبات لها؟ أمَّا من حيث الصدق فإنَّ استمارة التصنيف المعتمد بآراء المحكّمين والتجريب المسبق لا تتطلّب اختبار الصدق.

طرق قياس الثبات:

1 ـ طريقة إعادة التطبيق (قياس الاستقرار) صورة واحدة من الاختبار تطبّق مرّتين، ويحسب معامل الارتباط بين درجات الأفراد في التطبيقين، ويمكن استخدام مقياس: (بيرسون & سبيرمان 00000).

2 ـ طريقة إعادة التطبيق بصور متكافئة (قياس الاستقرار والتكافؤ) وذلك بإعداد صورتين متكافئتين من الاختبار والتطبيق في وقت واحد، وحساب معامل الارتباط بين درجات الأفراد في الصورتين.

وكذلك يمكن تطبيق صورتين متكافئتين من الاختبار، تفصلهما فترة زمنية تسمح بظهور أثر المتغيّرات إن وجدت، ثمّ يتمّ حساب معامل الارتباط بين درجات الأفراد في الصوّرتين.

3 ـ طريقة التجزئة النصفية (قياس الاتساق الدّاخلي) تطبيق الاختبار مرّة واحدة، وتقسيم الدّرجات إلى نصفين، وحساب معامل الارتباط بينهما، أو تباين درجات كلّ نصف على حدة، والدّرجة الكليّة للاختبار والتحقّق من تكافؤ نصفي الاختبار، ثمّ حساب معامل الثبات باستخدام واحدة من معادلات العلماء المعتمدة: (سبيرمان وبروان) أو (رولون) أو (جتمان) أو (فلت) أو (فلانجان) أو (هورست) بقياس بيانات (صفر).

4 ـ طريقة تباين المفردات (قياس الاتساق الداخلي): على أن يتمّ تطبيق الاختبار مرّة واحدة، ثم استخدام واحدة من المعادلات الآتية:

كودر – ريتشارد سون (صفر أو 1).

معامل ألفا (صفر، 1، 2، 3، 000).

المعادلة الأكثر شيوعًا والأيسر استخدامًا لقياس معامل الثبات هي معادلة (هولستي Holsti) وهي كما الآتي:

1 . معامل الثبات= m2 على (تقسيم) 1n + 2n × 100

2 . حيث m = عدد الوحدات التي يتّفق المحللين عليها، سواء أكانوا اثنين أم أكثر.

3 . n1 + n2 = مجموع الوحدات التي تمَّ تحليلها.

ولتطبيق المعادلة وفقًا لخماسي عقيل لتحليل القيم نقول:

إنَّ مجموع القيم هي 44 قيمة، وهي تساوي عدد الوحدات المرمّزة إثباتًا.

ولو افترضنا على سبيل المثال أنَّ ثلاثة من الباحثين المحلّلين لمستوى الثبات المئوي كانت نتائج تحليلاتهم هي:

الأوَّل: كان مختلفًا مع (2) قيمتان من مجموع القيم 44، ومتفقًا مع 42 قيمة من مجموع قيم التصنيف (قيم الخماسي).

الثاني: كان مختلفًا مع (4) قيم من مجموع 44 قيمة، ومتفقًا مع 40 قيمة من قيم تصنيف التحليل.

الثالث: كان مختلفًا مع (6) قيم من مجموع القيم 44 قيمة، ومتفقًا مع 38 قيمة من مجموع قيم التصنيف.

إذن: كيف يكون الثبات وفقًا لمعادلة (هولستي Holsti)؟

القانون: معامل الثبات = m2 على (تقسيم) 1n + 2n × 100

فتكون معامل الثبات مع المحلّل الأوّل هي:

$$\text{تقسيم } 44 + 44 \times 100 = 95.45\% \text{ } \times 42 \text{ m2}$$

ومعامل الثبات مع المحلّل الثاني هي:

$$\text{تقسيم } 44 + 44 \times 100 = 90.90\% \text{ } \times 40 \text{ m2}$$

ومعامل الثبات مع المحلّل الثالث هي:

$$\text{تقسيم } 44 + 44 = 86.36\% \text{ } \times 38 \text{ m2}$$

وهذه نسب عالية جدًّا يتمّ من خلالها اعتماد تحكيم كلّ محكّم، ولكن ما يجب الأخذ به هنا، هو المتوسّط العام للمحلّلين الثلاث وهو مجموع النسب مقسّمة على عدد المحلّلين، أي: 95.45% + 90.90% +86.36% = 90.90% وهذه نسبة عالية جدًّا.

الصّدق:

الصدق: يجعل التصنيف المستخدم مُعرّض للتحكيم من قبل خبراء لهم علاقة بالتخصّص الذي يستهدفه التصنيف القيمي بالتحليل، وأن يُعتمد بنسبة تجعله صالحًا لتحليل مضمون القيمة، أو الكلمة، أو الجملة، أو الفكرة، أو الشخصيَّة، أو النصّ المكتوب والموثّق.

وبعدما يتمّ التحكيم ويجاز التصنيف بنسبة مرتفعة عن المتوسط يصبح التصنيف قابلًا للاستخدام من قِبل الآخرين في إجراء البحوث العلميَّة الميدانيّة والمعياريّة، ومن ثمَّ: لن يحتاج المستخدمون له إثبات الصّدق؛ لأنَّ التصنيف المستخدم قد تعرّض لذلك، وتمّ اعتماده. وفي العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة يقاس صدق المحتوى بتقدير الأداة، أو

المقياس؛ حيث إجراء مقارنات بين كلمات أو أفكار محدّدة، أو مفردات متعدِّدة بوجودها فعلًا على المقياس بأفكار محدّدة، أو مفردات متعدِّدة أخرى يمكن استخدامها.

وعليه: فالنتائج حقائق يُستدلّ عليها بسابق، ويستدلّ بها على لاحق، وهي تدرك مباشرة من التعرّف على أثر المتغيّرات، وكشف العلاقات بينها، ومدى تأثيرها على الفعل والسُّلوك على من يتعلق الأمر بهم فردًا، أو جماعة، أو مجتمعًا (المستهدفين بالفعل البحثي).

أنواع الصّدق:

1 ـ الصّدق الظَّاهري: هو قياس الوجه الظَّاهري للاستبانة؛ من حيث كونه يدلّ على قياس ما وضع لقياسه.

2 ـ صدق المحتوى: الذي يتمّ قياسه بمعامل الارتباط؛ وذلك لمعرفة قياس محتوى الأداة، وما إذا كان يقيس أبعاد البحث ومفاهيمه.

3 ـ صدق المضمون: يتعلّق بالبناء المفاهيمي بحيث تقيس الأداة المفهوم موضوع البحث.

ويتحقّق صدق المضمون عندما تكون البنود المكوّنة للاختبار ملائمة وموافقة للبناء المقصود، وعندما يحلّل مضمون اختبار معين فيهتم بنقطتين رئيستين:

أ ـ معرفة إلى أيّ مدى تغطي بنود الاختبار مجموع البناء (المفهوم).

ب ـ معرفة إلى أيّ مدى لا تحتوي بنود الاختبار على متغيّرات غير ملائمة.

ويستعمل صدق المضمون عندما تصمم الاختبارات والسَّلالم، وعلى الباحث في هذه الحالة أن يختار البنود التي تسمح له بقياس قدر المستطاع مختلف أوجه البناء (المفهوم) مع تفادي وضع بنود غير ملائمة، ومن المفيد في هذه الحالة الرّجوع إلى خبراء

محكِّمين، ويطلب منهم تقييم صدق مضمون كلّ بند من بنود الأداة المصمّم؛ وذلك من خلال تقدير ارتباطه بالبناء المقصود، ويحتفظ بعد ذلك بالبنود التي رأى الخبراء أنَّها ملائمة ومهمة.

4 ـ الصّدق العاملي: يهتم بتحليل الصّفة المقاسة إلى عناصر؛ وذلك لأجل معرفة مدى قياسها للصّفة المقاسة.

5 ـ صدق المحكّ: يعنى مدى ارتباط المقياس مع معيار محدّد (محكّ)، فيكون الاختبار ناجحًا إذا كان المحكّ صادقًا في الكشف عمّا جاء به المحكّ، ويعني: بصدق المحكّ دراسة مدى قدرة الأداة المصممة على التنبؤ بالسُّلوك في وضعيّات متنوِّعة، أي: مدى استطاعة الأداة التنبؤ بمحكّ معين (السُّلوك، أو الوجدان والإدراك المعرفي (Cognition) ويأخذ هذا التنبؤ شكلين:

أ ـ الصّدق الترابطي: يدّل على اتفاق نتائج مقياسين يقيسان الصّفة نفسها على أن يكون أحدهما معروفًا بالصّدق والثّبات، وتُقيَّم قدرة الاختبار بتطبيق كلّ من الاختبار والمحكّ (الاختبار، المحكّ) في آن واحد، ثم يحسب الارتباط بين الدرجتين، وكلّما كان الارتباط مرتفعًا، كان الصدق الترابطي مرتفعًا.

ب ـ الصّدق التنبّئي: الذي يعتمد على مدى تنبؤ المقياس بالواقع المستهدف بالبحث.

استخلاص النتائج والاستنتاجات

أوَّلًا: النتائج:

هي ما يتوصّل إليه الباحث بعد جهود بحثيّة منظَّمة مؤسَّسة على أهداف واضحة وخطّة مُعدَّة على فروض، أو تساؤلات علميَّة، تُمكِّن من تجميع معلومات وافرة عن الموضوع قيد البحث، وتحليلها بكل موضوعيَّة وفقًا لمتغيّرات البحث الرّئيسة والثّانوية.

والنتيجة: هي التي تنتج عن الجهود التي تبذل من بداية البحث إلى نهايته؛ ولذا فهي تحصيل حاصل ذلك الجهد الكبير، وهي التي بها تنجز الأهداف؛ ولهذا لا يمكن أن تكون النتيجة العلميَّة مخالفة لأهداف البحث مع إنَّها يمكن أن تكون مخالفة لفروضه، مما يستوجب على الباحث صياغة الفرض البديل بديلًا عن الفرض الرئيس الذي أُبطِلَ بالبحث والدراسة.

ترتبط النتيجة بالبحوث التجريبيَّة والميدانيّة والمعياريّة باعتبارها حقائق ذات علاقة بمتغيّرات البحث التي تم إثباتها أو بطلانها بمعادّلات ومقاييس معياريّة إحصائيّة.

النتيجة: لا يمكن أن تكون خارجةً عمَّا تمَّ البحث في متغيّراته، فإن كانت خارجة فهي لا تعدّ نتيجة علميَّة؛ وذلك لخروجها عن قاعدة الالتزام الموضوعي.

النتائج: مكمن الحلول والمعالجات، أي: هي التي تستمد منها الحلول والمعالجات للظاهرة أو المشكلة البحثيَّة.

ثانيًا: الاستنتاج:

الاستنتاج: استنباط الأثر الذي أنتجته العلاقة بين المتغيّرات وأهداف البحث؛ ليكون علامة دالة على وجود علل وأسباب لوجود الظَّاهرة، أو المشكلة البحثيَّة.

الاستنتاج: مكمن الحلول والمعالجات، فإن كان استنتاجًا موضوعيًّا نتجت عنه حلول ومعالجات موضوعيَّة.

الاستنتاج: لا يكون إلَّا في البحوث النظريَّة والمكتبية، ولا يكون في البحوث العمليَّة والمعيارية والميدانية التي تعتمد على الحقائق المقاسة والمجرَّبة.

ومن خلال متابعة الباحث وتقصِّيه بالملاحظة الموضوعيَّة يُمكِنه أن يستقرأ استنتاجات بحثه؛ ولذا فأمر الاستنتاج العلمي ليس أمرًا هيّنًا فهو يستوجب خبيرًا أو مشرفًا متمكِّنًا ذي مقدرة على الاستنباط والاستقراء وإلّا قد يغفل عن تلك العلاقات التي تربط متغيّرات البحث بعضها ببعض؛ ولهذه الضرورة تُقِرّ الجامعات ومراكز البحوث العلمي المتقدّمة ضرورة الأستاذ المشرف على البحاث الذين يسعون لنيل درجة الماجستير والدكتوراه.

إذن: الاستنتاج عمليَّة عقليَّة إدراكيَّة تترتّب على مقدرة الباحث على التمييز بين الدقيق والأدق منه دون لبس أو غموض، وهي لا تخرج مطلقًا عمَّا يسعى الباحث إلى تحقيقه أو إنجازه وفقًا لِما صاغه من أهداف علميَّة.

وكما أنَّ النتيجة ترتبط بالأسباب والعلل فكذلك الاستنتاج يرتبط بالأسباب والعلل التي كانت سببًا في كشف الحقيقة ومعرفتها؛ حتى تمكَّن الباحث من الاستنتاج الذي يفيد معالجة الحالة أو الظَّاهرة أو المشكلة.

تفسير النتائج:

التفسير جهد عقلي ومعرفي يتمّ به استقراء ما تشير إليه النتائج المتوصّل إليها؛ ولذا فالتفسير دائمًا للنتائج التي يتوصّل إليها الباحث بنهاية بحثه، أو إتمامه وإنجازه، وهكذا تُفسّير التجارب التي ثبتت بالمعايشة مع تجارب الحياة الخاصّة أو العامّة.

ووفقًا لقواعد طرق البحث الاجتماعي تخضع المعلومات للتحليل، وتخضع النتائج للتفسير؛ ولذا فمن يفسّر المعلومات لا يمكن أن يصل إلى نتائج موضوعيَّة ولا إلى رأي صائب، ومن يريد أن يصل إلى رأي صائب أو أن يُكوِّن رأيًا سليمًا فعليه بتجميع المعلومات أوَّلًا، وتحليلها ثانيًا، وتشخيص الحالة ثالثًا؛ حتى يتم بلوغ النتائج بموضوعيَّة، ومن بعد ذلك بإمكانه أن يُفسِّرها ويصل إلى رأي سديد ونافع، وله الحق بعد ذلك أن يصوغه في توصيات لِمن يريد أن يستفيد أو يفيد.

وبعد أن تتم عمليَّة تحليل المعلومات والبيانات يصل الباحث إلى نتائج علميَّة، أو مقترحات علميَّة تفيد الذين أجريت الدراسة أو البحث من أجلهم، وقد تفيد الآخرين الذين تربطهم علاقات اجتماعيَّة أو إنسانيَّة بهم؛ ولذا فالباحث في حاجة لأن يُفسِّر نتائج بحثه؛ لكي يبني رأيًا موضوعيًّا يُمكن أن يوصي به المجتمع أو الجهة التي طلبت منه أن يجري هذا البحث أو ذاك، ومع أنَّ النتائج حقائق موضوعيَّة إلَّا أنَّها قابلة للتفسير الذي على أساسه توضع الخطط وتحدّد المعالجات أو الإصلاحات[6].

النتائج تتطلَّب تفسيرا يبيّن العلاقات بينها وظرفها الزَّماني والمكاني، اللذين ظهرت فيهما، وكذلك المعطيات التي كانت وراءها، والمتغيّرات التي أثرت فيها تأثيرًا مباشرًا، أو غير مباشر.

[6] المصدر السابق، ص 214.

التفسير العلمي: هو تعليل الباحث لبراهينه العلميَّة على تلك الحقائق التي استكشفها، أو استنباطها بالتقصي الدقيق والانتباه الجاد والتتبُّع عن وعي.

يعتمد التفسير على قدرات الباحث، وتخصّصه، وخبرته ومهارته، ومدى مصداقيّة المعلومات والبيانات المتحصّل عليها؛ حتى يكون قادرًا على التمييز بين الآثار المباشرة وغير المباشرة التي كانت وراء الظَّاهرة أو موضوع البحث، سواء أكانت ذات تأثير موجب، أم تأثير سالب على الموضوع، ويستمد الباحث تفسيره من صلب الموضوع، ومن خلال عوامله وعناصره ومتغيّراته، وتصنيفاته، ونتائجه.

والتفسير مع أنَّه للنتائج إلّا أنَّه على علاقة بمعرفة تلك الأسباب التي أظهرت النتيجة العلميَّة؛ ولذا فالتفسير العلمي لم يكن حكمًا مطلقًا، بل تحصيل حاصل الجدل بين القضايا وعللها.

فالتفسير عمليَّة واعية بالمعطيات من خلال اكتشاف العلاقة بين المبادئ والأهداف وما يؤدّي إلى التطلُّع إلى الأفضل.

وهكذا تستمر العلاقات بين التحليل والتفسير، ويستمر الترابط بينهما إلى النهاية مثل استمرار الترابط بين حاجاتنا ومشبعاتها المتطوّرة، فعندما تحلّل الأسباب التي تجعل الإنسان على سبيل المثال: يبحث عن الماء، أو الأكل، أو الجنس وبأيّ وسيلة ممكنة، يفسّر ذلك بإنَّها غرائز، والغرائز بطبيعتها تحتاج إلى الإشباع، فالماء ارتواء للعطش، أي: إنَّ العطش غريزة تحتاج إلى الارتواء، والماء باعث مشبع لها، والجوع غريزة تحتاج إلى الإشباع بالأكل، مما يجعل الأكل باعث إشباع الغريزة، وهكذا يكون الجنس باعثًا إلى إشباع اللذة شهوة، وتستمر الحياة إلى النّهاية بين الحاجات ومشبعاتها، وتتغيّر الحالات بتغيّر ظروفها، مما جعل ظروف الإشباع غير ظروف الحرمان، وكل هذه الغرائز ترتبط فيما بينها بالشهوة: (الشهوة للماء، والشهوة للأكل، والشهوة للجنس).

وعلى أيّة حال التفسير عمليَّة فكريَّة تتأثّر بقدرات الباحث، واستعداداته؛ ولهذا يختلف المفسّرون فيما يفسّرون أحيانًا مع أنَّ النتيجة واحدة؛ وذلك بأسباب اختلاف الثقافات والخبرات والمهارات ودرجة الفطنة لدى كل مفسّرٍ، ومدى درجة الإلمام بالموضوع الذي يخضعونه للتفسير[7].

أمَّا التفسير للاستنتاجات فقد يكون صائبًا وقد يكون خاطئًا؛ وذلك لتأسيسه على الاستقراء والاستنباط المجرَّد، الذي في بعض الأحيان لا يُلم بأبعاد مفاهيمه بيسرٍ وسهولة من قبل المفسّرين إذا كان المفسّر غير الذي أجرى البحث أو الدراسة.

وعليه: يهتم التفسير العلمي بالآتي:

أوَّلًا: النتائج وعلاقتها بالموضوع.

ثانيًا: علاقة الموضوع ونتائجه بالنظريّات السَّابقة.

ثالثًا: ارتباط النتائج بالإطار المرجعي الذي أثّر تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر في الدراسة أو البحث.

رابعًا: علاقة النتائج بالمستهدفات التي دفعت الباحث إلى إجراء البحث أو الدراسة.

خامسًا: علاقة النتائج بالفروض أو التساؤلات العلميَّة فهل هي حققت أهدافها ووصلت إليها بكل وضوح أم أنَّ العلاقة كانت على غير ذلك؟

وعليه: يعدّ التفسير محاولة للإجابة عن السُّؤالين:

1 . لماذا؟

2 . وكيف؟

[7] المصدر السابق، 87.

لماذا كانت هذه العلائق؟، وكيف ظهرت؟

وعليه: يختلف التحليل عن التفسير؛ من حيث إنَّ التحليل يستهدف المعلومات، والتفسير يستهدف النتائج[8].

[8] عقيل حسبن عقيل، الخدمة الاجتماعيَّة (تحليل المضمون ودراسة الحالة)، القاهرة، المصرية للنشر والتوزيع، 2019م ص 15 – 67.

خماسي تحليل القيم

يتكوّن خماسي تحليل القيم من خمسة قواطع متساوية، نسبة كلّ قاطع 20% من مجموع دائرة الخماسي، يمثل كلّ قاطع مستوى من مستويات الشخصيَّة الخمس، وهي:

1 . الشخصيَّة الذَّاتيَّة.

2 . الشخصيَّة المنطقيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

3 . الشخصيَّة الموضوعيَّة.

4 . الشخصيَّة الانسحابيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة).

5 . الشخصيَّة الأنانيَّة.

ويقصد بمستوى من مستويات الشخصيَّة الحالة القيميَّة والسُّلوكية التي تكون عليها حالة الفرد، ويُعدّ هذا التحديد لمستويات الشخصيَّة تقسيمًا جديدًا لا سابقة له سِوى التقسيم الثلاثي القديم المتكوّن من: (الأنانيَّة، الذَّاتيَّة، والموضوعيَّة) التي اتضحت في قراءاتنا وكأنَّ مستويات الشخصيَّة ذات فواصل يستقل فيها كلّ مستوى عن المستوى أو عن الحالة الأخرى، في حين أنَّ مستويات الشخصيَّة تتداخل وكأنَّها حلقات مترابطة داخل دائرة خماسي تحليل القيم الذي يُمكّن البحَّاث والمحلّلين للشخصيّة، أو النصّ، أو الخطاب، أو الوثيقة، أو المؤلف (الكتاب) من معرفة المستوى القيمي الذي يرشد إليه الخطاب، أو النصّ، أو الحديث، أو الحالة أيًّ كانت فرديّة، أم جماعيّة، أم حالة مجتمع بأسره؛ وذلك من خلال تحليل المعلومات والبيانات المتحصّل عليها بأداة التصنيف القيمي: (تصنيف عقيل لتحليل القيم)، ومن خلال دراسة الخطاب والنصّ بعد أن تُفرّغ المعلومات وتُحلّل وفقًا لهذا التصنيف.

ولذا فكلّ من يقوم بملء أداة التصنيف: (تصنيف عقيل لتحليل القيم) باختيار بديلٍ واحدٍ من البدائل الخمس المعتمدة لكلِّ علاقة من العلائق 44، لا بدَّ أن تنكشف حالته وحقيقته أمام الباحث، سواء أكان على حالةٍ من الأنانيَّة، أم على حالةٍ من الانسحابيَّة: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، أم على حالةٍ من الذَّاتيَّة، أم على حالةٍ من التطلُّعيّة: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، أم كان على حالةٍ من الموضوعيَّة.

ومن ميز استخدام خماسي تحليل القيم:

1 ـ يُمكّن الباحثين من معرفة القيم التي عليها حالة المبحوثين في أيّ مجتمع من المجتمعات الإنسانيَّة، بغض النّظر عن أديانهم، ومعتقداتهم، وثقافاتهم، وأجناسهم.

2 ـ يُمكّن الباحثين، أو الإدارات والأجهزة العاملة أو الشركات من معرفة الحالة التي عليها الفرد المتقدّم لطلب العمل، أو المتقدّم لشغل منصب من مناصب الدّولة، أو أيّ جهاز من أجهزتها؛ وذلك لأنَّ نتائج الخماسي لا بدَّ أن تُظهِر كلّ حالة على ما هي عليه دون مجاملة أو تحيّز، سواء أكانت أنانيَّة، أم ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة، أم ذاتيَّة، أم ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة، أم موضوعيَّة.

وعليه: نتائج الخماسي تقييميّة، تُقيّم الحالات كما هي عليه، وتدفع اتجاه ما يجب أن يُتّخذ حيالها إن أردنا إصلاحًا، أو صناعة مستقبل أفضل.

3 ـ يُمكّن البحَّاث من معرفة اتجاهات المبحوثين: الاجتماعيَّة، الاقتصاديَّة، السياسيَّة، النفسيَّة، الذوقيَّة، والثقافيَّة.

4 ـ من خلال تحليل المخطوطة، أو النصّ، أو الخطاب أيًّ كان موضوعه، يمكن معرفة الحالة التي كانت عليها حالة صاحبها، ومستوى شخصيته.

أُسِّسَ الخماسي على الفرضيَّة الصفريَّة (العدميَّة) التي تفترض أن فُرص الاختيار متساوية بين المبحوثين في اختيار البدائل المعيارية لكلّ علاقة من العلائق القيميَّة، وتعني

الفرضيَّة العدميَّة: (أن فُرص اختيار المبحوثين للبديل رقم (1) تساوي فرص الاختيار للبديل رقم 2، 3، 4، 5)؛ ولذا فإنَّ جميع قواطع الخماسي متساوية كما هو في الشكل رقم (1)، وهذا الافتراض العدمي يأمل الباحث أن يُعدم ولا يتحقّق؛ حتى يتبيّن الفروق الفرديَّة والجماعيَّة والمجتمعيَّة وفقًا لمتغيّرات البحث؛ ولذا سُميت الفرضيَّة الصفريَّة بالفرضيَّة العدميَّة.

ضُبِطَ خماسي تحليل القيم مع الأوزان المتطابقة مع البدائل القيميَّة لكلِّ علاقة قيميّة وفقًا للآتي:

أ ـ من 1 إلى أقل من 2 يساوي أنانيَّة (أنا فقط).

ب ـ من 2 إلى أقل من 3 يساوي ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة (انسحابيّة).

ج ـ من 3 إلى أقل من 4 يساوي ذاتيَّة (نحن المجتمع).

د ـ من 4 إلى أقل من 5 يساوي ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة (تطلُّعيّة استيعابيّة).

هـ. 5 تساوي موضوعيَّة (عقليَّة إنسانيّة).

وبالتعرّف على كلّ قاطعٍ من قوطع الخماسي يمكن معرفة المستويات القيميَّة للشخصيَّة التي تتطلّب تبيانًا لكلّ مستوى من مستوياتها.

المستويات القيميَّة لتحليل المضمون:

1 ـ الذَّاتيَّة.

2 ـ ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة.

3 ـ الموضوعيَّة.

4 ـ ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة.

5 ـ الأنانيَّة.

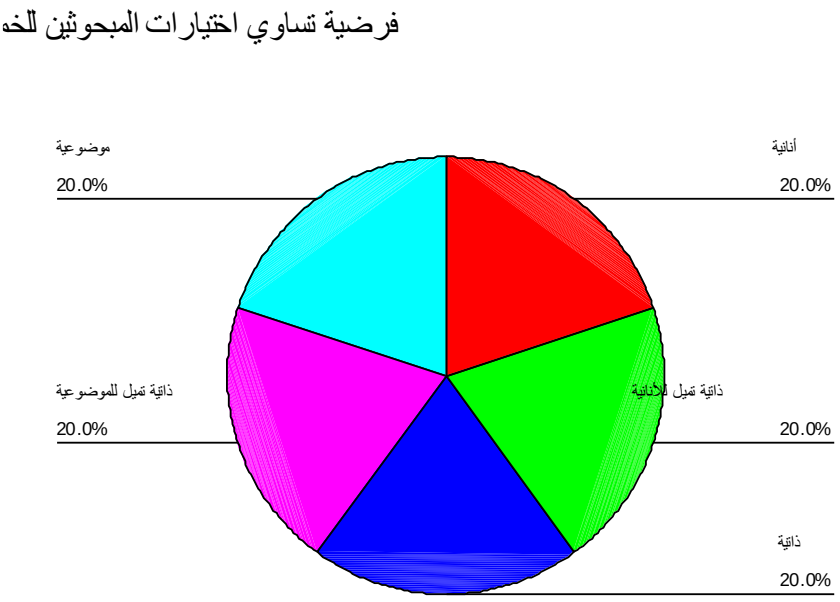

الشكل رقم (1)

أوَّلًا . الذَّاتيَّة:

ترتبط الذَّات بالمفرد المؤنث، وتحتوي على المختزل المذّكر والمؤنث، كما تختزل الحجرة كمسمى مؤنث على الجدران (الحيطان) المذّكرة المتكوِّنة منها، والتي أعطتها صورتها الكاملة، وكما يحتوي جسد الإنسان المذكر على أعضاء مؤنثة، كالعينين والأذنين، واليدين، والصّرة، والرقبة، وهكذا جسد الإنسان المؤنث، يحتوي على أعضاء مذكّرة، كالرأس، والسَّاقين، والذّراعين، والقدمين، والقلب، وغيرها: {يَاأَيُّهَا النَّاس اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ}[9]، وبما أنَّ النّفس واحدة فلماذا لا نتّقي الله عزَّ وجلَّ في أنفسنا، ونجعل بينها مودة ورحمة؟ ولماذا التعصُّب والتفرُّق والصِّدام والنّفس واحدة؟ ولأنَّ النفس واحدة؛ فلماذا لا نبني الذَّات المعتدلة والمتّزنة التي تجعل بيننا وحدة قيميّة وتحقّق لنا الاعتبار؟

[9] . سورة النساء، الآية 1.

الذَّاتيَّة: مستوى معرفي وإدراكي، والذات المدركة هي التي تعرف أنَّها تعرف؛ ولذا فإنَّ التمركز على معرفة الذَّات لذاتها يؤدِّي إلى تمركز المعرفة على ما يجب وما لا يجب.

وتتكون ذات الإنسان من: قيم المجتمع، من أوامره ونواهيه، مما يحب ومما يكره؛ ولذلك عندما تتوحّد آمال المجتمع وآلامه ودينه في الفرد إلى درجة تتساوى عنده كفتا الحياة والموت، يصبح الفرد وكأنَّه مجتمعٌ بأسره، أو أمّة بكاملها؛ نتيجة بناء الذَّات الاجتماعيَّة فيه، مما يجعل حال لسانه حال لسانها، وسلوكه سلوكها؛ ولذا فالذَّات مكوّنٌ قيميٌّ اجتماعيٌّ وليست مكونًا فرديًّا، فعندما تتجسّد الذَّات في السُّلوك لن تجد الأنانيَّة (الشخصانيَّة) مكانًا لها بين النَّاس، وعندما تتكوّن في الإنسان بأماني المجتمع تزيل عنه الأنانيَّة، وتغرس فيه روح الأمّة بقيمها؛ ولهذا يكون الفرد وكأنَّه أمّة بحالها، وتكون الأمّة وكأنَّها الفرد بحاله، وليس بأنانيّته.

إنَّ تمسّك الفرد بالدين والعرف والقيم التي تُميّز شخصيّته عن غيره لا يُعد تمسكًا شخصانيًّا، بل يعد فعلًا ذاتيًّا وليس خاصًّا؛ ولذلك عندما تتمسّك الذَّات بقيمها، وتمارسها بوعي، فإنَّ سلوكها هذا يُعد سلوكًا عامًّا، تقابله ردود أفعال اجتماعيَّة مُرضية، وهذه ردود الأفعال المرضية محفِّزة لمشاعر الاعتراف والتقدير التي تحقّق الاعتبار الاجتماعي للذات، سواء أكانت ذات فرد، أم جماعة، أم مجتمع.

هكذا تتكوّن الذَّات عندما يحسّ الفرد بأنَّه المجتمع، أو الأمّة، وعندما تحسّ الأمّة بأنَّها فرد بوحدتها؛ ولذا فإنَّ الذَّات هي الإحساس بالمساواة والتمسّك بها، وبما أنَّها تعبّر عن المساواة، إذن: لا تحيّز فيها، وبما أنَّها كذلك فهي الذَّات العلميَّة التي ينبغي لها أن تراعى وتؤخذ في الحسبان من قبل البحَّاث والدّارسين؛ ولهذا الاتصاف بالذَّاتيَّة لا يُعدّ عيبًا كما يعتقد البعض من الباحثين؛ لأنَّ الذَّاتيَّة المعتدلة نقطة ارتكاز؛ وذلك لارتباطها بالموضوع الذي لا تنفصل عنه؛ ولهذا تعبّر الذَّات المفردة عن نحن الجمع، فالباحث العربي المسلم عندما يجري بحثًا لا ينبغي له أن ينسلخ عن عروبته ودينه: (عن

ذاته الواعية) بل ينبغي له أن يتمسّك بهما في كلِّ المجالات والمحافل العلميَّة، وما هو العيب في ذلك؟ إذا كان العيب في التمسّك بهما، إذن: لماذا التمسّك بهما أصلًا خارج حدود البحث؟ وإن كان لا عيب فيهما، فلماذا لا يزيد اعتزازنا بهما: (الاعتزاز بالدين والقيم المفضلة)؟ ولماذا لا يزيد تمسّكنا بهما أكثر عند إجراء البحوث والدراسات العمليَّة؟

ومن ثمَّ، فالباحث العلمي هو الذي يلتزم بالموضوع الذي يبعده عن التحيّز والتعصّب السلبيين، فإذا كان الموضوع على سبيل المثال: دراسة ظاهرة السّرقة في مدينة طرابلس من واقع السّجلات الرّسميَّة فإنَّ ذلك يتطلّب جمع المعلومات الكافية للدراسة، كما أنَّه يتطلّب تصنيف المعلومات وتحليلها لأجل الوصول إلى نتائج علميَّة وتفسير علمي؛ ولهذا لا عيب أن نجرِّم ظاهرة السّرقة وفقًا للنتائج المتوصّل إليها بمنظور العرف والدين اللذين يكوِّنان الذَّات المعتدلة (مركز الاتزان).

وعليه: إنَّ تمسّك الأنا والذَّات بالموضوع يجعل اتجاهاتهما موضوعيَّة وبحوثهما علميَّة، ويتمّ الاتفاق مع الدكتور علي زيعور في قوله: "لا وجود للذات البحتة، بل هناك علاقة دائمة بين الذَّات والموضوع"[10].

وبناء على ذلك: يتكوّن الحوار بين الأنا والذَّات على الموضوع قيد البحث أو الدِّراسة، فإذا دحر الأنا الذَّات واستقلَّ بالموضوع كان الأنا شخصانيًّا، وإذا توحَّد الأنا مع الذَّات حول الموضوع البحثي كان الأنا ذاتيًّا؛ ولذلك تستوعب الذَّات الأنا والآخر بالموضوع، وتحتوي عليهما، أمّا الأنا فإنَّه يستوعب الذَّات بالموضوع، ولا يحتوي على الآخر .

[10] علي زيعور، مذاهب علم النفس، بيروت: دار الأندلس، الطبعة الثالثة، 1980م، ص 136.

وقد يتساءل البعض:

من الذي ينقل الفرد من الأنانيَّة إلى الذَّاتيَّة؟

حسب معارفنا وفهمنا: إنَّ الفرد يُخلق ويولد، والأنانيَّة والذَّاتيَّة تُعلّم وتُكتسب، والمجتمع هو المسئول عن ذلك.

إذن: لكلِّ مجتمع موضوع يُطبَعُ أفراده به، وإلّا لماذا كان البعض أنانيًّا؟ والبعض الآخر انسحابيًّا أو ذاتيًّا؟ كلّ ذلك يرجع إلى الموضوع الذي ينطبع الأفراد به، فإذا تشرَّب الفرد قيم المجتمع الحميدة كان الفرد ذاتيًّا، وإذا لم يتشرّبها لن ينطبع بها، ولا يمتاز بها، ويكون سلوكه شخصانيًّا؛ نتيجة تمسُّكه بمصلحته الخاصَّة على حساب المصلحة العامَّة لأمَّته أو مجتمعه؛ فينفرد بأنانيّته عن الذَّات العامَّة التي انطبع بها الآخرون من بني أمّته؛ فالفرد يمكن أن يكون أنانيًّا، ويمكن أن يكون ذاتيًّا حسب تأثره بالموضوع، وعليه: ترتبط الأنا بالذَّات، وترتبط الذَّات بالموضوع.

تعدّ الذَّات القاطع الرئيس في خماسي تحليل القيم؛ إذ لا يمكن أن تكون للمجتمع قيمٌ بلا ذات؛ ولذا تدل الذَّاتيَّة على التمسُّك بانطباعات المجتمع وقيمه التي تميّزه عن غيره من المجتمعات الأخرى؛ ولهذا لا يمكن أن يكون الإنسان ذاتيًّا ما لم تتجسّد قيم المجتمع في أفعاله وسلوكيَّاته، وهذا يدلّ على أنَّ الذَّاتيَّة يمكن أن تكون على مستوى الفرد، ويمكن أن تكون على مستوى الجماعة، ويمكن أن تكون على مستوى المجتمع؛ وذلك لأنَّ الذَّاتيَّة سلوك وأفعال، وليست انطباعات فكريّة فقط.

وعليه: فالذَّاتيَّة تمثل محتوى عناصر القوَّة والضّعف، وقد يتمَّ التمسُّك بها كما هي، لا كما ينبغي أن تكون عليه، وقد يكون تجاوزها إلى ما هو أفضل، وفي هذه الحالة ينتج قاطع آخر في إنتاج خماسي تحليل القيم ذا صلة بها، وبما هو مفضّل، وهو قاطع: (الذَّاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

إنَّها حالة قيمية جديدة لما تمتاز به من تطلّع، أو إقبال على ما هو أفضل أو أجود، فهذا الفعل ليس دائم الحدوث عند جميع أفراد المجتمع الإنساني؛ إذ نلاحظ أنَّ البعض غير قادر على المحافظة على الذَّاتيَّة، وفي الوقت ذاته غير قادر على الميل إلى الموضوعيَّة، ولكنّه قادر على فعل جديد هو الفعل الانسحابي، الذي أطلقنا عليه في الخماسي مسمى: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، إذن: الذَّاتيَّة هي قاطع الاعتدال والاتزان الاجتماعي، والانفعالي، والنفسي، أمّا حالتي الميل إلى الموضوعيَّة، أو الأنانيَّة فهما حالتان غير متوازنتين مع ذات المجتمع الذي تنتمي إليه الشخصيَّة التي أصبحت في حالة ميول إلى الموضوعيَّة، أو الأنانيَّة.

ولهذا تعدّ (الذَّاتيَّة) مجال وعي الإنسان بإمكاناته في ضوء إمكانات الآخرين، والتصرُّف وفقًا لهذا الوعي في حدود ما يجب وما لا يجب؛ ولذا فهي مجال شعوري يرتبط بقدرات الشخصيَّة واستعداداتها، ودرجة التزامها بالقيم المفضّلة عند المجتمع، وعندما تلتزم الشخصيَّة بأوامر المجتمع ونواهيه تصبح شخصية متّسقة؛ حيث تتّسق فيها الأنا مع نظم المجتمع، ومعاييره، وقيمه المعتمدة بإرادة، وعندما تشكّل قيم المجتمع الإطار المرجعي للإنسان تسلك الشخصيَّة سلوكًا ذاتيًّا فتوصف بالذَّاتيَّة، وعندما لا تلتزم بهذا السُّلوك وتبتعد عنه بسلوك انسحابي، تُقيّم الشخصيَّة في هذه الحالة على أنَّها حالة: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، وإذا لم تتوقّف عند نقطة معيّنة لا بدّ أن تصل إلى مستوى أقل، أو حالة أقل توصف بأنَّها حالة: (أنانيَّة).

وعندما تسود معايير الأنا تسود الأنانيَّة، وعندما تسود معايير الذَّات تسود الذَّاتيَّة، وهكذا عندما تسود المعايير الانسحابيَّة، والمعايير المنطقيَّة والموضوعيَّة تسود بالضرورة الشخصيات المماثلة لها؛ ولهذا تعدّ الذَّاتيَّة شعرة التّوازن المعياري للعلائق القيميَّة، فعندما يكون الضمير هو المعيار العام لأفراد المجتمع يصبح الإطار المرجعي لهم هو الموروث المشترك بينهم بإرادة، وتصبح (الذَّاتيَّة) هي نقطة تمركز الفكرة، وعندما تميل

عن نقطة التمركز هذه، لا بدَّ أن تميل إلى ما هو سالب في حالة تغلّب الرّوح الانسحابيَّة، أو تميل إلى الموجب في حالة الاعتماد على الأحكام المنطقيَّة التي يتمّ فيها الاستماع للآخر وأخذ رأيه فيما يتعلّق بالأمر المشترك.

والذَّاتيَّة: تجسيد سلوكي للموروث الفكري والثقافي المتجدّد؛ ولذا فهي تقييميّة إذ تستقرئ القيم السائدة، وتحلّل مضمونها، وتفسر نتائجها، ثم تسلك، أو تفعل؛ ولهذا لم تكن تسليميّة كما يعتقد البعض، بل كلّ شيء قابل للنقاش والحوار والموافقة وعدم الموافقة، المهم أنَّه لا يتعارض مع الإطار المرجعي لأفراد المجتمع؛ ولذلك تعدّ أحكامها مرجعيّة، وتقييماتها مرجعيّة.

ولا ننس العلاقة المتّصلة بين الاعتبار والذَّاتيَّة؛ فلا يمكن أن يكون الاعتبار ما لم يكن هناك مكوِّن ذاتي يستوجب الاعتبار المرتبط بالفكرة؛ ولذا تعدّ الذَّاتيَّة مكمن الاعتبار للقيم وكلّ مكونات الإطار المرجعي للمجتمع.

وكذلك لا ينبغي لنا أن ننسى العلاقة الوثيقة بين الذَّاتيَّة والحاجة إلى التقدير والاعتراف؛ فالذي تتوحّد فيه قيم الأمّة ومعانيها يصبح حاله حالها، ولسانه لسانها: (كأنَّه أمّة بحالها)؛ ومن هنا يستمد الفرد المتوحّد في الذات الاجتماعيَّة التقدير، فعلى سبيل المثال: المتعلم الذي يسعى لأن يفوز بالمرتبة الأولى على أقرانه ماذا يريد؟

الأب الذي يسعى لأن يسلك أبنائه ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

السياسي الذي يسلك ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

التاجر الذي يسلك ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

جميعهم يريدون نيل الاعتراف بأنَّهم كانوا القدوة التي يبحث عنها المجتمع، وأنَّهم في الوقت ذاته يسعون إلى الحصول على تقدير المجتمع لهم على هذه النجاحات التي تحقّقت بجهودهم، أو على أيديهم.

فالاعتراف والتقدير منزلة اجتماعيَّة، ومطلب يحقِّق الرضا على المستوى الفردي، والجماعي، والمجتمعي، ومع أنَّ الاعتراف والتقدير مفاهيم لفظيّة، فإنَّها ستظل مطالب لإرضاء الذَّات وأملًا تسعى لتحقيقه، ونظرًا لأهميَّة ذلك للذات، كانت المنافسة المولود الأوَّل للاعتراف والتقدير، وإلّا لماذا المنافسة؟

المنافسة بالتأكيد من أجل تحقيق الفوز بالاعتراف والتقدير، فحتى العبد في زمن العبوديَّة يسعى لينال الاعتراف والتقدير من سيده؛ ولهذا يكدّ ويجدّ في الإخلاص والعمل، وهكذا انتزع عنترة بن شدّاد من سيده ورجال قبيلته الاعتراف والتقدير بالتفاني في حماية شرف الذَّات (القبيلة).

وعليه: فلكلّ مجتمع من المجتمعات الإنسانيَّة جملة من القيم المفضّلة، والقيم غير المفضّلة، وكلتا الجملتين من القيم تتراتب وفقًا للخماسي إيجابًا وسلبًا، فهي تتمركز على الذَّات عندما تزن بالقسطاس السّوي (لا زيادة ولا نقصان في الوزن)، وتميل عنها إيجابيًّا إلى ما هو مفضّل: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، ثمّ إلى ما هو الأفضل: (الموضوعيَّة)، وتميل سلبيًّا إلى ما هو أقلُّ :(ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، ثمّ إلى ما هو أنقص: (الأنانيَّة أو الشخصانيَّة).

إنَّ الذَّات المتّزنة هي التي تحرص على أن تكون شعرة الميزان الاجتماعي في حالة اعتدال (في منتصف الميزان المعيّر)، والذَّات المنطقيَّة هي التي تُوفي الميزان الاجتماعي (تحرص على أن يكون الميزان المعيّر عند الوزن وافيًا)، والذَّات الموضوعيَّة هي التي تحرص على إيفاء الميزان ثمَّ من بعده تتصدّق، أمّا الذَّات المنسحبة فهي التي تُخسر الميزان المعيّر (تجعله في حالة المنقوص)، والأنانيَّة هي التي تغُش الوزن وتهمل المعايير السويّة للوزن الاجتماعي.

وعليه:

يتمّ الاتفاق مع يونخ في قوله: "إنَّ الذَّات هي نقطة الوسط، أو المركز في الشخصيَّة، تتجمّع حولها جميع النظم الأخرى، وهي تجمع هذه النظم، وتمدّ الشخصيَّة بالوحدة، والتوازن، والثبات"[11]، وعندما تكون الذَّات هي شعرة تعادل الكفتين توصف بأنَّها الذَّات الملتزمة بالمعايير القيميَّة للمجتمع: {وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ}[12]، وكلمة بالقسط هنا تعني: بالعدل الذي يجعل شعرة الميزان في المنتصف: (لا ميلان فيها)، وإذا مالت لصعوبة ضبطها بسهولة ويسر فيجب أن تميل إلى الموجب، وهو إيفاء الميزان لصالح المشتري، وهذا يجعل الذَّات في حالة ميلان منطقي، وهو الميل إلى الموضوعيَّة، أمّا إذا مالت شعرة التعادل والتوازن إلى صالح كفّة البائع، فإنَّ ذلك يعني: النقص في الوزن، مما يجعل الذَّات في حالة الميل إلى الأنانيَّة بدلًا من حالة الاعتدال التي تستوجب الالتزام بقوله تعالى: {وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ}[13].

والذَّات مكوّن علائقي بين الأنا وغاياته وآماله، والمجتمع وأعرافه ومعتقداته وأنساقه القيميَّة؛ ولهذا لا تعدّ الذَّات من مواليد الطبيعة، بل هي مجال الحركة والامتداد السُّلوكي لكلِّ خصوصيّة اجتماعيَّة. فأنا (I) كفرد، وأنا كوطن، وأنا كدين وعرف تجعل لي ضمير المتكلّم (me)، ولا قيم لـ(أنا) إلّا بالمعنى المصاحب الذي يميّزني عن أنت، ويميّزنا عن الآخرين (هم) فعندما يتوحّد الموضوع في: (أنا وأنت وهم) يصبح الجميع على الحالة وفقًا لقاعدة: (نحن سويًّا ونحن معًا) مما يجعل الموضوع واحدًا، والرّسالة واحدة، ويحقّ لكلٍّ منَّا أن يقول في الوقت الواحد: (أنا) ويقول: (نحن)، نحن الشركاء، وأنا الشريك، وأنت شريكي، إنَّها المكوّنات الذَّاتيَّة التي جعلت بيننا الضمير الاعترافي

11 Borg, W.R. : & Gall, M, D.(1979): "Educational Research An Introduction", (3rd ed), Long Man, New York,

12 الرحمن: 85.

13 . هود: 9.

(نحن) بإرادة؛ وعندما يحيد أحدنا عن نحن الضّمير المشترك بإرادة قد يحدث الانحياز والميل السَّالب، أو الميل الموجب؛ ذلك حسب الموضوع المنحرف عنه، والموضوع المنحرف إليه؛ فإذا كان الميل من موضوع موجب إلى موضوع آخر موجب يعدّ الميل أو الانحراف موجبًا (ميلًا منطقيًّا لا عيب فيه) وتعدّ الحالة: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وإذا كان الميل من موضوع موجب إلى موضوع أكثر إيجابيَّة، يكون الميل والانحراف موجبًا وتوصف الحالة: (بالموضوعيَّة).

أمّا إذا حدث الميل من موضوع موجب إلى آخر سالبٍ؛ فإنَّ هذا الميل يُعدّ سالبًا وتوصف الحالة بالانسحابيَّة: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، وإذا كان الميل أو الانحراف من الحالة الانسحابيَّة إلى الحالة الشخصانيَّة، فإنَّ هذا السُّلوك يجعل الحالة أو الشخصيَّة في المستوى الأدنى: (مستوى الأنانيَّة).

ولهذا تُعدُّ الذَّاتيَّة نقطة التمركز؛ كونها مكمن الحقائق، والحقائق هي التي تُظهر الحالات والمواقف، والمواضيع على ما هي عليه، وليس كما يجب أن تكون؛ فهي التي تتماثل مع الفعل، أو السُّلوك، سواء أكانت هذه الحقائق موجبة، أم سالبة؛ ولهذا يكمن في الذَّات كلّ من الموجب والسَّالب، ولكن ما يظهر قد لا يكون مطابقًا لما هو كامن، فالحقيقة الكامنة في الصدور عندما تتماثل مع السُّلوك، أو الفعل تؤدِّي إلى معرفة؛ وكذلك الحقيقة الكامنة في الصدور عندما لا تتماثل مع السُّلوك تؤدِّي هي الأخرى إلى معرفة.

وعليه:

لكلِّ حقيقة سلوك، ولكلِّ معرفة سلوك، ولكن ليس بالضرورة أن يتماثل السُّلوك والفعل الظَّاهر مع الكامن المعرفي؛ فالذي يتشرَّب المعرفة التي تجعل من الآخر طرفًا سالبًا، أو معاديًا لا بدَّ أن تكون له ذات منحازة، والذي تتكوّن عنده الذَّات المعترفة بالآخر لا بدَّ أن تكون له ذات استيعابيّة؛ وهكذا حال الذي يتشرّب معلومات متناقضة

تكون ذاته متناقضة؛ فيسلك أفعالًا غير متّزنة (تميل حينًا لما هو موجب، وحينًا آخر تميل إلى ما هو سالب؛ وذلك لمقاييسها المزاجية)؛ فإذا عددنا إعطاء الضريبة واجبًا على القادر، فبالضرورة نعدها حقًّا لمن يستحق، فعندما تُعطيها الذَّات بإرادة للمستحقّ تصبح الذَّات في حالة ميل إلى الموضوعيَّة، وعندما تمتنع عن إعطائها تصبح الذَّات في حالة ميل إلى الأنانيَّة.

ولهذا فالذَّات مركزٌ رقابيٌّ (التزام رقابي)؛ إذ إنَّ أفعالها تُقيّم على معطيات ضميريّة، سواء أكانت في حالات الاعتدال والتوازن، أم في حالات الإقدام والإحجام (حالتي: التطلُّع والانسحاب).

وبناء على ما تقدَّم فإنَّ للذاتيَّة مستويات ثلاثة، هي:

أوَّلًا: المستوى الفردي (الذَّات في مستوى الأنا): قد تكون ذات الأنا في حالة موجبة، وقد تكون في حالة سالبة.

1 ـ في الحالة الإيجابيَّة (حالة الاعتدال والاتزان) يقول صوت الذَّات: (أنا صاحب الحقّ لن أتخلى عنه، أنا المؤدّي للواجب ولن أتخلى عنه، أنا متحمّل المسئوليَّة، ولن أتخلى عنها)، إنَّه صوت القيم التي تشرّبها الأنا، وتجسّدت في سلوكه، وجعلت منه ذاتًا متكاملًا.

2 ـ في الحالة السّلبيّة (حالة الميل والانحراف الأناني) هي الحالة التي يختلف فيها السُّلوك عن الفعل، وفي كثير من الأحيان تحدث عندما تتمسّك الأنا بأخذ الحقوق، وتتهرّب أو تمتنع عن أداء الواجبات وتحمّل المسئوليات، وتحدث أيضًا كلّما امتدت الأنا على حساب الآخر.

ثانيًا: المستوى الجماعي (ذات الجماعة): قد تكون ذات الجماعة في حالة الإيجاب، وقد تكون ذاتهم في حالة السّلب:

1 . في حالة الإيجابيَّة: يرتفع صوت الذَّات (نحن) نحن الأسرة، أو نحن الطَّلبة، أو نحن الأطباء (نحن الجماعة) نتمسّك بكامل حقوقنا، ولن نتخلى عنها، ونؤدّي واجباتنا، ولن نتأخر عن أدائها، ونتحمّل المسئوليَّة كلّ المسئوليَّة فيما ينبغي لنا أن نتحمّل، وإذا حاول أحد المساس بأضلاع مثلث ممارسة الدّيمقراطيَّة التي تخصّنا لن نتأخر عن مواجهته والصّدام معه.

2 . في حالة السّلبيّة (حالة الميل والانحراف الأناني): في هذه الحالة يقتصر تفكير الجماعة ونظرتها على ما يفيد الجماعة بغض النّظر عمّا يترتّب من ضرر لجماعة أخرى.

ثالثًا ـ المستوى المجتمعي (ذات المجتمع): نظرًا لما يختصّ به كلّ مجتمع من المجتمعات البشريَّة من قيم وثقافة مرجعيّة؛ فإنَّ ذات المجتمع قد تكون في حالة موجبة، وقد تكون في حالة سالبة.

1 . في الحالة الموجبة (حالة تماثل الذَّات مع مثلث ممارسة الدّيمقراطيَّة): في هذه الحالة تسود العدالة، وتزول الفرقة؛ فيعيش المجتمع الحريّة بممارسة كامل حقوقه، وأداء كامل واجباته، وتحمّل مسئولياته كافّة، وعندما تسود الحريّة المجتمع بمختلف أعراقه وانتماءاته، تندمج الأقليَّات العرقيَّة في وحدة المجتمع، وينتهي الخلاف والصدام اللذين سببتهما التفرقة، والتعصُّب، واحتكار الحاجات.

2 . في حالة السلبيّة (حالة الميل، أو الانحراف الأناني): في هذه الحالة تمتدّ الذَّات المجتمعيَّة على حساب ذات مجتمع آخر، أو على حساب الذَّات الإنسانيَّة بأسرها دون أن تضع اعتبارًا للخصوصيَّات المجتمعيَّة التي تميّز كل أمّة عن أمّة أخرى، أو عندما لا تسود العدالة وممارسة الدّيمقراطيَّة على مستوى المجتمع، في مثل هذه الحالات يصبح السُّلوك الظَّاهر غير الباطن؛ ولذا قد يكون السُّلوك الظَّاهر الإخلاص والمحبّة، والكامن في حقيقة الأمر هو الخيانة والكره.

ثانيًا: ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة (منطقيَّة):

هي أحد قواطع خماسي تحليل القيم، وهي مكمن قيميّ، تعيشه الشخصيَّة كمرحلة من مراحل الوعي الفكري والثقافي التي تنقلها من حيّز التمركز على الذَّات، إلى التطلُّع تجاه الآخر الذي له من الخصوصيَّات التي تميّزه عن غيره وفقًا لقدراته، واستعداداته، ومواهبه، وإمكاناته؛ فتتمكّن الشخصيَّة من معرفة الفوائد التي يمكن أن تحدث لو توصّل الأنا والآخر إلى مشاركة وتعاون، وعندما تُستكشف تلك الإمكانات، ويُستكشف الحُسن والذّوق يحدث الالتفات، ويزداد الانتباه، ويرتفع الشّعور بأهميَّة الآخر، والحاجة إليه، وتزداد أهميّته فيحدث التجاذب الطبيعي، والتجاذب الواعي في الوقت ذاته.

وتُعدّ هذه الحالة منطقة وسط بين الذَّاتيَّة والموضوعيَّة التي لا يمكن أن تنتقل الشخصيَّة إليها أو تصلها هكذا نُقلة مرة واحدة، وكأنَّ مكّونات الشخصيَّة قوالب، أو قواطع منفصلة كلّ واحدة منها مستقلة بذاتها عن الأخرى؛ فلا يمكن أن ينتقل تفكير الإنسان، وأحاسيسه، ومشاعره، وأفكاره جملة واحدة من الأنانيَّة إلى الذَّاتيَّة، ولا يمكن أن تنتقل هكذا مرّة واحدة من الذَّاتيَّة إلى الموضوعيَّة، أنَّها الأمر الطبيعي الذي تنمو فيه شخصيّة الإنسان من الطفولة إلى المراهقة، إلى البلوغ، والرشد، والشيخوخة.

ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة هي مجال نشاط فكري وسلوكي متميّز عن الذَّاتيَّة، ومتميّز عن الموضوعيَّة، وفي الوقت ذاته مكوّن مشترك بين مقومات الذَّاتيَّة ومقومات الموضوعيَّة، مما جعله قاطعًا مستقلًّا بذاته في خماسي تحليل القيم.

ولهذا عندما تقتصر رؤى الشخصيَّة على مكوّنات الذَّات القيميَّة توصف بالذَّاتيَّة، وعندما تستوعب تلك الرؤى، وتستوعب إلى جانبها ما ينبغي أن تقوم به، أو تفعله، وتسلكه، حينها توصف الشخصيَّة في هذه الحالة بأنَّها منطقيَّة، أو تطلعية؛ إذ تتطلع إلى ما هو أفضل وفقًا لافتراضاتها المنطقيَّة لِما هو متوقَّع، أو مفترض.

والعيب الذي قد يظهر في هذه الشخصيَّة، أو هذا القاطع من الخماسي، هو ليس كلّ مفترض أو متوقَّع حقيقة؛ فالمفترض أو المتوقَّع بالضرورة يحتاج إلى زمن، ومبررات الإثبات، أو النفي؛ ولذا فإنَّ الأحكام التي ستثبته مؤجَّلة، فإذا سلكتْ الشخصيَّة، أو فعلتْ، أو حكمتْ وفقًا لافتراضاتها؛ فقد تفعل أو تسلك خطأ، فعليها أن تنتظر إلى أن تتبيَّن حتى لا يقع الخطأ؛ فالقضية التي تقول:

كلّ من وقف بعرفات كُتِبت له حجّة.

عبد الله وقف بعرفات.

إذن: عبد الله كُتِبت له حجّة.

هذه قضيّة منطقيَّة لا شكّ فيها، ولكنّها قد تكون قضيّة ليست صادقة؛ ولهذا يصبح الشكّ يحفّها من كلِّ جانب؛ فإذا كان عبد الله قد وقف بعرفات في غير موسم الحجّ، وفي غير يوم عرفة؛ فلا تكتب له الحجّة، وإذا كان موظفًا، أو طبيبًا، أو حارسًا، أو بائعًا، ووقف بعرفات في يوم عرفة بهدف أداء مهام خدميّة فقط، فلا تُكتب له الحجّة؛ وذلك لافتقاده مبررات أداء الفريضة، وهي أن يكون عاقدًا نيّة الحجّ بدليل الإحرام، وقد أدى ما سبق من فرائض قبل الوقوف بعرفات، في هذه الحالة يصبح الوقوف بعرفات حقيقة لأداء ركن من أركان الدين الإسلامي، وحينها ينطبق المنطق على الواقع الموضوعي.

وعليه: فالإنسان المتطلّع للحقيقة بمنطق قيميّ معرفي هو في حالة ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة، أي: إنَّه في حالة النُّقلة من التمركز على الذَّات إلى حالة الاتزان النفسي الذي يتفاعل مع قيم المجتمع وعاداته وأعرافه ومعتقداته، ثمّ يتفاعل مع كلِّ ما هو مفيد لدى الآخر، وليس منغلقًا على تراثه القيمي فقط، بل إنَّه في حالة امتداد موجب مع الثقافات والأفكار الإنسانيَّة الأخرى، وفي الوقت ذاته غير مفرّط في خصوصيّته الذَّاتيَّة،

وبعد أن كانت المغالبة للعاطفة في تقييم الآخر ومعتقداته وأفكاره وحضارته، بدأت المشاعر والأحاسيس والعاطفة تتهذّب بالتفكير والسُّلوك والفعل المنطقي.

إذن: ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة شخصية توافقيّة، تندمج فيها حالتي: الذَّاتيَّة، والمنطقيَّة، وسلوكها إرادي؛ إذ اعتمادها على حرّيّة الاختيار؛ فهي تتفاعل مع الحقّ، والعدل، والواجب، والمسئوليَّة على مستوى الذَّات ومستوى الآخر؛ ولذلك لم تكن منغلقة، أو متعصّبة، ولا متفاعلة إلّا مع ما هو منطق، فإذا كان الآخر رافضًا لقيمها، أو معتقداتها تكون رافضة لرأيه، وإذا كان مستوعبًا لها ولقيمها تكون مستوعبة له ولقيمه، التي فيها خصوصيَّته التي تميُّزه عن غيره.

ويُعدّ قاطع الشخصيَّة المنطقيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في خماسي تحليل القيم استكشافًا جديدًا للمسافة التي تربط بين الذَّات والموضوع: (بين العاطفة، والعقل)، فعندما لا تسيطر العاطفة أمام العقل على الفعل والسُّلوك بالتمام يُفسح مجال جديد للعقل والنّفس بأن تُفكر فيما يجب، وتسعى لِما يُفترض، أو تميل إليه؛ فالميل هنا موجب، حيث التطلُّع للأفضل الذي يحافظ على الهويّة والخصوصيّة، ويمتدّ إلى أن يتعرَّف على الجديد المفيد، ويسعى إلى الحصول عليه، وهذا لا يعني: أنَّ كلّ ميل موجب، فعندما تميل الشخصيَّة من حالة التمركز على الذَّات إلى حالة التخلّي عن بعض من مكوّناتها تصبح الشخصيَّة في القاطع: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، وتوصف في هذه الحالة بالشخصيَّة الانسحابيَّة.

لقد سبق أن عرَّفنا أنَّ الذَّاتيَّة هي: شعرة تعادل الكفتين التي تتمركز فيها قيم المجتمع، وثقافته، وأفكاره، وتراثه، والميل عنها قد يكون سالبًا كما هو حال الشخصيَّة الانسحابيَّة، وقد يكون موجبًا كما حال الشخصيَّة المنطقيَّة التي تُقدّر فيها الذَّات، ويُقدَّر فيها الآخر ذو العلاقة بالموضوع؛ إنَّها مجال سيادة الحوار المنطقي بين النفس

والذَّات، وما ينبغي؛ ولذا عندما تميل الذَّات إلى الموضوع يُعدّ ميلًا موجبًا، وعندما تميل عنه يعدُّ ميلًا سالبًا.

إنَّها مرحلة الوعي الذي تستوعب فيه الذَّات دورها، وما يجب أن تفعله مع الآخر التي هي في حاجة إليه، وهو في حاجة إليها، والذي يميّز الشخصيَّة المنطقيَّة عن الشخصيَّة غير المنطقيَّة هو الدَّور الذي تلعبه مع الآخر، سواء أكان هذا الآخر على مستوى تفكير الأنا، أم على مستوى تفكير الذَّات، أم كان معها في مستوى تفكير المنطق الذي تسلكه، أم على مستوى الموضوع.

ولأنَّ (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) هي حالة وعي الذَّات بمحيطها المعرفي والثّقافي؛ فهي مرحلة النضج المعرفي الذي تتمكّن به الذَّات من الإلمام بالموضوع المشترك مع الغير كواقع لا مفرّ من التعامل معه؛ ولذا عندما تستجيب الذَّات مع الموضوع بمنطق تصبح الذَّات في حالة ميل موضوعي، وتوصف بالتطلُّعيّة أو المنطقيَّة.

وفي هذا القاطع من خماسي تحليل القيم ترتقي الذَّات إلى مستوى أفضل هو: مستوى تقبُّل النّقد، وتصحيح الأفكار، والسُّلوكيَّات التي كانت معتادة.

إذن: الذَّاتيَّة هي ما يدور من حوار بين الرَّغبات والمطالب، والحاجات والبواعث، والحقوق والواجبات، والمسئوليات، في حدود الدين، والعرف، والقيم السائدة على مستوى المجتمع أو الدّولة، حيث ثبات الذَّات، وتغيّر الأدوار، وتنوع المواضيع؛ ولهذا (الذَّاتيَّة عندما تميل إلى الموضوعيَّة) تكون على درجة من الاعتراف بأنَّ للآخر رغبات، ومطالب، وحاجات، وبواعث مشبعة، وحقوق، وواجبات، ومسئوليات ينبغي لها أن تُقدّر وتحترم، ومن غير المنطق أن يتمّ تجاوزها أو الإغفال عنها؛ فلا ينبغي لها أن تمسّ، ولا تؤخذ بما هو على حسابهم؛ فالذَّات التي تميل إلى الموضوعيَّة متطوّرة، وأدوارها متغيّرة ومتنوِّعة، وليست ساكنة، أو راكدة.

إنَّ التمييز بين (الذَّاتيَّة)، و(ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، و(ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، و(الأنانيَّة)، و(الموضوعيَّة)، يعود في أساسه إلى القيم السَّائدة، والمعايير التي تُقاس بها؛ ولهذا تأخذ المعايير مستويات خمسة هي:

1 ـ الأنانيَّة: معيارها الشخصانيَّة (أنا كلّ شيء).

2 ـ ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة: معيارها نفعي انسحابي (أنا أوَّلًا، وإلّا..).

3 ـ الذَّاتيَّة: معيارها العاطفة (نحن كلّ شيء).

4 ـ ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة: معيارها (الحجَّة والمنطق).

5 ـ الموضوعيَّة: معيارها العقل (نحن معًا).

إذن: عندما يتمسّك الإنسان بالقيم والمعايير الاجتماعيَّة التي تستنبط من الإطار المرجعي لمجتمع العاطفة، ويقدّر قيم الآخر ومعاييره، في هذه الحالة تعدّ ذاته في حالة ميل إلى الموضوعيَّة، وعندما يتمسّك بالقيم والمعايير الخيّرة بغض النظر عن مصادرها، تصبح أحكامه مؤسّسة على الموضوعيَّة، وتُعدّ معاييره إنسانية؛ ولذا عندما تميل كفّة المعايير العامَّة بمنطق على حساب كفّة المعايير الخاصَّة حينها تميل الشخصيَّة إلى الموضوعيَّة، وعندما تميل إلى ذلك بلا منطق ولا حقيقة تصبح الشخصيَّة في حالة ميلان إلى الأنانيَّة.

وعليه: المنطق يفترض أنَّ النَّاس متساوون في الحقوق، والواجبات، والمسئوليات، والواقع يُثبت غير ذلك؛ حيث نجد البعض من بني الإنسان في حالة إشباع، والبعض في حالة عوز، والبعض في حالة ادّخار بعد الإشباع، وآخر في حالة شُح، وغيرهم في حالة إيثار حيث يقدَّم من هو في حاجة، أو من هو أفضل على من هو أقلّ؛ لأنَّ الشخصيَّة المؤثرة هي الشخصيَّة المنطقيَّة التي تميّز بين ما يجب، وما لا يجب، وعندما

تحتكم بالمنطق تقول الحقّ، وتفعل صوابًا: {وَيؤثِرونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ}[14].

والشخصيَّة المتطلّعة لا تقتصر أهدافها وغاياتها على الظَّرف الآني (الحاضر)، بل تمتدّ إلى ما هو مستقبلي؛ فتميل إلى المغالبة؛ مغالبة الفضائل على النواقص، وليس مغالبة النواقص على الفضائل كما هو حال الشخصيَّة الانسحابيَّة؛ ولذا فهي الشخصيَّة المسترشدة بالحكمة، والمنطق، ونواميس الضمير العام.

إنَّ تجاوز الإنسان دور الذَّاتيَّة، إلى مرحلة ممارسة النقد الذَّاتي الذي يمكّنه من معرفة جوانب القصور، أو معرفة العيوب والسّلبيّات التي يمارسها، ومعرفة القصور في بعض من قيميه وتقاليده الاجتماعيَّة، ويصل إلى مرحلة التعديل والتغيير بإرادة، ويتمكّن من إعادة لغة الحوار، ومعرفة منطق حوار الآخر، فإنَّه في هذه الحالة يرتقي إلى مكوّن من مكوِّنات الشخصيَّة وهو مكوّن: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) الذي يتماثل مع غيره من المكوِّنات في خماسي تحليل القيم.

إنَّ قاطع (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) لا يمكن أن يكون مستقلًّا بذاته عن بقية قواطع الخماسي، بل إنَّ القواطع الخمسة متداخلة كالحلقات المترابطة في تكوينها لدائرة الخماسي، وما التجزئة التي قمنا بها إلّا لأجل التبيان والتوضيح العلمي والموضوعي لكلِّ قاطعٍ بذاته، ونتيجة لهذه التداخلات الموضوعيَّة نلاحظ الاندماج الذي تمّ بين بعض من مقومات الذَّاتيَّة، وبعض من مقوّمات الموضوعيَّة التي أوجدت قاطعًا جديدًا يُبرِز مبررات الظهور للشّخصيّة المنطقيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

والذَّات مجال علائقي اجتماعي ينمو فيه الضّمير جنبًا إلى جنب مع نمو العاطفة، وتتّسع فيه دائرة المعارف على مستوى الأسرة، والقرابة، والجيرة، والأصدقاء، وتتّسع إلى أن تشمل دائرة المجتمع، أو الأمّة بحالها، وعندما تكتفي ثقافة الفرد بهذا المستوى، ولا

[14] . سورة الحشر، 9.

تتطلّع إلى معرفة ما هو أوسع وأكبر، عندها تتمركز شخصيّة الفرد على الذَّاتيَّة، ولا تفكِّر في غيرها، أمّا إذا شعرت الشخصيَّة بأنَّها في حاجة إلى المزيد المعرفي، والمزيد العلائقي، والمزيد القيمي؛ فهي في هذه الحالة ستمتدّ إلى مرحلة ما بعد الذَّاتيَّة؛ فتدخل قاطع (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) الذي يمدّها بالمزيد من الرّضا النفسي، والعاطفي، والأخلاقي، ويحقِّق لها الإشباع الذي كانت تفتقده في مرحلة قصور معارفها على الذَّاتيَّة.

فالمنطقيَّة Logical هي: "كل نزعة تُعطي مكان الصدارة للمنطق، أو تُضفي على ذاتها صورة نسق منطقي"[15].

إذن: عندما تعطي الشخصيَّة الصدارة للمنطق في إصدار الأحكام، واتخاذ المواقف؛ فهي تصبح (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وهذا يعني: إنَّ المنطقيَّة هي نتاج تداخل المتغيّرات، وتأثيراتها الموضوعيَّة على السُّلوك أو الفعل، وفي هذه المرحلة المنطقيَّة تُقيّم القضايا بالعقل، والمنطق، والحجّة المبررة، إلّا أنَّ الشخصيَّة في هذه الحالة لم تصل بعد إلى مستوى التفكير المجرّد، بل إنَّها في حالة نُقلة من حالة التمركز على التفكير والتقييم العاطفي، إلى حالة التقييم المنطقي الذي يجعلها تميل من مستوى الحالة الأحسن إلى مستوى الحالة الأفضل، وهذا التدرج يؤدِّي بالضرورة إلى الميل المنطقي، ويجعل الشخصيَّة في مستوى (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

ثالثًا: ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة (الانسحابيَّة):

بما أنَّ الإنسان اجتماعي بطبعه كما يقولون، إذن: لا بدَّ أن يكون ذاتيًّا بالضّرورة، وهذا لا يعني أن يأتي يوم لا تحيد فيه الشخصيَّة عن ذاتها، وحيادها هذا عن ذاتها لا يلغي أنَّها اجتماعيَّة الطبع والتطبُّع، وفي الوقت ذاته قد يصفها بالمنطقيَّة عندما تتطلّع

[15] . الموسوعة الفلسفية العربية. بيروت: معهد الإنماء العربي، مجلد 2، ص 1295.

إلى ما يجب، وقد يصفها بالانسحابيَّة؛ نتيجة لسلوكها السَّالب تجاه القضايا، والمواقف، والمواضيع التي ينبغي أن يكون لها دورٌ متفاعلٌ تجاهها.

فالذَّات بوصفها مكوّنًا قيميًّا ومركزًا لاندماج المشاعر والعواطف على المستوى الاجتماعي، تشكِّل رقيبًا على الأنا وأطماعها الشخصانيَّة، وتكوّن قاعدة عريضة لأفرادها وجماعاتها المتطلِّعين لما هو أفضل؛ ولهذا توقّعات الذَّات من أفرادها وجماعاتها هي دائمًا أن يكونوا مثالًا اجتماعيًّا يصبو لما هو أفضل، ولكنّ هذا التوقّع أو هذا الافتراض لن يتحقّق دائمًا، بل في بعض الأحيان والظروف يتحقّق ما هو أدنى، أو أقلّ من المتوقَّع، وعندما يسلك الفرد سلوكًا أدنى أو أقلّ مما ينبغي، أو أن يتخلَّى عن أداء المهام والمواقف، أو ينسحب من ميادين أدائها، في هذه الحالة يوصف بالانسحابي؛ إذ أصبح سلوكه وأفعاله في حالة توصف بأنَّها: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة).

والميل هنا: "قوَّة داخلية تحرك الكائن الحي نحو أهداف معيّنة"[16]، إنَّه تعريف عام يحتوي على ميل الكائن العاقل، وميل الكائن غير العاقل؛ وذلك بشموليَّته لكلِّ كائن حي، وهذا لا يعنينا في شيء إذا لم يكن المقصود به الكائن البشري الذي لا يمكن أن يميل إلى أيّ جهة أو موقف إلّا بعد اختيار وتبيّن لما هو أحسن، أو أجود، أو أفضل، وأحيانا عندما تنقص المعرفة يكون الميل إلى الأقل، والميل فيه مغالبة طرف على آخر، أو مغالبة موضوع على موضوع، وتُتّخذ قراراته بإرادة، وتنفّذ عن قصد؛ ولهذا ميل الكائن العاقل يختلف عن ميل الكائن غير العاقل الذي لا يتمكّن من اتخاذ القرار عن وعي، ويسعى إلى تنفيذه بإرادة.

وعليه:

يتوقّع المجتمع من أفراده الالتزام بأوامره ونواهيه، ويتوقّع أيضًا أن تكون شخصيَّات أفراده وجماعاته تطلّعية، وفي الوقت ذاته يودُّ أن يكونوا حريصين على التمسّك بذات

[16] . المصدر السابق. المجلد الأول، ص 460.

المجتمع التي تميّزهم عن غيرهم، وتحافظ على هويّتهم، ولكن لا يودّ لهم التقدم الذي من شأنه أن ينهي خصوصياتهم العقائدية، والثقافيَّة، والقيميَّة، ولا الانسحاب من ميادين إثبات الهويّة؛ فهو لا يقبل التخلّي عن الذَّات، ولا يسمح لأحدٍ من أفراده في التفريط فيها، ومن يسلك أو يفعل ذلك توصف شخصيّته بأنَّها شخصيّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة).

إنَّ ميل تفكير الشخصيَّة عن التمركز على الذَّات إلى الاستحسان فيما تودُّ أن تَقدِم عليه الأنا، أو ترغب في فعله والقيام به، يجعلها في حالة مراجعة لِما كانت تؤمن به، أو في ما كانت تعتقده، وعندما تصحو من غفلتها تتطلّع، وعندما تتعمّق في غفلتها تنطوي وتتراجع إلى ما هو أدنى بالمنظور الذَّاتي، ولكنّه قد لا يكون أدنى بالمنظور الشخصاني Personalism؛ فالشخصانيَّة يتمركز تفكيرها على ما يُفيد (الأنا)، ولا يهمّ الآخر، المهمّ أنا. والأنا هي التي تمتدّ برؤية الفرد، ورغبات الفرد وأطماعه؛ ولذا فهي المتجرّدة من عاطفة الانتماء الاجتماعي الذي يُبرز أهميَّة الذَّات على أهميَّة الأنا، أمّا عندما تصبح الشخصيَّة في حالة ميل من الذَّاتيَّة إلى الأنانيَّة، فإنَّ ذلك يعني أنَّ الشخصيَّة لم تتخلَّ عن كافة مكوّنات ذاتها، بل إنَّها متخلّية عن شيء منها، وبما يجعلها في حالة مغالبة تفضيلات الأنا على تفضيلات الذَّات، وهذا يؤدِّي بالضرورة إلى مغالبة معايير الأنا ورؤاها على معايير الذَّات ورؤاها.

وللتمييز بين الشخصيَّة الانسحابيَّة والشخصيَّة المتطلّعة نقول: الانسحابيَّة تميل إلى الاتجاهات ذات المردود السَّالب، والمتطلعة تميل إلى الاتجاهات ذات المردود الموجب، وهذا لا يعني: أنَّ كلّ انسحاب هو ذو مردود سالب، ولا كلّ تطلّع هو ذو مردود موجب، فعندما تنسحب الشخصيَّة من الإقدام على الأفعال المؤذية والمؤلمة، فإنَّ ذلك الانسحاب يعدُّ انسحابًا موجبًا، وعندما تتطلّع إلى ما هو مؤلم وضار فإنَّ تطلّعها هذا

يعدُّ تطلّعًا سالبًا، وتوصف هذه الشخصيَّة بالشخصيَّة السَّالبة أو الانسحابيَّة؛ إذ انسحابها من ميادين العمل الموجب، وميلها إلى ميادين العمل السَّالب.

وتُعدُّ (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) مكوّن من مكوّنات الشخصيَّة القابلة للانحراف السُّلوكي، وليس مكوّناً بنائيًّا؛ فالشخصيَّة التي ترتكب أو تسلك الأفعال غير المقبولة، أو المفضلة اجتماعيًّا، ثمَّ تكفّر عن ذاتها، وتعود مرة ثانية وثالثة، وقد تندم بين الحين والحين، ثمّ تعود إلى ما فعلت وهكذا، توصف هذه الشخصيَّة بالشخصيَّة المتردّدة والمتبدِّلة؛ وذلك لمغالبتها القيم المتبدّلة على القيّم المفضّلة، وعندما يصل الحال بالشخصيَّة إلى أن تقطع كلّ علاقتها مع كلِّ موجب، ومع كلِّ ما بني على القيّم الضميريَّة، فإنَّها لن تتوقّف عن انسحابها إلى أن تصل إلى حالة الانطباع بالخصائص الأنانيَّة والأفعال الشخصانيَّة، وهي مرحلة من مراحل بناء الشخصيَّة السَّالبة في خماسي تحليل القيم.

إذن: القاطع (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) مكوّن نفسي، قد تصل فيه حالة الشخصيَّة إلى درجة من التوتّر الذي يؤدِّي بها إلى فعل السوء مع ما يتعارض مع مصالحها، أو يشكّل خطرًا على ما تعدُّه منافع لا ينبغي لغيرها أن يشاركها فيها، مصداقًا لقول الله تعالى: {أنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي}[17].

والنّفس الأمَّارة بالسّوء هي النّفس المائلة للشّهوات، والمبتعدة عن الأفعال العقليَّة، والمنطقيَّة، التي تجعل الإنسان في حالة وعي وتمييز بين ما يجب وما لا يجب.

فعندما يحدث الانحلال من العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة الضابطة للسّلوك، سواء أكان هذا الانحلال على مستوى الأسرة، أم الجماعة، أم المجتمع بكامله، تحدث الانحرافات والميول التي تُغيّر سلوكيَّات الأفراد وأفعالهم من مكانة اجتماعيَّة إلى مكانة أخرى، ومن موقف إلى موقف، مع اختلاف درجة تأثيرها من شخص إلى شخص

[17] . يوسف، 53.

آخر؛ إذ نلاحظ الانحلال النسبي في كفّة الميل من الذَّاتيَّة إلى الأنانيَّة؛ ولذا قد نجد المتردّد، والمصمّم على الاختراق، والمقدِمَ على المخاطرة، والمتطرّف، والنفعي المحافظ على السّلامة الشخصيَّة، ومسلوب الإرادة، واللامبالي، وكلّ هذه الصّفات تحتويها صفة الشخصيَّة الانسحابيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، التي تنمو فيها مغالبة الرّغبات الخاصَّة على الرّغبات العامَّة، ومغالبة ما لا يجب على ما يجب، والميل إلى السُّلوك المتعارض مع القيم والمعارف الضميريّة، والإقبال على المطالبة بالحقوق، والابتعاد عن أداء الواجبات، وتحمّل المسئوليات.

ولهذا فإنَّ مرحلة اليأس تعدُّ مرحلة نفسيّة، يصل إليها الفرد في مرحلة تقدّم العمر؛ إذ الضعف الذي ينمو في القدرة والاستعداد إلى درجة إضعافها، وإعاقتها عن أداء أدوارها التي كانت تفعلها، أو تسلكها؛ ولذا عندما يسود الوهنُ العقل، والجسم، والقدرة، والاستعداد، يحدث الانسحاب، ويسود التردّد، والتخلّي عن أداء ما ينبغي أن يؤدّى؛ وحالة اليأس هذه لا تقتصر على المرحلة المتقدِّمة من العمر، بل في كثير من الأحيان تسود الشخصيَّة الانسحابيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، التي تصل إلى مرحلة اليأس وهي في ربيع العمر، فتستسلم لأمر الواقع؛ نتيجة الضعف الذي يُلمّ بها (ضعف النّفس)، الذي في كثير من الأحيان تسبِّبه الحاجة، أو الرّغبة فيما لا يجب، أو الخوف من المواجهة وعاقبة الأمور. إنَّها مبررات الميل إلى الأنانيَّة لكلِّ نفس تيأس أو تقنط من رحمة الله، أمّا النّفس التي لا تيأس، ولا تقنط من رحمته دائمًا يراودها الأمل، الذي بالجدِّ والاجتهاد والسّعي الحميد ينقلها من حالة اليأس إلى حالة تحقيق الأمل الذي يجعل منها شخصيّة متطلّعة، وتمتلك الحجّة، والمنطق اللذين يجعلانها في حالة نُقلة من الذَّاتيَّة إلى الموضوعيَّة.

إنَّ تغيُّر حالة الفرد من التمركز على الأنا، إلى حالة التمركز على الذَّات، أو الموضوع لا يمكن أن يتمَّ نُقلة واحدة هكذا، بل يحتاج إلى الآتي:

1 ـ زمن الاستيعاب: الفترة التي تُمكِّن المنسحب من استيعاب المتغيِّرات والمبررات الجديدة.

2 ـ زمن الانفكاك النسبي: الفترة التي تُمكّن المنسحب من التخلّص من الارتباطات القيميَّة السَّابقة، والعلائق التي انتظمت على مستوى الذَّات.

3 ـ زمن الارتباط: الفترة التي يكوِّن فيها للمنسحب علائق مع الوسط القيمي الجديد.

4 ـ زمن الفعل: فترة التبدّل التي تُمكّن المنسحب من الإقدام على الأفعال التي كانت محرّمة عليه، أو محذوفة من قاموسه الاجتماعي.

5 ـ زمن العادة: فترة التكرار السُّلوكي مع الديمومة بما يشكِّل الخصوصيّة الجديدة، والسُّلوك الجديد.

مما تقدّم إذن: لا يمكن أن يتمَّ التغيّر نُقلة واحدة من التمركز على الأنا، أو الذَّات، أو الموضوع، بل لا بدَّ من مسافة تسمح بالامتداد للممتدّ، وتسمح بالانكماش للمنكمش، وكذلك لا بدَّ من زمن لكلِّ امتداد، أو انكماش، ولا يمكن أن تكون الذَّات مكوّنًا مستقلًّا عن الأنا، أو الموضوع، ولا يمكن أن تتجرَّد من الميلان إلى الموجب، أو السَّالب؛ فكلّ حسب الظَّرف، والموضوع، والمتغيّرات المدخلة إلى، أو المخرجة من.

وعليه: الانحياز سلوك بشري، لا يتمّ إلا بمعرفة؛ ومن ثمَّ عندما ينسحب الفرد من موقف لموقف، أو من موضوع لموضوع، بالضرورة يتخلى عن موقف، أو موضوع، وينحاز لآخر، وهذا لا يعني أنَّ كلّ انحياز هو ذو عائد سالب، بل بعض من الانحيازات ذات مردود موجب؛ كالانحياز للحقِّ والعدل، أمّا الانحياز للعبودية والظّلم فهي انحيازات سالبة، وهذا النَّوع من الانحيازات هو الذي تمتدّ فيه الشخصيَّة الانسحابيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)؛ وذلك لعدم تحمّلها المسئوليَّة تجاه ما يجب أن تَقدِم عليه من أفعال،؛ولهذا

فتحمّل المسئوليَّة صفة موجبة تُمكّن الفرد من أن يكون تطلُّعي، أو منطقي فيما يفعل أو يسلك.

ومن هنا: فإنَّ (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) لم تكن شخصيّة طبيعيّة، بل شخصيّة مصطنعة؛ الشخصيَّة الطبيعيّة هي التي فطر الإنسان وشبّ عليها، أمّا الشخصيَّة المصطنعة؛ فهي التي أوجدتها الظّروف، أو إنَّها صنعتها، حتى إنَّ بعضًا من المناضلين، والمتطلّعين قد تكون آخر أيَّام نضالهم وتطلعاتهم تؤدِّي بهم إلى الانسحاب، ويصبحون في حالة ميل من (الذَّاتيَّة) إلى (الأنانيَّة)، وهذه قد تكون نتيجة ردود أفعال من غير المتوقَّع، أو نتيجة الهزيمة التي كسرت الهيبة. إذن: الشخصيَّة الانسحابيَّة قد تكون بمسببات الهزيمة، وقد تكون بمسببات الاستسلام.

ولذا؛ ليس دائمًا الابتعاد عن المواقف السَّالبة يؤدِّي إلى المواقف الموجبة؛ فعندما يبتعد الإنسان أو يميل عن مواقف سالبة إلى أخرى سالبة لا تعدّ أفعاله موجبة؛ فالذي يحدِّد المواقف الموجبة من السَّالبة هو: (الموضوع المنحرف منه والموضوع المنحرف إليه)، وهي ذات أبعاد ثلاثة:

1 ـ مواقف التجنُّب: قد يؤدِّي التجنُّب إلى الابتعاد عن أفعال الخير، وقد يؤدِّي إلى الابتعاد عن أفعال الشّر؛ وفي كلتا الحالتين الشخصيَّة تعرف ما هو خير، وما هو شر، وتمتنع عن القيام بهما، والشخصيَّة التي لا تفعل الخير هي التي توصف بالانسحابيَّة؛ إذ إنَّها تنسحب من القيام بالأفعال المفضّلة اجتماعيًّا وإنسانيًّا، وهكذا الشخصيَّة التي لا تفعل الخير تنسحب من ميادين الفضيلة.

2 ـ مواقف الانسحاب: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة، فعندما تنسحب الشخصيَّة من مواقف سالبة ليس بالضرورة أن تكون موجبة، وعندما تنسحب من مواقف موجبة ليس بالضرورة أن تكون سالبة.

3 ـ مواقف الإقدام: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة وفقًا للآتي:

أ ـ عندما تنسحب الشخصيَّة من مواقف وأفعال سالبة، وتقدم على أفعال أخرى سالبة، فإنَّ إقدامها هذا يعدُّ سالبًا، وعندما تنسحب من سالب إلى موجب تصبح أفعالها موجبة.

ب ـ وهكذا عندما تنسحب من موجب إلى موجب؛ فهي ما زالت ذات المواقف الموجبة، وإذا انسحبت من الموجب إلى السَّالب؛ فتصبح أفعالها سالبة.

رابعًا ـ الأنانيَّة Egoism:

الأنا هو ضمير يعود على من ينطق به، فأنا يشير إليَّ، وأنت تشير إليك، وهم تشير إلى من لم يكن أنا وأنت، ونحن تحتوينا، وتستثنى غيرنا، وترتبط الأنا بالأنانيَّة عندما تخرج عن الذَّات والموضوع، وتوصف في هذه الحالة بأنَّها في حالة ميل، أو انحراف سلوكي يؤدِّي بها إلى الأنانيَّة أحد مقاطع خماسي تحليل القيم؛ حيث إظهار السُّلوك الأناني على حساب الآخرين الذين لهم الحقّ في الوجود، أو الظهور المماثل.

فالأنانيَّة: مرحلة من مراحل تكوين الشخصيَّة الفاقدة للقيم، والثّقافة، والسُّلوك الاجتماعي والإنساني، والمستجيبة للرغبات، والأهواء، والأطماع الخاصّة التي تسيطر على سلوك الفرد وأفعاله؛ إذ ينعدم عندها الإحساس بالنّخوة، والغيرة والشَّرف؛ لفقدانها كثيرًا من العواطف، أو لفقدانها الحُجّة المنطقيَّة، أو لفقدانها الموضوعيَّة.

وترتبط الأنا بالآخر والموضوع عندما تكون العلاقة موجبة، وتنفصل عن الآخر والموضوع عندما تكون العلاقة سالبة؛ فعندما تظهر الأنا مع الآخر في الموضوع الواحد بالتساوي وفق الحاجة والجهد تقوى العلاقة بينهما، وعندما تظهر الأنا على حساب الآخر تضعف العلاقة بينهما، وقد يحدث الصّدام، وتسود الفرقة إلى حين الالتزام بحقِّ

الآخر في الموضوع دون منّة؛ فالأنا الموجبة هي التي تتمسّك بما لها من الموضوع دون أن تمسّ حقّ الآخر فيه.

وعندما تكون أهميَّة الأنا وعيًا عند الآخر، وتكون أهميَّة الآخر وعيًا عند الأنا، تتكون الذَّات المشتركة التي تعترف بحقّ الجميع في الموضوع العام، وعندما تعمّ الجهالة بأهميَّة الأنا والآخر في الموضوع المشترك يُطمس أحدهما على حساب الآخر، ويسود السُّلوك الأناني الذي تترتَّب عليه الأفعال السَّالبة.

وبما أنَّ لكلِّ فرد خصوصيّة تميّزه عن غيره وفقًا لقدراته، واستعداداته، وميوله، وثقافته، إذن: لكلّ أنا خصوصيّة، وبما أنَّ لكلِّ أنا خصوصيّة؛ فلا داعي لطمسها، بل من الواجب العلمي إظهارها بما يمكّنها من أداء مهامها الخاصَّة بموضوعيَّة واعتبار، وعندما لا تطمس الخصوصيَّة لا تطمس الذَّات العامَّة التي هي مجموع تفاعل الخصوصيّات، (فأنا كفرد) أعرف أنَّ ليّ حقوقًا، وعليّ واجبات؛ ولذا أتحمّل أعباء المسؤوليَّة مع الآخرين الذين لهم علاقة بالمواضيع المشتركة بيننا، وبخاصّة المواضيع التي تكوّن مجالات العلائق القيميَّة على مستوى ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسئوليات:

1 – حقوق الأنا:

بلا شكّ لكلِّ (أنا) عاقلة حقوق قيميّة كاملة، ينبغي لها أن تؤخذ بإرادة، أو تُعطي من دون منّة من أحد، وله الحقّ في التصرُّف الحرّ في حقوقه، ولا حقّ له في الامتداد على حساب حقوق الآخرين، ولا يحقّ لأحدٍ أن يُقيّده عن ممارسة حقوقه، وإذا وُضِع القيد على الحقوق وجب فكّها، أو كسرها بالقوَّة، ولا ننس ما يتركه وضع القيد من أثرٍ على الأنا الذي بلا شكّ سيفكّر مرّتين قبل أن يفعل أيّ أمر، وسيضع إشارات الاستفهام والتعجُّب على من كان سببًا في وضع القيد، وقد تحدث المواجهة

كلَّما توافرت اشتراطاتها، ولكي تصبح حركة الأنا موجبة ينبغي أن يفسح مجال الامتداد في مجالات العلائق القيميَّة الآتية:

أ ـ مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة.

ب ـ مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة.

ج ـ مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة.

د ـ مجال العلائق القيميَّة النفسيّة.

هـ ـ مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة.

و ـ مجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة.

وعليه: إذا لم يُسمح للأنا بحريّة الامتداد في المجالات العلائقية السَّابقة، تصبح الأنا في حالة السَّالب، وهي: الأنانيَّة والشخصانيَّة.

2 – واجبات الأنا:

في مقابل أخذ الحقوق ينبغي للأنا أن تؤدِّي واجباتها، وبطبيعة الأمر إذا لم يتمّ أخذ الحقوق، لن تؤدِّي الأنا واجباتها التي هي حقّ للآخر، ولا ينبغي أن يُطلب منه أداؤها؛ لأنَّ الواجبات تؤدَّى في مقابل أخذ الحقوق؛ ولهذا يجب أن تتماثل مجالات أخذ الحقوق مع مجالات أداء الواجبات، وهي:

أ ـ مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة.

ب ـ مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة.

ج ـ مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة.

د ـ مجال العلائق القيميَّة النفسيّة.

هـ ـ مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة.

و ـ مجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة.

وإذا لم تؤدِّ الأنا واجباتها بالتمام في ضوء ما تأخذه من حقوق تصبح الأنا ذات خصائص وصفات أنانيَّة؛ ولهذا ترتبط الأنا بالشخصانيَّة والفرديَّة عندما تنفصل عن الموضوع والذَّات، وترتبط بهما عندما تنفصل عن الأنانيَّة والشخصانيَّة والفرديَّة التي تنحرف بها عن الذَّاتيَّة الاجتماعيَّة كما هو مبيّن في قطاعات خماسي تحليل القيم.

3 – مسئوليَّات الأنا:

(الأنا) إثبات وجود موجب عندما تتماثل فيه ممارسة الحقوق مع أداء الواجبات، وحَمْل المسئوليات، وإذا لم يتمّ التماثل الموجب تصبح الأنا في منعرج السُّلوك الأناني الشخصاني الذي يُقيّم الأمور من زاوية تحقيق المنفعة التي تعود عليه بغض النظر عمّا يصيب الآخرين من ضرر أو خسارة (المهم أنا).

المسئوليَّة عبء وحمل ثقيل، ومع ذلك هي ضرورة للأنا الحرّة، وهي في الوقت ذاته حقّ يجب أن يؤخذ، وواجب ينبغي له أن يؤدّى؛ وبالتالي فهي الضّلع الثّالث في مثلّث ممارسة الدّيمقراطيَّة؛ إذ لا ديمقراطية بلا ممارسة الحقوق، ولا ديمقراطية بلا أداء الواجبات، ولا ديمقراطية بلا تحمّل المسئوليات.

وعليه: تتماثل المسؤوليَّة مع الحقوق والواجبات من خلال امتدادها في المجالات العلائقية السَّابق ذكرها.

وعليه: فمن الزّاوية الطبيعية لكلِّ أنا: حقوق، وواجبات، ومسئوليات، ومن الزّاوية الفعليّة قد لا تمتلك الأنا شيئًا من ذلك فتُعدّ فاقدة لذاتها، ولا مفرّ لها من أن تنسلخ عنها لتمارس السُّلوك الأناني والشخصاني كردِّ فعل، وليس دائمًا الأنا تسلك، أو تفعل نتيجة ردود أفعال سالبة، بل في بعض الأحيان تمتلك الأنا كلّ الحقوق، والواجبات،

والمسئوليات المتعلِّقة بها، ثمَّ تمتد على حساب ما يمتلكه الآخر، إنَّها الأنا الطَّامعة الفاقدة لقيم الاعتراف، والتقدير، والاعتبار للآخر.

ولأنَّ العلوم الاجتماعيَّة وفقًا لقانون الفطرة ترى أنَّ الإنسان اجتماعي بطبعه؛ فترى أنَّ الإنسان كفرد لا يستطيع الاستغناء عن المجتمع الذي يعيش فيه، أو ينتمي إليه نتيجة قدراته واستعداداته المحدودة التي لا تمكِّنه من الاعتماد على نفسه كاملًا، بل في مُعظم الأحيان تجعله في حاجة للآخرين حماية، ورعاية، ومدّ يَدِ العون للمساعدة، والتعاون، والتآزر من أجل البقاء، وإذا تمكّن الإنسان من معرفة حدوده، وأسباب وجوده، وما يحيط به ولم يتجاوز ذلك عندما يمارس حقوقه بإرادة ويؤدِّي واجباته بإرادة ويتحمّل مسئولياته بإرادة وفقًا لقدراته واستعداداته ومواهبه، حينها يكون فردًا متفاعلًا إيجابيًّا.

وبناء على ما سبق نتساءل:

لماذا يودُّ البعض أن يُظهِر شخصانيّته وأنانيَّته على حساب المجتمع الذي ولد فيه، وهو يعرف نفسه كفرد قاصر عن العيش بمفرده، وبمنعزل عن بني جنسه؟

أعتقد أنَّ سبب ذلك هو وجود الفروق الفرديَّة التي جعلت لكلِّ فرد من بني الإنسان طابعًا به يُميّز عن غيره، وكذلك لا ننس وجود المظالم التي تمتدُّ لتلاحق مجالات العلائق القيميَّة، وتضع القيد عليها، وإلى جانب هذه وتلك لا ننس أثر المعلومات والمعارف التي يتشرّبها الأنا في أثناء فترات نموه الزَّمني، ونموه المعرفي.

فالإنسان بطبيعة الحال لا يتكرر في خلقه، ولا يمكن أن يكون نسخة لغيره، أو يكون غيره متطابقًا معه في قدراته، واستعداداته، ومواهبه، وطموحاته، ولا حتى في بصمة أصابعه، ونسيج جسده، على الرّغم من أنَّ البشر جميعهم مخلوقون من نفس واحدة:

{وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِّنْ نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ}[18] فإنّنا خلقنا فُرادى؛ مصداقًا لقوله تعالى: {وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ}[19].

ومع أنَّ الإنسان خلق على القوَّة إذا ما قورن بغيره من المخلوقات الأخرى فإنَّه بقوته تعلّم حتى غزا الفضاء، ولكن على الرّغم مما خُلق عليه من قوَّة؛ فهو الضّعيف أمام القوي المطلق جلَّ جلاله، وهو أيضًا الضّعيف أمام رغباته، وشهواته، وفي حالة مرضه وألمه، وحاجاته المتطوّرة، والمتغيّرة والمتنوّعة، مصداقًا لقوله تعالى: {وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا}[20].

إذن: لماذا يرتكب الإنسان الأنانيَّة وقد خُلق ضعيفًا؟ وعلى من يستعرض قوّته هذا الضّعيف؟

ومع ذلك هذا الإنسان الضّعيف يتظاهر بالقوَّة بين الحين والحين كلّما عرف أنَّ الآخر في حالة وهن وضعف؛ فيتمرّد على الضّعفاء، أو المساكين: {قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ}[21]، وفي الوقت الذي يتمرّد فيه الآخرون على الحكومة الظالمة، ينسحب ذلك الإنسان المتظاهر بالقوَّة في غير محلها من ميادين أداء الواجبات، وحمل المسئوليات، وفي المقابل يقدم غيره على أدائها.

بناء على ما تقدّم: يمكن التمييز بين الاثنين المتمردين وهما:

- الذَّات المتمردة على الضّعيف سلوكها وأفعالها القيميَّة سالبة.

---

[18] . الأنعام، 98.

[19] . الأنعام، 94.

[20] . النساء، 28.

[21] هود 91.

- الذَّات المتمردة على الحكومة الظّالمة سلوكها وأفعالها القيميَّة موجبة.

ولذا لا يُعدّ كلَّ تمردٍ سالبًا؛ وهكذا الذَّات المنسحبة من ميادين أداء الواجبات، وحمل المسئوليات تُعدّ ذات سلوكيات وأفعال سالبة، أمَّا الذَّات المتقدِّمة لأداء الواجبات، وحمل المسئوليات فسلوكها وأفعالها تعد موجبة.

وعليه: فالإنسان الذي عصي الله الذي خلقه، لا يُستغرب أن يعصي المجتمع الذي لم يخلقه، أو أنَّه يعصي أفرادا منه فهذه الأنانيَّة والشخصانيَّة التي عندما تسود أفعالها تُنسي الإنسان معرفة من هو؟ ومن الذي خلقه؟ ولماذا خلقه في حاجة لمن يقوم برعايته؟

إذن: إذا تمسّك الفرد بأناته ولم يتخطَّ حدودها (حدود أنا ليّ حقّ، وواجب، ومسئولية أتمسّك بها، ولا أرغب الامتداد إلى ما هو خارج عنها) فإنَّ ذلك يدلّ على أنَّه متمسّك بقيمه التي يُقرّها المجتمع، القيم التي جعلت منه ذات على المستوى الفردي، أمّا إذا تجاوز هذه القيّم وحدودها الاجتماعيَّة فيدخل في منطقة النزاع مع الآخرين المدافعين عنها بوصفها حقًّا لهم، ومن هنا ينجم الصّراع بين الممتدّ خارج حدوده، والمندحر داخلها؛ ولذلك تتكوّن الأنانيَّة، أو الشخصانيَّة عندما يطمع الفرد في حقوق وواجبات ومسئوليات غيره، أمَّا إذا تمسّك بحقوقه وحَبِّ أناته، ولم يتجاوزها فإنَّ ذلك يعنى أنَّه لم يكن أنانيًّا، أو شخصانيًّا، بل إنَّه الإنسان المثال الذي يتوحّد المجتمع فيه فيجعله اجتماعيًّا بطبعه.

ولهذا تعدُّ القيم العنصر الأساس الذي يميّز سلوك الإنسان الأناني، أو الشخصاني، عن سلوك الإنسان الذَّاتي، أو الاجتماعي، فإذا كان تقييم الفرد للأشياء المشتركة بمنظور كلّ شيء أنا، كانت أفعال الفرد أنانيَّة، وسلوكيّاته شخصانيّة، وإذا كان التقييم للأشياء والظواهر بمنظور المجتمع، كان الفرد اجتماعيًّا (ذاتيًّا)، وإذا كان تقييم الأشياء بمعطياتها

كما ظهرت في الموضوع كان الفرد موضوعيًّا؛ ذلك لأنَّ الأنا قد تنفصل عن الموضوع، أمّا الذَّات فإنَّها ترتبط به.

إذن: توجد علاقة تداخل قيمي بين مكوّنات الشخصيَّة الأنانيَّة، والشخصيَّة المنسحبة، والشخصيَّة المتّزنة (الذَّاتيَّة)، والشخصيَّة المنطقيَّة، والشخصيَّة الموضوعيَّة؛ ولذا فبالموضوع يمكن أن يكون الإنسان أنانيًّا، ويمكن أن يكون ذاتيًّا؛ فالتنشئة كموضوع، وحسب فلسفتها، قد تجعل من الفرد أنانيًّا، أو ذاتيًّا (اجتماعيًّا)، وهكذا الفرد قد يؤثِّر في المجتمع بأنانيّته سلبيًّا؛ نتيجة تمسّكه بالأنا، وقد يؤثِّر فيه بموضوعيّته إيجابيًّا؛ نتيجة عدم انفصاله عن الموضوع، وعن الذَّات.

ومن ثمَّ، فالأنا كعنصر مستقلٍّ تدلُّ على الفرديَّة كبؤرة اهتمام، وعندما ترتبط بالموضوع دون اعتبارٍ للآخر تصبغه بطابعها؛ فتسود الرّوح الأنانيَّة، أو الشخصانيَّة؛ وذلك لظهور نواياها الخاصَّة، أو أطماعها الخاصَّة سواء أكان هذا الطابع فرديًّا، أم أسريًّا، أم اجتماعيًّا، فإذا كانت المصلحة فرديَّة كان الأنا فرديًّا، وإذا كانت المصلحة أسرية، أو قرابة، كانت الأنانيَّة بإظهار الأنا لها على حساب الآخرين؛ وهذا يشير إلى أنَّ الأنا لم تتكون من حبّ الذَّات كما يعتقد البعض، بل تكوّنت من الانعزال عن الذَّات والموضوع؛ نتيجة التحيُّز الشخصاني الذي يُظهر الأنانيَّة.

وبناء عليه: إنَّ التحليل العلمي الذي يتأثّر بالأنا الطّامعة المنعزلة عن الذَّات والموضوع، هو تحليلٌ شخصاني (أنانيًّا) لا يقرّه العلم، ولا تقرّه القيّم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة؛ ولذلك يحدث ما يسمى بحوار الذَّات الذي تثيره الحاجة، وتدفعه الأماني؛ فإذا تجاوز الأنا حوار الإشباع وفقًا للحاجة، كان الأنا شخصانيًّا، وإذا التزم بحدود الإشباع كان الأنا ضميريًّا، وموضوعيًّا لا غاية له في الاستغلال، ولا رغبة.

إذن: الأنا لم تكن عيبًا إذا لم تتجاوز حدودها على حساب الآخرين، بل ينبغي التمسّك بها كطابع مميّز بين الأفراد، والجماعات، والمجتمعات؛ فكلّ (أنا) خلقت متميِّزة

عن غيرها؛ وبالتَّالي لا يُعدّ التمسّك بها عيبًا، وبما أنَّ كلّ (أنا) متميّزة عن غيرها بخصوصيّاتها، إذن: الكلّ متميّز عن غيره بما يمتاز به، والتمسّك بالميز يعنى التمسّك بالقيم الخيّرة، والأفعال الحميدة، ومع أنَّ الأنا واحدة، فإنَّ أدورها متعدِّدة، فأنا الفرد، تختلف عن أنا الأسرة، أو الجماعة، وأنا المجتمع، تختلف عن أنا الأمّة، أو أنا الوطن، أو أنا الإنسان، فعندما أكون أنا الإنسان تكون القيّم الإنسانيَّة هي التي يحتويها ضميري، وتمارسها أفعالي، وتتجسّد في سلوكياتي.

فالقيّم الإنسانيَّة لم تكن ملكيّة فردية، بل ملكيّة عامّة تتجسّد في الفرد حتى يصبح إنسانيًّا بطبعه؛ ولذلك عندما تتجسّد الأفعال الإنسانيَّة في سلوك الفرد وأفعاله يصبح الفرد وكأنَّه الإنسانيَّة بحالها، وتوصف حالته بالموضوعيَّة، وإذا لم تتوحّد الإنسانيَّة في أفعاله، وسلوكياته قد تتوحد فيه أفكار وأفعال على مستوى آخر، قد يوصف مرتكبها بالمنطقي، أو الانسحابي، أو الذَّاتي، أو الأناني.

ويكون الفرد أنانيًّا بخروجه عن حدود (أنا الواثقة) نتيجة مصلحة خاصَّة، أو طمع في شيء هو حقّ لغيره، وتكون الأنا الخيّرة هي التي تقف عند حدودها، ولا تمتدّ طمعًا في السّيطرة على غيرها، وتوصف بأنَّها مثال ينبغي لنا الاقتداء به.

وعليه: ينبغي أن تسيطر كلّ أنا على أناتها؛ حتى لا توصف بالهامعة الطّامعة، وعندما يسيطر كلّ فرد بإرادة على أنانيّته، وشخصانيّته، ويصحح عيوبه، ويسلك كما يودّ للآخرين أن يسلكوا تجاهه، ويحبّ لنفسه كما يحبّ لغيره فإنَّ ذلك يجعله في صفة المجتمع بأسره، وتصبح الذَّاتيَّة هي الشخصيَّة السَّائدة بين أفراد المجتمع، وجماعاته، وهذه الذَّات هي التي ينبغي للجميع أن يتمسَّك بها، ويدافع عنها الجميع؛ ذلك لأنَّها ملكيَّة عامَّة توحّدت في الأنا بقيم المجتمع، ومن ثمَّ، علينا أن نميِّز بين الأنا وأفعالها، والأنانيَّة وأفعالها، وفي هذا الأمر نقول:

الأنا كبرياء الذَّات وأنفتها؛ نتيجة أخذها بقيّم المجتمع، والفضائل الإنسانيَّة الخيّرة، أمّا الأنانيَّة فهي نتيجة الطمع والتعصّب للباطل والحياد عن الحقّ؛ ولهذا يكون الإنسان كفرد مثالًا عندما يتمسّك بالأنا الملتزمة بكبريائها الإنساني الذي يقدِّس قيمة الإنسان، ويحافظ على نوعه، ويكون الإنسان ذاتًا عندما تتوحّد قيم المجتمع فيه، ويلتزم بها؛ فتكون أمانيه من أماني المجتمع، وآلامه من آلامه؛ ولأنَّ الإنسان قد خُلق في أحسن تقويم؛ فهو يرتقي إلى أن يكون أمّة بحالها عندما تتوحّد خصائص الأمّة، وأمجادها، وعزّتها، وتاريخها، وآمالها فيه، مما يجعله يحس بإحساسها، ويتألم لآلامها، وهذه الصِّفات التي كانت نتاج تشرّبه القيم الحميدة، والفضائل الخيّرة، هي لا تكاد توجد إلّا متفرّقة عند غيره.

إذن: الذي يحدِّد السُّلوك الأناني، أو الذَّاتي هو الإطار المرجعي؛ فإذا كان الإطار المرجعي أنانيًّا ذا اتجاهات سالبة يظهر دور الأنا على حساب قيم المجتمع، أو الأمّة الفاضلة، ومن ثمَّ يوصف السُّلوك بالأناني، وإذا كان الإطار المرجعي جماعيًّا أو مجتمعيًّا موجبًا يظهر دور الذَّات المستوعبة لطموحات الأنا من خلال القيم المشتركة بين أفراد المجتمع.

خامسًا: الموضوعيَّة Objectivity:

تُعدُّ الموضوعيَّة أحد مقاطع خماسي تحليل القيم، وهي مكوّنٌ قيميٌّ استيعابيٌّ تندمج فيها المعارف الإنسانيَّة والعلوم والثقافات التي تحتوي الأنا وتستوعب الآخر، وتنتج أفعالًا وسلوكيَّات تؤدَّى من قِبل الجميع بإرادة، وتكوّن منظومة قيميّة ذات أبعاد ومرامٍ إنسانيَّة خالية من التعصُّب والتحيُّز.

والموضوعيَّة هي العقليَّة التي تتجاوز بها الشخصيَّة مرحلة العاطفة والمنطق؛ فلا تحتكم إلّا بالعقل فهي بعد أن كانت تحتكم في قاطع (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) بالمنطق الذي يعتمد في أحكامه على ما هو متوقَّع أو مفترض، أصبحت تحتكم بالعقل الذي يميّزها في أحكامها وسلوكيَّاتها التي تفعلها بعد أن تتبيّن الحقّ من الباطل، والخير من الشر، وما يجب وما لا يجب.

وعندما يُقيّم الإنسان الظّروف، والمواقف الفرديَّة، والجماعيَّة، والمجتمعات بمعياريّة، توصف أحكامه وتقييماته بالموضوعيَّة؛ ولذا فالموضوعيَّة مرحلة وعي متقدّم على مستوى الثّقافة والفكر الإنساني، وهي الالتزام بالحقائق المجرّدة قولًا وعملًا، فلا تميل كلّ الميل، ولا تصدر الأحكام بلا معلومات ومعارف واضحة؛ وذلك لرفض الضمير العام لكلِّ مشوّهٍ وغير صائبٍ؛ ولهذا فالموضوعيَّة مرحلة تيقُّن، ومعرفة يتجاوز بها العقل كلّ مراحل الانحرافات، والميول السَّالبة التي تحيد أفعالها كثيرًا، أو قليلاً عن الحقيقة، إنَّها المبتعدة عن المنقوص، والمتمسِّكة بكلِّ فعل تام.

والموضوعيَّة حالة مستقلّة بذاتها تُقيّم فيها الأمور بنزاهة لا بعاطفة؛ فهي ليست حالة اعتدال كما هو حال قاطع: (الذَّاتيَّة) في خماسي تحليل القيم، وهي ليست حالة من حالات التطرُّف والانسحاب كما هو الحال في قاطعي: (الأنانيَّة) و(ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، بل إنَّها حالة الانسجام، والتطابق مع مبررات المواضيع، ومعطياتها العلميَّة.

وتتمركز الموضوعيَّة في خماسي تحليل القيم على الآتي:

1 . التجرّد من رغبات الأنا وأطماعه ومصالحه الشخصانيَّة.

2 . لا تعترف إلّا بما يجب، ولا تؤدِّي إلّا الأفعال الواجبة السُّلوك.

3 . تُقيّم الأنا والذَّات والآخر بمنظور قياسي، لا بمنظور مزاجي.

4 . السُّلوك والأفعال الحضارية المتماثلة مع الثّقافة المستوعبة لكلِّ خصوصّية.

5 . الاعتراف بوجوبيّة أخذ الحقوق.

6 . الاعتراف بأحقيّة أداء الواجبات.

7 . الاعتراف بأهميَّة تحمّل المسئوليّات.

8 . التقدير لمن يجب، ولِمَا يجب.

ولذا؛ فالاطمئنان صفة من صفات الشخصيَّة الموضوعيَّة: {يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي}[22]؛ ولذا فإنَّ النّفس التي تدخل الجنّة هي النّفس الموضوعيَّة التي أسلمت وجهها لله ربِّ العالمين، ولأنَّها المطمئنّة فهي التي تعتمد على قوَّة البصيرة التي تمكّنها من معرفة الحقيقة، وتميّزها عن غيرها من الأنفس: {بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ}[23]؛ فالبصيرة قوَّة عقليَّة واعية يتبيَّن من خلالها الإنسان الموضوعي معرفة ما يجب وما لا يجب، وعندما يسلك لا يتردّد؛ ذلك لثقته فيما يفعل أو يسلك عن معرفة صائبة.

الموضوعيَّة: هي الحقيقة مهما اختلف الزَّمان، والمكان، والثقافة، أو الدين، والعرف، فالحقيقة واحدة سواء أكانت ذات مؤثّر سالب، أم ذات مؤثّر موجب؛

---

[22] . الفجر: 27 . 30.

[23] القيامة: 14.

فالكذب حقيقة، والصّدق حقيقة، والنّفاق والرّفض والتمرد حقائق كغيرها من الحقائق، والموضوعيَّة هي: قول الحقيقة، وفعل الحقيقة؛ ولذا وفقًا لمعياريّة الموضوعيَّة ليس عيبًا أن يقال للكاذب كاذب، وللسَّارق سارق، وللصّادق صادق، بل العيب أن لا يقال ذلك كحقيقة، هذه هي الموضوعيَّة كحقيقة لا تتبدّل، ولا تتغيّر مهما تغيّر الزَّمان والمكان، أو تغيّر الأفراد وتبدلوا؛ نتيجة تعرُّضهم إلى مؤثّرات ومتغيّرات تابعة أو مستقلة.

وبما أنَّ الحقيقة هي ما صدق على الموضوع، إذن: ليس بالضّرورة أن تكون الموضوعيَّة منطقيَّة؛ وذلك لأنَّ معايير الحقيقة ليست هي المعايير المنطقيَّة؛ فمعايير الحقيقة هي الصّدق والثبات، أمّا معايير المنطق فهي الافتراض والتوقّع؛ فالإنسان من حيث الوجود وجوده حقيقة موضوعيَّة وليس وجودًا متوقَّعا، أمّا من حيث التفكير فتفكير الإنسان منطق؛ وذلك لارتباطه المترتّب على وجوده الذي به يتميّز بقدرات عقليَّة، ومعرفيّة، وفكريّة؛ ولهذا فالحكم على أنَّ الإنسان موجود، وأنَّه مفكّر هو الحقيقة الموضوعيَّة، ولكن ليس بالضّرورة أن كلّ إنسان موجود مفكّر؛ إذ إنَّ البعض موجودون، ولكنَّهم فاقدو حاسَّة التفكّر والتذكّر، التي يفترض أنَّها خاصّية إنسانيّة، وهذا ما يجعل المنطق ليس بالضرورة أن يكون حقيقة.

في الموضوعيَّة ينطبق الحكم على المحكوم؛ حيث تطابقه مع المعطيات المثبتة بالملاحظة، أو المشاهدة، والتجربة، وإذا لم ينطبق الحكم على المحكوم فإنَّ الحالة المحكومة تحسُّ بالظلم؛ فترفض، وتطالب بالنقض، وإلّا ستتمرّد وتثور على مصدر الظّلم الذي حكمها بلا مصادق، وعندما يتطابق الحكم أو الفكرة مع الواقع تسود الموضوعيَّة، وتصبح سلوكًا، أو فعلًا، ماثلًا للإثبات.

ومن ثمَّ فعندما يقوم الباحث بالبحث في الظَّاهرة، أو المشكلة، قد يُطلب منه أن يتجرَّد من خصوصيّته التي تميّزه عن غيره؛ لكيلا يتأثّر الموضوع بلمساته، ويشار إليه

بالموضوعيَّة، ولكن إذا كان الأمر كذلك، هل تُعدُّ الخصوصَّية عيبًا علميًّا يجب تلافيه، أم إنَّها تُعدُّ ميزة علميَّة ينبغي ألَّا تُهمل؟

إذا كانت الخصوصيّة من صنعنا فقد يكون العيب فيها، وإذا كانت من صنع صانعنا؛ فمن ذا الذي يستطيع التخلُّص منها؟

وقد يتساءل البعض عن العلاقة بين الخصوصيّة والقدرات والاستعدادات والمواهب: هل هي ذات علاقة، أم لا توجد علاقة بينها؟ فإذا كانت ذات علاقة بالإرادة، والقدرة، والاستعداد، والقيم المستمدّة من الإطار المرجعي للمجتمع، فأين موضع العيب فيها؟ وهل العيب أن تعتزّ الشخصيَّة بقيّم المجتمع الذي تنتمي إليه، وتتمسّك بإرادته؟ أم إنَّ العيب أن تنسلخ عنها كمن ينسلخ من جلده؟ وهل يعتقد فيما يكتبه المنسحبون عن ذات مجتمعهم نتيجة تأثّرهم بمعارف أفراد آخرين، أو مجتمع آخر قد يكون معادٍ لمكوِّنات المجتمع القيميَّة من دين وعرف وعادة؟ فهل هذه هي الموضوعيَّة؟

نعم، إنَّها الموضوعيَّة التي ينادون بها، ولكن هل هذه موضوعيَّة؟

بالطبع: لا.

إذن: فما الموضوعيَّة؟

الموضوعيَّة: أن تُقدّم الحقائق كما هي لا كما ينبغي لها أن تكون عليه، فما ينبغي لها أن تكون عليه هو المطلب والأمل، وستظل الحقيقة كامنة في الموضوعيَّة إلى أن يتحقّق المطلب الذي يُقدِّمها كما هي.

إذن: الحقيقة علميًّا، هي كشف الزّيف عن المعلومة سواء أكانت هذه المعلومة صادقة، أم كاذبة، وأنْ تقدَّم (هي كما هي) لا كما يودُّ لها أن تكون من وجهة نظر الغير.

ولإزالة اللبس والغموض عن الموضوعيَّة ينبغي أن نفرِّق بين التزام الباحث بخطوات البحث العلمي في أثناء تقصّي المعلومات والبيانات التي تعكس حقيقة الموضوع، وشخصانيّة الباحث وأنانيّته التي لا تعكس حقيقة الموضوع؛ ولذلك التزام الباحث بدينه وتحيّزه إليه حقّ لا يُعد عيبًا، بل العيب ألَّا ينحاز إليه باعتباره الحقّ، فمن الموضوعيَّة أن يتميّز موضوع الباحث المسلم عن موضوعات غيره من الباحثين غير المسلمين عندما يكتبون عن الدّين الإسلامي، وفي مثل هذه الحالة من الباحث الموضوعي يا ترى؟

وعليه:

فعلى الباحث أن يميِّز بين التزامه بمبادي أمّته وتاريخها كحقيقة، سواء أكان تاريخًا سالبًا، أم موجبًا، أم بين هذا وذاك، وشخصانيّته وأنانيته التي يودّ لها أن تكون على حساب خطوات البحث العلمي في أثناء تجميع المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج العلميَّة منها؛ فعندما يلتزم الباحث بمبادئ أمّته، ودينها، وقيمها، فإنَّه في هذه الحالة سيظل ملتزمًا بمبادئ عامَّة (ملكًا للجميع)، وإلّا هل يعقل موضوعيًّا أن يفكِّر الباحث المسلم في أثناء قيامه بمهمة البحث والدِّراسة بأنَّه غير مسلم؟ وهل الدين والثقافة، والعادات، والأعراف، أملاك لفرد بعينه حتى يُطلب منه التجرُّد منها وإلّا يوصف بعدم الموضوعيَّة؟

إذا كان الدين والعرف والقيم السائدة تُعدُّ مصادرَ للمعايير التي توضع على أساسها المقاييس العامَّة للموجب والسَّالب، والمستقيم والمعوّج والمنحرف؛ فكيف إذن يوصف الباحث المنسلخ عنها بالموضوعيَّة؟ وهكذا حال كلّ باحث عندما ينتمي أو يعتقد اتجاهًا سياسيًّا أو فكريًّا قد يصعب عليه التجرُّد منه.

ولهذا فالموضوعيَّة نسبيّة وليست مطلقة؛ إذ لا مطلق إلّا من عند الله؛ ولهذا التمسُّك بها وكأنَّها المطلقة في غير محلّه، ولأنَّها نسبيّة فينبغي لها أن تمارس بمرونة لا باشتراطات وأحكام مسبقة؛ ولذا يتمُّ الاتفاق مع الدكتور/ علي عبد العاطي في قوله:

"ليس هناك موضوعيَّة، بل هناك وجهات نظر تنطوي على أحكام قيميّة وتحيّز لِما ينبغي أن يكون"[24].

ومع أنّني لا أوافق على أنَّه ليست هناك موضوعيَّة، إلّا أنّني واثق من أنَّها نسبيّة؛ وذلك لارتباطها بالتجرُّد، فإذا تجرّد الباحث من أنانيته، وعواطفه الخاصَّة التي قد تجعله في حالة تحيّز أو ميل، فلِم لا يسلك الموضوعيَّة أو يتّصف بها؟

وبما أنَّ الموضوعيَّة هي قول حقّ، فهل يُعقل أنَّ الحقّ قد انعدم قوله؟

نعم نحن في دارِ دنيا، ونعم بيننا من يقول الحقّ؛ ولذلك تختلف شخصيّاتنا، وأدوارنا التي تأخذ أمكنتها بالتساوي على دائرة خماسي تحليل القيم، وهذه المستويات القيميَّة هي:

1 ـ الشخصيَّة المعتدلة (الذَّاتيَّة) التي لا تميل فيها شعرة تعادل الكفّتين عندما تزن بالقسطاس المستقيم.

2 ـ الشخصيَّة المنسحبة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) التي تحيد عن قول الحقّ وفعله.

3 ـ الشخصيَّة الشخصانيَّة (الأنانيَّة) التي لا تفكّر إلّا في أناتها، ومستقبلها، والمنفعة التي تعود عليها، ولا تولي اهتمامًا بغيرها، تطالب بحقوقها، ولا تؤدِّي واجباتها، كما أنَّها لا تتحمّل المسئوليَّة.

4 ـ الشخصيَّة المنطقيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) تمارس أفعالًا منطقيَّة، وتحافظ على أنَّ كلّ شيء نسبي، إلّا أنَّها لا تتجرّد دائمًا.

5 ـ الشخصيَّة المتجرِّدة (الموضوعيَّة) تلتزم بقول الحقّ وفعله، ولا ترتضي الحياد عنه.

[24] علي عبد العاطي، ومحمد السرياقوسي، أساليب البحث العلمي. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1988م، ص 31.

وترتكز الموضوعيَّة على الموضوع أوَّلًا، والباحث ثانيًا؛ ولذا لا يمكن أن تكون الموضوعيَّة إنْ لم يكن هناك موضوع وباحث، وهنا يقول الدكتور/ محمَّد السرياقوسي: "إنَّ الفصل التَّام بين الذَّات الدارسة، والموضوع المدروس مستحيل لِما بينهما من علاقات متبادلة تربطهما وتدمجهما في وحدة معرفية لا تمايز فيها بين ذات وموضوع"[25].

ولا شكَّ أنَّ تعرّف الباحث على الموضوع، والتزامه بالبحث في مجاله الذي يحتويه يؤدِّي به إلى الموضوعيَّة، وفي المقابل الخروج عن الموضوع لا يمكن أن يؤدِّي به إليها؛ وبالتالي يُعدُّ الباحث هو العنصر الأساس في إبراز الموضوعيَّة أو إخفائها، وبما أنَّه كذلك؛ فلا داعي إلى تغييب دوره، أو الإغفال عنه مع مراعاة خصوصيَّته التي قد تفيد كثيرًا في التعرُّف على الجديد، أو تطوير ما هو كائن؛ وذلك بما يحقّق نجاحًا للمجتمع، أو الإنسانيَّة بأسرها.

ولأنَّ الباحث هو الذي اكتشف القوانين، وصاغ النّظريات، وأسهم في المعرفة العلميَّة التي تطوّرت بها العلوم، فلا ينبغي لنا أن نغفل عن إسهاماته، وجهوده الكبيرة في التطوّر العلمي نظريًّا، وماديًّا؛ ولهذا فالذي ينبغي أن يُطمس هو الأنانيَّة، والشخصانيَّة في الفرد التي تجعل منه شخصيّة طامعة؛ فلا تتمسّك بالبحث عن الحقيقة والالتزام بقيمها الفاضلة.

إذن: الموضوعيَّة تستوجب من الباحث أن يبتعد عن الأحكام المسبقة، أو الأخبار السماعيَّة عند دراسة الظواهر، والمشاكل، والمواضيع في العلوم الاجتماعيَّة، والإنسانيَّة، ومن الموضوعيَّة أن يلتزم الباحث بالموضوع، ولا يحيد عنه عند دراسة الظَّاهرة؛ ومن ثمَّ عليه أن يميّز بين رغباته وآماله وافتراضاته، والنتائج التي يتمّ التوصّل إليها، والتي قد تخالف توقّعاته وافتراضاته المسبقة.

---

[25] المرجع السابق، ص 44.

ومن الموضوعيَّة ألَّا يفرض الباحث نفسه في الموضوع، ولا يملي اشتراطاته من خلاله، وألَّا يعمِّم نتائج بحوث العيّنات في الدّراسات الاجتماعيَّة على المجتمع الذي لم تستهدفه الدِّراسة بالبحث؛ وذلك لأنَّ العيّنة لا تمثّل إلّا نفسها، ولا تكون نتائجها إلا مؤشرات Indicators، وإذا عُمِّمت نتائجها على المجتمع الذي لم يخضع للدراسة؛ فإنَّ أحكامها تُعدُّ فاقدة للموضوعيَّة وفاقدة للمصادق؛ ولهذا موضوعيًّا لا ينبغي أن تعمّم نتائجها والأحكام المترتبة عليها على من لم تُجر عليه الدِّراسة، أو البحث.

وبما أنَّه من الموضوعيَّة أن تُقال الحقيقة؛ فلماذا يلتجئ البعض إلى إخفائها؟ ولماذا الادعاء بالموضوعيَّة في الوقت الذي يحيد البعض عن قول الحقيقة، أو فعلها؟

وعليه نتساءل:

هل من الموضوعيَّة أن تُجمع المعلومات، والبيانات النّظرية عن موضوع البحث والدِّراسة المتعلّقة بالمجتمع ككلّ، ثمّ تُقصر المعلومات الميدانية فقط على ما يتمّ جمعه من معلومات، أو بيانات من العينة؟ هذه من دون شكّ ليست الموضوعيَّة، بل الموضوعيَّة أن تتماثل المعلومات في المجال النّظري مع المجال الميداني عندما تكون الدِّراسة، أو البحث يتكوّن من جانبين (نظري، وميداني، أو معياري)، أمّا أن تكون المعلومات النّظرية واسعة، وقد تمتد إلى زمن بعيد من التَّاريخ، وتحتوي على دراسة المجتمع بكامله، ثمّ تأتي البحوث الميدانية وتُضيّق على عيّنة محدودة؛ فهذا يدلّ على عدم الموضوعيَّة أو انعدامها.

وعليه: فالموضوعيَّة حقائق، وليست تنبؤات؛ التنبؤات قد تقع كما هو متنبّأ بها، وقد لا تقع كذلك، أمّا الموضوعيَّة فلها مصادق، ويمكن إثباتها، والبرهنة على وجودها، والتعرُّف على الشخصيَّة التي تتّصف بها؛ ولذا على الباحث ألَّا يخرج عن الموضوع قيد

البحث ووفقًا لمعطياته دون الالتجاء إلى التنبؤات Prediction التي قد لا يكون لها سندٌ على أرض الواقع[26].

إذن: الموضوعيَّة لا اشتراطات عليها؛ لأنَّ الاشتراطات أثقال وقيود، وإذا كانت الموضوعيَّة ذات أثقالٍ وقيودٍ على الحقيقة فإنَّها ستكون على صفة الانحيازيّة، وإذا كانت كذلك فهي لا تعدّ موضوعيَّة.

وعليه: فإنَّ للموضوعيَّة شرط ولا شرط عليها، وشرطها: أن تتوافر الإرادة التي تُمكّن الفرد من قول الحقّ بكلّ شفافيّة؛ ومن ثمَّ عندما تنعدم الإرادة تنعدم الموضوعيَّة، وبما أنَّ الإرادة شرط لتحقيق الموضوعيَّة، والإرادة حرّة، إذن: لا يمكن لأحدٍ أن يتّصف بالموضوعيَّة ما لم يكن حرًّا (لا شروط تقيّده).

ولهذا فالاشتراطات قد تكون قيدًا، والموضوعيَّة تتطلّب فكّ القيد، وتحرّض على فكِّه بإرادة، أو كسره بالقوَّة؛ ولأنَّ الاشتراطات قيودٌ تستوجب الاتباع، فإنَّ كلمة (يجب) فيها إجبار، أو إصرار على التقيّد بما تحتويه كلمة (يجب) من قيود، كأن يقال لك: يجب أن تتخلّص من خصوصيّتك (بما تختلف به عن الآخرين أو تمتاز) وأن تتخلى عن ثقافتك، ودينك، وتقاليدك؛ فإذا كانت الموضوعيَّة هكذا مبنيّة على كلمة يجب؛ فمن صاحب الأحقّية في اتخاذ هذا القرار الإجباري؛ لكي نطيع أمره وننتهي بنواهيه؟ وهل إذا قبلنا بهذا الإجبار تكون بحوثنا حرّة ذات سيادة؟ وكيف يمكن للباحث أن يكون حرًّا وهو مقيدٌ بكلمة (يجب) واشتراطاتها؟

ولذا تُعدّ الموضوعيَّة نزاهة في الرّأي، والأسلوب، أو المنهج المتّبع عند سبر أغوار الحقائق العلميَّة، وتحليلها، وتفسيرها؛ ولذلك ينبغي للأحكام العلميَّة أن تكون نسبيّة، وليست قطعيَّة ومطلقة، فإذا كانت النسبيّة نظرية مثبتة في العلوم الطبيعيّة، ألا يكون

[26] W. H Theory construction and the problem of objectivity; Symposium sociological theory Publishers New York P. 504.

الأولى تصديقها والعمل بها في العلوم الاجتماعيَّة؟ وإلّا هل هناك من يعتقد أنَّ نظريّة النسبيّة لا تعتمد على الموضوعيَّة في قوانينها؟ وإذا كان الوصول إلى نظرية النسبيّة في أساسه هو الاعتماد على الموضوعيَّة في البحث العملي، ألّا تكون الموضوعيَّة في أساسها هي الأخرى نسبيّة؟

وفي نظرية التقريب الإحصائي لا وجود للمطلق إلّا الذي هو خارج مجال قدراتنا البشريَّة، وبالتّالي في حالة إجراء العمليات الحسابية، سواء بالجمع، أو الطرح لا يتمُّ الانتقال من كمٍّ إلى كمٍّ إلّا بالتقريب الحسابي، فعلى سبيل المثال: الانتقال من 1 إلى 2 يحتاج إلى كمٍّ من الكسور كجزيئات مترابطة تُجمع بعد الواحد الحسابي لكي نصل إلى العدد 2؛ ولذا لا يتمّ الانتقال إلى العدد 3 ثلاثة إلَّا بتقريب حسابي، وإلّا لا يمكن الوصول إليها حتى النّهاية؛ ولهذا عرفنا 1، 01.، 001.، 0001.، 00001.، 000001.، 0000001.، وهكذا لا يمكن الوصول إلى العدد 2 إلّا بالتقريب الحسابي؛ وذلك لعدم وجود الأحكام المطلقة إحصائيًّا، وهذا يجعلنا نؤكّد أنَّه لا وجود للموضوعيَّة المطلقة، بل الوجود للموضوعيَّة النسبيّة؛ وبناء على ذلك أتساءل: هل من الموضوعيَّة أن يتحرّر فكر الإنسان وعقله من القيود والموانع، أم من الموضوعيَّة أن يُقيَّد، أم أنَّ كلّ شيء نسبي؟

أقول:

الموضوعيَّة أسلوبٌ معياريٌّ علائقيٌّ يتكوّن من أحكام لا ميل فيها، ولا انحياز لأحدٍ على حِساب آخر، ترى الأمور برؤية محايدة بها يقال الحقّ ويُحقّ، لا تؤمن بالأحكام المسبقة، بل ترى أن تُخضع الأمر إلى القياس، والنقد، والمقارنة، والمحاجَّة، والتفكيك، والتركيب من أجل البناء الذي يقوّي العلاقات بين الأنا والآخر.

ولهذا تُعدّ الشخصيَّة الموضوعيَّة المفردة الأولى في مجتمع الفكرة، مجتمع (النَّاس متساوون) بغض النّظر عن أجناسهم، وثقافاتهم، وأعرافهم، ومعتقداتهم فهم أناس

متساوون في ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسئوليَّات؛ وبالتَّالي فمجتمع الفكرة هو المجتمع الموضوعي؛ ولأجل ذلك يجب أن تكون الفكرة سليمة من العيوب: والمنتميين إليها أو المتمسكين بها هم الآخرون يخلون من العيوب؛ عيوب التحيّز، والتعصّب، والتفرّق؛ حتى يكونوا على حقٍّ في آرائهم وأفعالهم وتصرّفاتهم.

وعليه: تعد الكتابة والمحاورة برؤية الموضوعيَّة هي كتابة ومحاورة على أثر معرفي، وبما أنَّها ذات أثر معرفي؛ فهي ذات تراكمٍ عامٍّ من المسموع، والمشاهد، والملاحظ، والملموس، والمذاق، والمشموم، سواء أكانت هذه المعارف من مكوّن كمي، أم إنَّها من مكوّن كيفي.

ولأنَّ المعرفة تتكوّن من مجموع ما يلاحظ، وما تدركه الحواس؛ فهي إذن: نسبية التكوين؛ ولهذا تُعدّ نسبة من معارفنا التي عرفناها عن طريق حاسَّة السَّمع، وعن طريق حاسَّة اللمس، وبقيّة الحواس الأخرى هي معارف نسبيّة؛ ولأنَّ الموضوعيَّة لن تحكم على الأشياء إلّا وفقًا لِما يتوافر من معرفة، والمعرفة بطبيعة الحال نسبيّة؛ لذا فالموضوعيَّة لن تخرج هي الأخرى عن دائرة النسبيّة، ودائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع.

ومع أنَّنا نُنظّر للموضوعيَّة، فإنَّنا نعرف أنَّ وجودها مرتبط بوجود الإنسان الذي له من المعايير الأخلاقيّة والعلميَّة ما يكفيه لإصدار الأحكام، أو اتخاذ قرارات تجاه الآخرين إذا ما ارتضاه الآخرون حكمًا بينهم فيما هم فيه يختلفون، وكذلك في حالة ما إذا كان الإنسان باحثًا فهو لا يتناول المواضيع بالبحث والتحليل إلّا على أسس قابلة للمراجعة والقياس الممكّن من كشف الحقيقة، ومع ذلك كلّ شيء يمكن البحث فيه لا يمكن أن يخرج عن دائرة النسبيّة؛ ولهذا أقول: إنَّ الموضوعيَّة مهما علت درجتها المعياريّة فهي لا تخرج عن دائرة النسبيّة، وعلى هذا الأساس نقدّم القضيّة الآتية:

. كلّ معرفة من مكون نسبي.

. الموضوعيَّة معرفة.

إذن: الموضوعيَّة من مكون نسبي.

وهكذا إذا كان الحوار العلمي هو المؤسّس على المعرفة، والمعرفة نسبيّة، ألا يكون الحوار هو الآخرُ لا يخرج عن دائرة النسبيّة؟ بالتأكيد (نعم) إنَّه لا يخرج عن دائرة النسبيّة، وبما أنَّ الحوار نسبيٌّ، والموضوعيَّة هي نتاج الحوار، ألا تكون الموضوعيَّة هي الأخرى نسبيّة؟

. الحوار نسبي.

. الموضوعيَّة نتاج الحوار.

. إذن: الموضوعيَّة نسبيّة.

وحتى إذا سلّمنا بمصداقيّة الموضوعيَّة في حدود الالتزام بالنزاهة والتقصّي الدّقيق؛ فإنَّ النزاهة، والتقصّي الدّقيق هما نتاج قدرات عقليَّة، وإدراكات فكريّة، وبما أنَّ المدركات الفكرية نسبيّة، والموضوعيَّة مدرك فكريٌّ، ألا تكون الموضوعيَّة نسبيّة؟

. المدركات الفكرية والعقليَّة نسبية.

. الموضوعيَّة مدرك فكري وعقلي.

. إذن: الموضوعيَّة نسبية.

وحتى إذا سلّمنا بأنَّ الموضوعيَّة حقيقة كما سبق وأن بيّنا، والحقيقة العلميَّة ليست مطلقة؛ فهل يمكن أن تكون الموضوعيَّة مطلقة؟

أقول:

زمن الحقيقة مؤقّت؛ ولذا فمن الضرورة أن تكون له النّهاية، أي: إنَّ الحقيقة تنتهي باكتشاف بطلانها؛ فكثير من الحقائق العلميَّة أصبحت باطلة بالتطوّر، والاكتشاف العلمي؛ ولهذا فالعلم متطوّر وحقائقه مؤقّتة، وهكذا كلّ فرضٍ علمي، أو

بحثٍ جديدة سيظل في خبر كان أمام البحوث الجديدة التي ترتّبت على كلٍّ منهما، وبالتَّالي كلّ بحث، أو اكتشافٍ جديد سيتجاوز ما سبقه معياريًّا؛ وذلك بما يقدّم من معارف بها يتمّ تجاوز ما سبق من جهد معرفي، وفي هذا الشأن يقول برنار: "عند مشاهداتنا لفروضنا العلميَّة وقد اختفت عن أبصارنا، فإنَّها تقضي نحبها في ساحات الشّرف كما يستشهد الجندي في سبيل وطنه"[27]، ويقول يورد كليفورد: "الحقيقة ليست التي نتأملها دون خطأ، بل هي التي نعمل بها دون خوف"[28].

وعليه:

فإنَّ تحليل المضمون تحليلًا علميًّا يستوجب التزام الباحث بالموضوع، وعدم الحياد عنه من خلال منهجٍ علمي يُمكِّنه من البحث الموضوعي؛ كي لا يتمحور التحليل على رؤية الباحث، أو عواطفه واتجاهاته الخاصَّة، وألَّا يكون منحازًا لمصلحة جهة معيّنة، أو فرد بعينه، بل ينبغي للتحليل أن يتمحور على الموضوع الذي تتضمّنه الفرضيَّات حتى وإن كانت النتائج المتوصّل إليها لا تُثبت صحة تلك الفرضيّات التي حملته وهنًا على وهنٍ.

إذن: ينبغي على الباحث أن يبيّن الأسباب التي دفعته إلى تحديد موضوع بحثه واختياره، والأهداف التي يسعى إليها، من أجل تبيان القضيَّة التي تربطه بالموضوع؛ فإذا كانت القضيَّة خاصَّة بالباحث، أو ذوي العلاقة به (الذين يتأثّر بهم عاطفةً، أو مصلحةً) فإنَّ الموضوع قد يتأثّر بأنانيَّة الباحث بدرجة تزيحه عن الاتجاه الموضوعي، ما يجعله منحرفًا في دائرة النسبيَّة، أمَّا إذا تحرّر الباحث من سيطرة الأنانيَّة فيكون باحثًا موضوعيًّا تجاه ما حدّده من أهدافٍ وفرضيَّاتٍ.

---

[27] الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي. المجلد الأول، الطبعة الأولى، 1986م، ص 803.

[28] المصدر السابق، ص 804.

ولأنَّ على المستوى البشري لا يُمكن الخروج عن دائرة النسبيّة؛ لذلك فالبحث العلمي في بعض الأحيان يتأثّر سلبًا وإيجابًا بالمكان، كما يتأثّر بقواطع خماسي تحليل القيم، فإذا قاس الطبيب مثلًا: ضغط الدّم لإنسان ما على قمّة جبل مرتفع جدًّا، وقاسه له على مستوى سطح البحر، ثمَّ قاسه تحت سطح الماء فمن دون شكّ سيلاحظ الطبيب اختلافًا في ضغط الدّم للحالة نفسها، وفقا للآتي:

1 . في حالة ارتفاع.

2 . في حالة انخفاض.

3 . في حالة اتزان واعتدال.

4 . في حالة ميل للانخفاض.

5 . في حالة ميل للارتفاع.

إذن: من الموضوعيَّة أن يراعي الباحث أثر الظَّرف المكاني على الموضوع قيد البحث، ويجب أن يراعي أيضًا الظَّرف الزَّماني على تحليل الموضوع، وتفسير نتائجه؛ حتى لا يقيِّم موضوعًا ما وقع في الزَّمن الماضي بنظرة زمن اليوم؛ ولذا فلكلّ زمن ظروفه الخاصَّة التي تميِّزه عن غيره من الأزمان؛ ولذلك تختلف معطيات الزَّمان من وقت لآخر، مما يحث الباحثين على الالتزام بالتحليل الموضوعي للفعل، أو السُّلوك، أو الظَّاهرة في زمان حدوثها، مع مراعاة المتغيِّرات التي استجدّت عليها، والتي أثّرت على الحياة الحالية بشكلٍ أكثر أو أقلّ سلبيّة من الزَّمن الماضي؛ فعلى سبيل المثال: الزَّمان الذي ظهر فيه سقراط، وفلسفته يختلف عن زمان الفارابي، وزمنهما يختلف عن زمان الثّورة الفرنسيّة، ويختلف عن زمن الثّورة البلشفيّة، ويختلف أيضًا عن زمن سقوطها؛ ولذا فلكلّ زمان معطياته ومتغيّراته حتى وإن كانت الأفكار بينهما متصلة؛ ولهذا عبر الزَّمان تتغيّر حياة المجتمعات وتتطوّر وتتبدّل، أو تتقدم.

وبناء عليه: ينبغي للأفكار أن تُحلّل وفق معطياتها في الزَّمان الذي وقعت فيه لا بمنظور الوقت الحاضر الذي تختلف ظروفه ومعطياته عن ظروف الزَّمان الماضي ومعطياته، وإذا كان التحليل من أجل المقارنة الموضوعيَّة؛ فينبغي ألّا تُهمل الإيجابيات التي ظهرت في أيّ زمن ماضٍ، أو حاضرٍ.

إذن: عند تحليل المعلومات والبيانات بموضوعيَّة ينبغي أن يراعى الموضوع من حيث تأثير السَّابق على اللاحق، وتأثير اللاحق على السَّابق، فإذا كان الموضوع على سبيل المثال هو المدينة الفاضلة، فإنَّ تحليل مضمون هذا الموضوع يتطلّب عدم الإغفال عمّا حدث في الماضي بهذا الخصوص، مما يجعل العودة إليه عودة حميدة؛ ولذا فالبحث في قضايا المدينة الفاضلة يستوجب العودة إلى ذلك الماضي البعيد الذي تتأصّل فيه أفكار المدينة الفاضلة، مما يجعل العودة إلى زمن: سولون، وسقراط، وأفلاطون، والفارابي، وابن خلدون ضرورة علميَّة وبحثيّة من أجل ربط اللاحق بالسَّابق، أو من أجل ربط السَّابق باللاحق، من خلال ربط الآراء التي طُرحت عن المدينة الفاضلة، بالآراء التي تُطرح في الزَّمن الآن[29].

وعليه:

ينبغي للمضمون أن يحلل تحليلًا موضوعيًّا، لا بتركيب المقدِّمات المتضمِّنة لنتائج المنطق الأورسطوطاليسي التي تفتقد في بعض الأحيان إلى المصادق، كما هو حال القضية الآتية:

. كلّ الحيوانات تخاف الأسد.

. واللبؤة حيوان.

. إذن: اللبؤة تخاف الأسد.

[29] عقيل حسين عقيل، سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، دار ألجا، مالطا، 1997م، ص 89 . 158.

هذه النتيجة لا مصادق لها؛ لأنَّ الحيوانات تخاف الأسد، إلَّا اللبؤة فإنَّها لا تخافه، بل تعاشره بودٍّ؛ حتى تنجب أشبالًا تكون من بعد أُسودًا عظيمة بعاطفة اللبؤة.

ولأجل الموضوعيَّة ينبغي أن يكون تحليل مضمون المعلومات بالمثبت لا بالمتوقَّع؛ لأنَّ المتوقَّع احتمالي شكّي، أمّا المثبت فيقيني؛ فعند تحليل مضمون القضايا العلميَّة يكون الاستشهاد بالمثبت لا بما يحتاج إلى إثبات؛ فعلى سبيل المثال: البرد، والحر، والمطر، والزلازل، والزواج، والطلاق مثبتات، ولكن هل غدًا سيهطل المطر، أو يكون الجو باردًا، أو حارًّا؟ وهل غدًا سيحدث زواج أو طلاق؟ كلّ هذه تحتاج إلى إثبات بالمثبت.

إنَّ التحليل الموضوعي هو تحليل مفتوح غير مقفل؛ لأنَّه قابل للجديد مما يجعل أحكامه غير مطلقة، ولا نهائيّة إلّا بالمثبت؛ ولذلك لم يضع التحليل الموضوعي سقفًا للتفكير الإنساني المبدع؛ لأنَّ الأحكام المطلقة في الزَّمان الحاضر قد تقع في شكّ الزَّمان المستقبل، وأنَّ ما نصل إليه اليوم من نتائج، واكتشافات لم تكن نهاية المطاف العلمي، بل إنَّها استمرارية لِمَا سبق، ونقطة انطلاق لِمَا قد يقع من إبداع، واكتشاف، واختراع بالبحوث العلميَّة الجادة؛ فالتحليل الموضوعي للمضمون لا ينبغي أن توضع أمامه إشارة قف، بل يُفسح المجال أمامه من أجل اكتشاف العلاقات بين المتغيّرات التي يؤثِّر في الموضوع؛ ومن ثمَّ لا يجب أن توجد كلمة قف، أو ممنوع في قاموس التحليل العلمي، حتى وإن قبل بها القاموس السياسي.

لقد اعتقد بعض الباحثين الاجتماعيين في الموضوعيَّة لدرجة أنّهم وصفوها بأنَّها المثال الذي لا يساويه مثال في المصادق، حتى ظنَّنا أنَّ الموضوعيَّة هي البيت الذي لم يسكنه الإنسان بعد، نتيجة شكّ البعض في الإنسان، وثقتهم في البيت (الموضوعيَّة). وهنا نتساءل:

هل يحق لنا في الوقت الواحد أن نشكَّ في الإنسان، ونثق في الموضوعيَّة؟

إذا كانت الإجابة بنعم؛ فإنَّ ذلك يعني أنَّ الموضوعيَّة لا ترتبط بالإنسان على الإطلاق؛ ولهذا لم تكن صفة إنسانيّة، ولا علاقة لنا بها، ومن ثمَّ سقطت اشتراطاتها عنّا، وإذا كانت الإجابة بلا؛ فإنَّ ذلك يعني لا ثقة في الموضوعيَّة من غير الإنسان؛ ولهذا لا يمكن أن يكون الإنسان موضوعيًّا إذا لم توضع الثِّقة فيه وتُغرس.

وعليه: عندما تكون الثّقة قد غُرست في الإنسان لا يمكن أن تكون الموضوعيَّة على حسابه، بل إنَّها تكون من أجله.

الإنسان كما سبق أن ذكرنا هو الذي خلقه الله في أحسن تقويم (في أحسن صورة وجوهر) له مشاعر وأحاسيس وقيم خيّرة، تستوعب العرف والدين فتشكِّل الشخصيَّة الموضوعيَّة، وإذا كان الأمر كذلك؛ فهل الموضوعيَّة تعني: أن يتخلّص الإنسان من دينه، وعرفه، ومن قيم أمَّته لكي يوصف بالموضوعيَّة؟ يرى البعض أنَّ ذلك صوابٌ من باب الأمانة العلميَّة، وكأنَّهم يقولون له: انسلخ عن كلِّ ما فيه خصوصيّة لك لكي تصبح إنسانًا عالميًّا، وكأنَّ العالمية ضد التمسّك بالقيم الحميدة التي تحتكم المجتمعات إليها، ولكن لا عيب أن يتمسّك الإنسان بقيم أمّته التي تشكّل كبرياءها، وتظهر تقديره لها، بل العيب أن يتمَّ الانسلاخ عنها في مقابل منفعة خاصّة أو مصلحة مؤقّتة.

ومن الموضوعيَّة ألّا يغفل الباحث عن استطلاع الدراسات السَّابقة التي تصله بلغة الماضين، وتراثهم القيمي، وأساليب حوارهم، وانساقهم التنظيمية، وتمكّنه من إيجاد مكانة لبحثه ليحلّ محله بين البحوث التي سبقته بجهود الآخرين، وليقارن بين أثر المتغيرات على الموضوع بفارق الظَّرف الزَّماني والمكاني.

وبما أنَّ غرس الثقة العلميَّة والموضوعيَّة يتطلَّب أخذ المعلومات من مصادرها، وأهم المصادر في العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة هو الإنسان، إذن: من الموضوعيَّة أن نثق في الإنسان، وهذا لا يعني أنَّ كلّ ما يقوله الإنسان دائمًا صوابٌ، بل ما يقوله يحتاج إلى التأكّد من مصداقيّته حتى وإن كان صادقًا.

وبما أنَّ التحليل العلمي يعتمد على نظريَّات، وقوانين، ومعطيات، وفلسفات بها تُحلّل القضايا وتُفسّر الظّواهر، إذن: نستطيع القول: إنَّ الموضوعيَّة هي مستوى قيمي لإظهار الحقيقة؛ ولهذا لا يمكن أن يكون بُحّاثنا مبدعين دون أن يسعوا إلى إظهار الحقيقة بموضوعيَّة، أو دون أن يتركوا لنا بصماتهم العلميَّة التي فيها ما يُظهر قدراتهم وطاقاتهم المبدعة.

ولهذا؛ فالمجتمعات الراقية تفسح مجالات وخيارات متنوّعة لبحّاثها؛ كي يتركوا بصماتهم العلميَّة التي تحدث لهم النُّقلة من المستوى الأقلّ إلى المستوى الأعلى صناعة، وتقنيةً، وقيمًا، وفضائلٌ وهكذا تُسجل البراءات العلميَّة، وتمنح لمن ترك بصمة بما أضافه جديدًا في ميادين العلوم، والمعارف التطبيقية، والاجتماعيَّة، والإنسانيَّة.

إذن: في مثل هذه الحالة، لا يمكن أن يتجرّد الموضوع عن دور الباحث، وإذا تجرّد عن دور الباحث كان موضوعًا بلا بصمة، والموضوع بلا بصمة كالشخصِ بلا هويَّة، وعندما يكون كذلك يصعب التعرُّف عليه، وعلى ميزته العلميَّة والإنسانيَّة؛ ولهذا لا يمكن أن تتحقّق الإبداعات بمنعزل عن بصمات المبدع؛ ولذا فالموضوعيَّة لا تعني أن يتجرّد الباحث عن موضوع بحثه، بل ينبغي أن تكون بينهما وحدة حتى لا يَطمِس الموضوع ذات الباحث، ولا تسيطر أنانيَّة الباحث على الموضوع، وتظهر على حسابه.

وعليه: لا يمكن أن يكون الباحث موضوعيًّا وهو متخلّص مما يميّزه عن غيره من قدرات، واستعدادات، وميول، واتجاهات، وقيم اجتماعيَّة، وفضائل إنسانيّة؛ ولهذا من غير الممكن أن نحكم على الأفراد بأنَّهم متساوون موضوعيًّا في القدرات، والاستعدادات، والمواهب، والميول، والرغبات.

إذن: لو دَرَسَ أحد البحَّاثة حالة فرديَّة لموضوع الانحراف (الميول من الذَّاتيَّة إلى الأنانيَّة)، وكان الباحث على خُلق عظيم، والمنحرف وللأسف لا أخلاق له؛ فهل من الموضوعيَّة أن يتخلّص الباحث من قيمه الحميدة وفضائله الخيِّرة التي تفيد في التحليل،

والتشخيص، والعلاج من خلال المواعظ الحسنة ذات الأثر الموجب على نفس المبحوث (المنحرف)؟ أم ينبغي للباحث أن يعود إليها، ويستجمع منها كلّ ما يفيد الإصلاح؟

أقول:

إذا انسلخ الباحث عن قيمه التي بها يعتزّ إنسانيًّا واجتماعيًّا، فإنَّ ذلك يعني لا وجود لفارق قيمي بين الباحث السويّ، والمبحوث المنحرف عن قيم المجتمع الحميدة، وفضائله الخيّرة؛ ولأجل الموضوعيَّة ينبغي أن تكون هناك وحدة بين الباحث، وموضوع البحث، ومن الموضوعيَّة ألّا يتجرّد الباحث من قيمه الموضوعيَّة التي تمكِّنه من المعرفة الواعية (المسئولة).

وعليه: فإنَّ الموضوعيَّة مستوى قيمي يرتبط بالموضوع الذي يأخذ صفته أو خاصيّته من الموضوع، والباحث الموضوعي هو الذي يلتزم بالموضوع في أثناء الدِّراسة، والتحليل، والتشخيص، واستخلاص النتائج؛ فإذا سادت الموضوعيَّة بين الباحثين، تصبح الموضوعيَّة ظاهرة علميَّة يسودها المنطق بين الباحثين والمبحوثين، أو بينهم ومواضيع البحث، وفي المقابل إذا سادت الأنانيَّة بين الباحثين أصبحت ظاهرة، وإذا سادت الذَّاتيَّة على حساب الموضوع كانت هي الأخرى ظاهرة، وهكذا عندما تسود الظَّاهرة بشخصية الباحث الانسحابيَّة أو المنطقيَّة.

ولأجل معرفة أهميَّة الموضوعيَّة والمخاطر المترتبة عليها أتساءل:

1 . هل الالتزام بإشارة قف، أو الالتزام عندها يعدُّ موضوعيَّة، أم لا يُعدُّ موضوعيَّة؟

2 . هل الالتزام بمضمون كلمة ممنوع يُعدُّ موضوعيَّة، أم أنَّه لا يعدُّ كذلك؟

3 . هل التقيّد بالإجابة عن الأسئلة التي تتطلّب إجابة بـ(نعم) أو إجابة بـ(لا) تعدُّ موضوعيَّة أم أنَّها لا تعدُّ كذلك؟

4 . هل الالتزام بالقانون يُعدُّ موضوعيَّة، أم أنَّه يعدُّ خروجًا عنها؟

5 . هل الالتزام بالأخلاق يُعدُّ موضوعيَّة، أم لا يعدُّ التزامًا موضوعيًّا؟

6 . هل الالتزام بالدّين يعد موضوعيَّة، أم أنَّه لا يعدُّ موضوعيَّة؟

7 . هل الالتزام بطاعة الوالدين يعدُّ موضوعيَّة، أم أنَّه لا يعدّ كذلك؟

8 . هل الالتزام بسياسة الدَّولة يعدّ موضوعيَّة، أم لا موضوعيَّة؟

إنَّ الإجابة عن هذه الأسئلة متروكة للجميع؛ لأنَّ الإجابة عليها قد تقودنا إلى الحديث عن حياة الفطرة (التي فطر الإنسان عليها)، وهي الحياة غير المنتظمة برؤانا واشتراطاتنا وقوانيننا؛ لانتظامها في فلك لا يوجد فيه فعل الأمر، ولا كلمة التحريم والتجريم؛ لأنَّها الحياة المترتّبة على الخلق، لا الأخلاق، وهذه هي حياة الفطرة ونواميسها الطبيعية.

أمَّا الحياة الإنسانيَّة التي ارتضاها الله لخلقه فهي التي نقلت البشر من حياة الطبيعة إلى حياة الفضائل الإنسانيَّة، وحياة القيم الاجتماعيَّة، إنَّها حياة ما يجب، وما لا يجب، حياة المقبول والمرفوض، وحياة الامتداد، والحركة والسّكون، إنَّها حياة الدّولة المتواضعة التي تأسّست على العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، وكذلك الدّولة المرنة التي تأسست على استيعاب الآخر بإرادة وبكلِّ شفافيّة، وكذلك الدّولة الخشنة التي تأسّست على القوات المسلحة، وهراوات البوليس التي أظهرت الحكومات المحكومة بقوانين التجارة العالمية، والبنك الدّولي، مما جعلها مضطرة إلى تجنيد البشر ضد البشر، وترويضهم إلى درجة أنَّهم أصبحوا يتظاهرون ويطالبون بالقوانين التي تحدّ من سلطتهم وحريّتهم تحت عنوان من أجل الاستقرار، أو من أجل الدّيمقراطيَّة التي لم يتمكَّن المواطن من ممارستها.

وعليه: من حقّ البعض أن يتساءل ويستفسر؛ من أجل أن يتدبّر ويعرف الحقيقة، ويميّز بينها وبين المشيئة؛ ليؤمن عن بيّنة، أو يكفر عن بيّنة؛ ولهذا من الصّعب أن يستوعب البعض الدّلالة المفهوميّة لكيف كنا بشرية، ولِمَ لمْ نستمر وأصبحنا إنسانية؟!

ولتقديم مفاتيح للبحث في هذا التساؤل، قال تعالى: {أَنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ}[30]

يُفترض بعد قراءة هذه الآيات الكريمة نكون قد عرفنا الإجابة عن الأسئلة السَّابقة، أو عرفنا مؤشراتها الموضوعيَّة، وإذا لم نعرف بعد الإجابة عنها أو عن بعض منها نعيد طرح السؤال السَّابق:

هل الالتزام بالقانون يعدُّ من الموضوعيَّة، أم إنَّه قيدُ عليها؟ ولكي أجيب ينبغي أن أحدد مضمون هذا النصّ الاستفساري؛ وذلك من خلال تحديد عناصر استصدار القانون، ومن أجل من يصدر القانون؟

العناصر الأساسية هي:

الحاكم: وهو الصادر والمقرر للقانون (فرد، أو حزب، أو برلمان، أو مجلس، أو هيئة، أو أسرة، أو قبيلة، أو شعب)

المحكوم: وهو المنفَّذ عليه القانون.

الوسيلة: وهي المنفذة للقانون باعتبارها أداة الحاكم.

[30] الذاريات 15 . 23.

البحث الموضوعي في هذا التساؤل لا يخرج عن دائرة النسبيّة؛ فبالنسبة إلى الحاكم يُعدّ القانون تشريعًا لدعم الحرّيّة، ويُعدُّ الالتزام به هو عين الموضوعيَّة.

وبالنّسبة إلى المحكوم يُعدُّ القانون قيدًا على الحريّة، ومن الموضوعيَّة ألَّا يتمَّ الالتزام به.

أمَّا بالنّسبة إلى الوسيلة لا رأي لها إلّا من خلال رأي الحاكم، الرأي الذي تعدُّه الوسيلة مكمن الموضوعيَّة؛ وذلك لأنَّ تقييمها في مُعظم الأوقات يكون متأثرًا بالمصلحة التي من خلالها تفشّى في النظام ما تفشّى من مظالم، ومفاسد، أو مكارم وإصلاحات.

وعليه: مازال السؤال يُطرح:

هل طاعة القانون تُعدّ موضوعيَّة واجبة التقدير، أم إنَّها لا تستوجب ذلك؟

بناء على ما سبق ذكره: تكون لهذا السؤال ثلاثة مفاهيم (إجابات) مختلفة الدّلالة، هي:

1 ـ بالنسبة إلى الحاكم طاعة القانون موضوعيَّة، ويجب أنْ يطاع بالإرادة أو بغيرها.

2 ـ بالنّسبة إلى المحكوم الذي لم يشارك في إقرار القانون لا يعتبر الموضوعيَّة بطاعة القانون، بل يعتبرها في مخالفته.

3 ـ بالنّسبة إلى الأداة المنفِّذة للقانون ليس لها خيار إلّا أن تقول: إنَّ الموضوعيَّة هي في طاعة القانون، وعندما تسنح الفرصة لها بأنْ تقول آراءها بإرادة قد تتحرّر من هذا القيد وتقول الحقّ بموضوعيَّة.

وعليه: من يسنّ القوانين، ويصدرها بوعي يطيعها راضيًا، ومن ثمَّ فمن الموضوعيَّة لا ينبغي لواضع لها أن يخالفها، ومن يخالفها يعاقب موضوعيًّا، لإخلاله بشروط التعاقد

القانوني التي التزم بها كواجب ينبغي أن يؤدّى، ومسئولية يجب تحمّلها؛ ولهذا تكون الدساتير والقوانين المنفّذة لها شِرعةً ومِنهاجًا.

التحليل الإحصائي وتطبيقات خماسي تحليل القيم

في معظم الدّراسات العلميَّة، والاجتماعيَّة، والإنسانيَّة الحديثة، يعتمد البحَّاث على منهج توثيقي لإظهار نتائج الدّراسات في صورة حقائق عدديّة، ورسومات بيانية ملخّصة لمجمل المستهدف الذي يسعى الباحث لإبرازه، مما جعل علم الإحصاء أداة مهمّة متاحة للبحّاث من أجل إظهار الحقائق والنتائج بشكل بسيط، وغير قابل للتحيّز، وجعل خماسي تحليل القيم أداة مهمّة وميسّرة للبحّاث بغرض إظهار الحقائق، وعرضها، وإقرار الأحكام عليها.

لقد تجاوز مفهوم الإحصاء المعنى اللغوي المباشر الذي يفيد عدِّ الأشياء وحصرها فقط إلى معنى علم معرفة الأرقام، وطرق تصنيفها، وأساليب استخدامها.

فالإحصاء: Statistics هو العلم الذي يهتمّ بجمع البيانات المتعلّقة بالظواهر المدروسة، وترتيبها، وتبويبها في جداول تلخيصيَّة، ووضعها في رسومات بيانية متنوِّعة؛ بغرض تحليلها باستخدام القواعد الرّياضية الملائمة لها؛ حتى يتسنّى للباحث الوصول إلى القرار المناسب بطريقة مجرَّدة، ونزيهة.

وإحصائيًّا يمكن تقسيم البيانات إلى قسمين رئيسيين:

1- بيانات كمّية Quantitative Data: وهي البيانات التي يمكن جمعها على هيئة أرقام تمثّل الظَّاهرة المدروسة، مثل: أعداد الأشخاص، الأعمار، الأوزان، السّرعات وغيرها. وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:

أ- بيانات منفصلة Discrete Data: وهي البيانات التي يمكن وضعها في صورة أعدادٍ صحيحة فقط، مثل: أعداد الطَّلبة في الفصل الدراسي، الأشجار المثمرة في مزرعة، المرضى في مستشفى وغيرها.

ب- بيانات متَّصلة Continuous Data: وهي البيانات التي تأخذ أعدادًا صحيحةً وكسريةً معًا، مثل: أوزان المواليد، أطوال اللاعبين، درجات الحرارة وغيرها.

2- بيانات وصفيّة Qualitative Data: وهي تلك البيانات التي لا يمكن وضعها على صورة أعداد، بل صفات، وأسماء تمثلها، ومنها ما هو قابل للترتيب مثل: المستوى الدراسي للأفراد، وتقديرات الطَّلبة في الامتحان، والحالة الاقتصاديَّة للأسر وغيرها، ومنها ما هو غير قابل للترتيب مثل: الألوان المفضّلة للأشخاص، أنواع الفواكه، الأسماء وغيرها؛ هذا وقد أضاف خماسي عقيل لتحليل القيم صفات ذات دلالات سلوكيّة تمكّن البحَّاث من إصدار أحكام غير منحازة على اتجاهات وقيم المبحوثين التي تأخذ صفاتها بناء على مقاييس النزعة المركزية، والتشتت المتماثلة مع قطاعات الخماسي.

وعليه:

لا يقتصر علم الإحصاء على التعامل مع البيانات الكميّة فقط رغم كونها الأكثر شيوعًا، واستخداما في الدراسات العمليَّة، بل يمكن استخدامه في الدّراسات الإستبيانيَّة، والظواهر التي تكون الإجابة المتحصل عليها ممثّلة في: (نعم، لا، أحيانًا، غالبًا) وغيرها من التعبيرات التي يستعملها البحَّاث للحصول على إجابات تمثل وجهات نظر المبحوثين في الظَّاهرة المدروسة.

كما أنَّ للتطوّر الهائل الذي يشهده العالم في مجال الحاسوب وطرق استعماله أثرًا كبيرًا في الدفع والرّقي بكلِّ العلوم التي على رأسها الإحصاء؛ إذ وفّرت الكثير من هذه البرمجيّات الفرصة للمختصّين، وغير المختصّين للاستفادة من التطبيقات للمعادلات، والاختبارات الإحصائية دون التعامل معها مباشرة، والحصول على نتائج دقيقة في أزمنة قياسية.

ومع أنَّنا لسنا بصدد ذكر كلّ البرمجيّات المتاحة للبحّاث في هذا المجال والتفاضل فيما بينها؛ وذلك لاختلاف طبيعة استخدام كلّ منها، فإنَّه من ضمن البرمجيات الحديثة

والواسعة الاستخدام في مجال الدراسات الإنسانيَّة برمجية (SPSS) التي تعني: برمجيّة إحصائية للعلوم الاجتماعيَّة (Statistical Package for Social Science) التي تمتاز بسهولة إدخال المعلومات إليها، كما أنَّها تحتوي على عدد كبير من التطبيقات، والاختبارات الإحصائية التي يحتاجها البحَّاث لمعالجة البيانات فضلًا عن التنوّع الكبير في الرّسومات البيانية المتاحة، والجداول التلخيصيَّة التي يمكن دمجها وإضافتها إلى العديد من البرمجيات الأخرى، مما يجعل اختيارنا لهذه البرمجية موافقًا لخماسي عقيل لتحليل القيم، منسجمًا مع التطوير الذي أضافه الخماسي على هذا التصنيف الذي أظهر استقراءات تقييمية جديدة للاتجاهات، والقيم، والأفعال والسُّلوك.

وعليه: لقد تمّ تطبيق الخطوات الثّلاثة السَّابقة الذّكر على تحليل البحث الذي أجريناه على مجتمع طلبة الدّراسات العليا بجامعة الفاتح قسمي: الخدمة الاجتماعيَّة والاقتصاد الزّراعي، وبالتّالي فإنَّ النتائج المتوصّل إليها تخصّ القسمين المذكورين دون أن تعمّم النتائج البحثيَّة على آخرين كما هو الحال عند دراسة العيّنات بمختلف أنواعها، وطرق اختيارها التي تتيح للباحث مجالات متعدّدة في التطبيقات الإحصائية، وبالتّالي استخدام نظرية التقدير للتعرّف على النتائج التي تتعلّق بمجتمع البحث، أمّا فيما يتعلّق بدراسة المجتمع ككلّ فإنَّ البحث الذي أُجري على طلبة قسمي الخدمة الاجتماعيَّة والاقتصاد الزراعي يعدّ أنموذجًا لائقًا في مجالات البحث العلمي التي تمّ تحليلها وفقا للآتي:

أوَّلًا، تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة:

يتكوّن مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة من اثنتي عشرة قيمة وستين بديلًا قيميًّا، ويحتوي هذا المجال على العلائق القيميَّة المكوّنة للشخصيّة الاجتماعيَّة التي لها حقوق ينبغي أن تؤخذ، وواجبات يجب أن تؤدَّى، ومسؤوليات يجب أن يتمّ تحمّلها.

إنَّ مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة مجال بنائي يكوّن الشخصيَّة الاجتماعيَّة المتفاعلة والمتعاونة كلما تمَّ تشرب هذه القيم بإرادة، ومعرفة واعية، وإذا لم يتمّ ذلك بإرادة فإنَّ السُّلوك المناقض للبناء قد يكون هو سلوك الصدارة؛ ولذا فإنَّ التفاعل الموجب الذي تنتجه الاثنتا عشرة قيمة هو الذي يقوّي عاطفة الانتماء والرّوابط القيميَّة الاجتماعيَّة بين الأفراد، والجماعات، والمجتمعات، ويجعل الضمير (نحن) هو السائد بينهم بدلًا من الضمير (أنا) الذي في كثير من الأحيان يؤدِّي إلى الصّدام والفرقة، ويحتوي مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة على الآتي:

1 . علائق قيميّة طبيعيّة: كالعلاقة الأسرية، والعلاقة العائلية، والعلاقة القبلية، وعلاقة الأمّة التي تكوّن الذَّات العامَّة المشتركة للأفراد والجماعات، وتغرس في نفوسهم عاطفة الحبّ، وروح الانتماء.

2 . علائق قيميّة ضروريّة: كالعلائق بين رفاق العمل، ورفاق الحرف والمهن، ورفاق التعليم والتعلّم، وهذه العلائق قد تكون بين بني الأمّة، أو مع الآخرين؛ فعندما تكون بين أبناء الأمّة، أو الوطن تحتويها عاطفة الأصل والانتماء، وعندما تكون مع الآخرين تحتويها علاقة المهنة وعاطفتها المؤقتة.

3 . علائق قيميّة اختياريّة: كالعلاقة مع رفاق المناشط الرياضية، والفنية، والمسرحية، والموسيقية، والثقافيَّة، أو رفاق الحفلات والرّحلات السياحيّة، وكذلك عندما تكون هذه العلائق الاختيارية بين أفراد الأمّة وجماعاتها فإنَّ عاطفة الأصل والانتماء هي التي تسودها، وعندما تكون مع الآخرين تحتويها علاقة المناشط المتنوِّعة، وعاطفتها المؤقتة.

وبإسقاط خماسي عقيل لتحليل القيم على مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة نلاحظ أنَّ اختيارات المبحوثين قد تتوزَّع على القطاعات الخمس للخماسي، وقد تتمركز

على قطاع واحد، وقد تتشتت على بعض منها كما هو الحال مع مقاييس النّزعة المركزيّة المستخدمة في الجدول (رقم 1).

تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية					
	N	الوسط	لوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	الالتواءات
علاقة المجتمع الإنساني	35	4.17	5.00	5	1.20	1.432-
علاقة الأمّة	35	4.00	4.00	5	1.03	-.859
علاقة الوطن	35	3.86	5.00	5	1.42	-.588
علاقة المجتمع المحلّي	35	3.66	4.00	5	1.30	-.324
علاقة الأسرة	35	4.31	4.00	4	0.68	1.084-
العلاقة الزوجيَّة	35	4.91	5.00	5	0.28	3.094-
علاقة الأخلاق	35	4.57	5.00	5	0.85	1.760-
علاقة الكرم	35	4.20	4.00	4	0.76	-.359
علاقة البخل	35	2.23	1.00	1	1.65	0.743
علاقة الصداقة	35	3.94	3.00	3	1.06	-.040
العلاقة بالجنس الآخر	35	3.74	5.00	5	1.44	-.581

علاقة السُّلوك الاجتماعي	35	4.51	5.00	5	0.51	-.060

الجدول رقم (1)

الجدول السَّابق يبيّن بعض المقاييس الإحصائية التي تصف القيم الاجتماعيَّة الاثنتي عشرة، إذ دلّت استمارات الاستبيان على مشاركة الجميع في الإجابة عن كلّ العلائق الاجتماعيَّة، وأنَّ المتوسط العام لأوزان القيم الناتجة من مجموع القيم على عددها كما هو مبين بالمعادلة رقم (1) هو 4.0083 والوسيط الناتج من متوسط العددين اللذين في المنتصف بعد ترتيب البيانات تصاعديًا، أو تنازليًّا هو 4.5، كما أنَّ المنوال الدَّال على القيمة، أو الصّفة الأكثر تكرارًا، أو انتشارًا للعلائق الاجتماعيَّة كان 5، أي: إنَّ الاختيارات حسب خماسي تحليل القيم كانت موضوعيَّة باعتبار أنَّها تكررت ثمان مرات من مجموع المجال العلائقي للقيم الاثنتي عشرة؛ إذ يمكننا القول: إنَّ مجتمع الدِّراسة كان في العموم على المستوى القيمي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في اختياراته للبدائل القيميَّة بالرّغم من وجود بعض الاختلافات القليلة في نتائج الأوزان حسبما دلّت عليه نتائج الانحراف المعياري للعلائق المنفردة، وكذلك بحسابنا لقيمة الانحراف المعياري المعدّل، أو التجميعي من قيم الانحرافات المعيارية السَّابقة؛ وذلك باستخدام المعادلة رقم (2) فكانت 1.0889، كما نلاحظ أنَّ غالبية الالتواءات سالبة القيم مما يدلّ على أنَّ الاختيارات تميل إلى التجمع ناحية الأوزان العالية موافقة بذاك قيم النزعة المركزية التي هي الأخرى تميل إلى القيم العالية (الأوزان الكبيرة) أيضًا.

المعادلة رقم (1)

$$\sigma_p^2 = \frac{\sum_{i=1}^{n}(N_i - 1)\sigma_i^2}{\sum_{i=1}^{n} N_i - N}$$

المعادلة رقم (2)

$$\sigma_p^2 = \frac{(N_1 - 1)\sigma_1^2 + (N_2 - 1)\sigma_2^2 + ... + (N_n - 1)\sigma_n^2}{N_1 + N_2 + ... + N_n - N}$$

وبملاحظتنا للجدول (رقم 1) نجد أنَّ اختيارات طلبة قسمي الخدمة الاجتماعيَّة والاقتصاد الزّراعي لقيمة الكرم كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في حين كانت اختياراتهم لقيمة البخل، على مستوى (أنانيَّة)، وهنا قد يظن البعض أنَّ للتناقض وضوحًا في العلاقتين في اختيارات الطَّلبة، أي: كيف يكون الإنسان كريمًا، وفي الوقت ذاته بخيلًا؟

أقول: في دائرة الممكن كلّ شيءٍ ممكن، ولكن في هذه النتيجة كان الانسجام والاتفاق الموضوعي في اختيارات الطَّلبة بما يُثبت أنَّهم كرماء، ولا علاقة لهم بالبخل مقارنة بقيمة الكرم؛ وذلك لأنَّ معظم اختيارات الطَّلبة في قيمة الكرم كانت متمركزة على البديلين (علاقة الإنسان بالكرم هي علاقة عطاء، وعلاقة إحسان) وفي ذات الوقت كانت اختياراتهم لقيمة البخل متمركزة على البديل (علاقة الإنسان بالبخل علاقة مرض)، وهذه نتيجة موضوعيَّة تدلُّ على أنَّ علاقة الطَّلبة قيد البحث بالكرم هي علاقة (قويّة) في مقابل علاقتهم بالبخل هي علاقة (ضعيفة جدًّا)؛ ولهذا فهم إيجابيون مع الإيجابي، وسلبيون مع السلبي، (إيجابيي العلاقات مع قيمة الكرم، وسلبيي العلاقات مع قيمة البخل).

وبمشاهدة الشكل (رقم 1) الذي تمّ حسابه من الجدول (رقم 1) نلاحظ أنَّ 50% من وسيط اختيارات الطَّلبة كانت (موضوعيَّة)، ثمَّ يليها في الاختيارات (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وبقيّة الاختيارات كانت موزعة تقريبًا بالتساوي على (الأنانيَّة والذَّاتيَّة)، أمَّا (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) فلم تظهر على قطاعات خماسي تحليل القيم، وذلك لانعدام اختيارات الطَّلبة للبدائل القيميَّة الدالّة على القطاع الخامس من الخماسي.

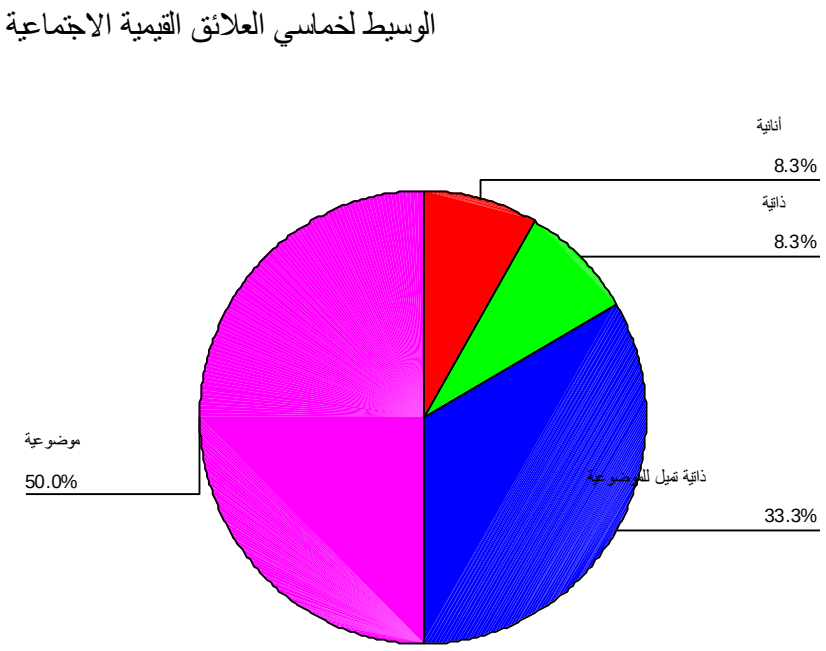

الشكل رقم (2)

وبمشاهدة الشكل (رقم 2) نلاحظ أنَّ وسيط (الموضوعيَّة) قد تكرّر ست مرات من مجموع اثنتي عشرة قيمة؛ ولذا فإنَّ 50% من اختيارات الطَّلبة موضوعيَّة، وهذا يعني أنَّ هذه الاختيارات كانت عقليَّة ومنطقيَّة، وقد تكرر وسيط (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) أربع مرات، ووسيط (الذَّاتيَّة والأنانيَّة) تكررا مرة واحدة فقط، ولم يظهر وسيط ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة على قطاعات الخماسي؛ إذ انعدمت اختيارات الطَّلبة للبدائل القيميَّة الدَّالة على ذلك.

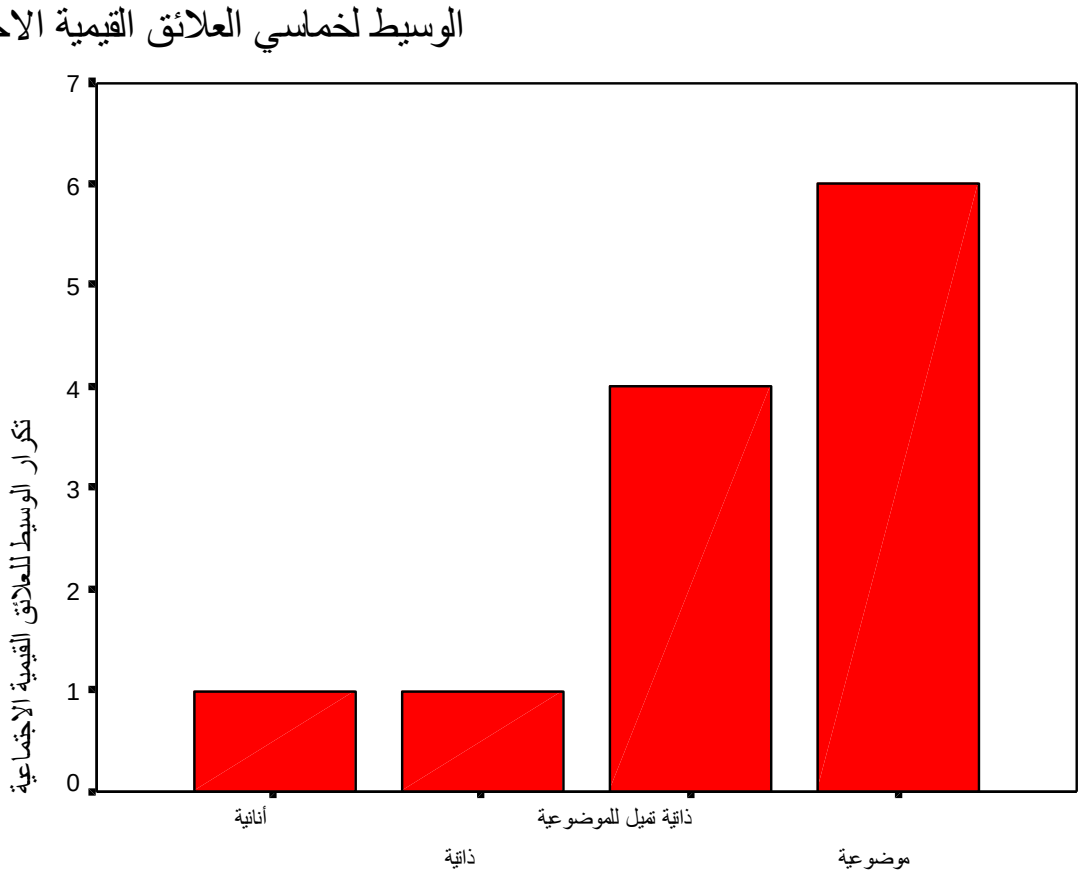
الوسيط لخماسي العلائق القيمية الاجتما
تكرار الوسيط للعلائق القيمية الاجتماعية
7
6
5
4
3
2
1
0
أنانية
ذاتية تميل للموضوعية
ذاتية
موضوعية

الشكل (رقم 3)

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الاجتماعيَّة وفقًا لمتغير التخصص

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص							
	قسم الخدمة الاجتماعيَّة				قسم الاقتصاد الزراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة المجتمع الإنساني	4.14	5.00	1.25	22	4.23	5.00	1.17	13
علاقة الأمّة	3.86	4.00	1.04	22	4.23	5.00	1.01	13
علاقة الوطن	3.77	5.00	1.54	22	4.00	5.00	1.22	13
علاقة المجتمع المحلي	3.59	3.50	1.37	22	3.77	4.00	1.24	13
علاقة الأسرة	4.36	4.00	0.73	22	4.23	4.00	0.60	13
علاقة الزوجيَّة	4.95	5.00	0.21	22	4.85	5.00	0.38	13
علاقة الأخلاق	4.36	5.00	1.00	22	4.92	5.00	0.28	13
علاقة الكرم	4.27	4.00	0.77	22	4.08	4.00	0.76	13

علاقة البخل	2.14	1.00	1.64	22	2.38	1.00	1.71	13
علاقة الصداقة	4.18	5.00	1.01	22	3.54	3.00	1.05	13
علاقة الجنس الآخر	3.82	5.00	1.56	22	3.62	3.00	1.26	13
علاقة	4.50	4.50	0.51	22	4.54	5.00	0.52	13

الجدول رقم (2)

أمَّا إذا أخذنا في الاعتبار تقسيم مجتمع الدِّراسة إلى قسمي الخدمة الاجتماعيَّة والاقتصاد الزراعي، فإنَّ الجدول رقم (2) يبين المقاييس الإحصائية لنتائج استبيان كلّ قسم لذات العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة السَّابقة برغم اختلاف عدد المشاركين في الاستبيان من القسمين، حيث كانت قيمة المتوسّط العام لمتوسطات الأوزان لكلِّ قسم كما هو مبين بالمعادلة رقم (3)

$$\overline{\mu} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \mu_i}{N}$$

المعادلة رقم (3)

هي 3.995، 4.0325 على التوالي وبانحراف معياري معدّل لكلِّ منهما قدره 1.1353، 1.019. وبإسقاط خماسي تحليل القيم نلاحظ أنَّ قسم الاقتصاد الزّراعي كانت أوزانه (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) منه عن قسم الخدمة الاجتماعيَّة الذي تدلّ أوزان اختياراته على (الذَّاتيَّة)، وأنَّ مقياس معامل الاختلاف (*Coefficient of Variation*) لتشتت نتائج استبيان القسمين حسب المعادلة رقم (4) هو 28.418%، 25.269 %، أي: إنَّ نتائج التصنيف لطلبة قسم الاقتصاد الزراعي

كانت أكثر تجانسًا وبفارق بسيط قدرة 4.9% عن نتائج التصنيف لطلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة.

$$C.V = \frac{\sigma}{\mu} * 100$$

المعادلة رقم (4)

وبتحليل مضمون أثر متغيّر التخصّص كما هو مبين في الجدول (رقم 2) نجد أنَّ العلاقة القيميَّة لقيمة الصداقة كانت واضحة الفروق بين قسمي الخدمة الاجتماعيَّة، والاقتصاد الزراعي، فكان الوسيط يشير إلى أنَّ اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعيَّة (موضوعيَّة) في حين كانت اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي (ذاتيَّة)، وهذا يفسر أنَّ اختيارات الخدمة الاجتماعيَّة عقليَّة ومنطقيَّة، أما اختيارات الاقتصاد الزراعي فكانت عاطفية، أي: إنَّ اختياراتهم وقعت تحت سيطرة العاطفة، وهذا لا يعدُّ عيبًا؛ لأنَّ علاقة الصداقة في أساسها العاطفة؛ ولهذا ارتبطت بالذَّاتيَّة الموضّحة في خماسي تحليل القيم.

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الاجتماعيَّة وفقًا لمتغير الجنس

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس (النَّوع)							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة المجتمع الإنساني	4.00	5.00	1.55	11	4.25	5.00	1.03	24
علاقة الأمّة	4.18	4.00	0.98	11	3.92	4.00	1.06	24
علاقة الوطن	3.82	5.00	1.40	11	3.88	5.00	1.45	24
علاقة المجتمع المحلّي	3.55	4.00	1.21	11	3.71	4.00	1.37	24

علاقة الأسرة	4.27	4.00	0.47	11	4.33	4.00	0.76	24
علاقة الزوجيَّة	4.73	5.00	0.47	11	5.00	5.00	0.00	24
علاقة الأخلاق	4.73	5.00	0.65	11	4.50	5.00	0.93	24
علاقة الكرم	3.91	4.00	0.70	11	4.33	4.50	0.76	24
علاقة البخل	2.64	2.00	1.75	11	2.04	1.00	1.60	24
علاقة الصداقة	3.45	3.00	1.04	11	4.17	5.00	1.01	24
علاقة الجنس الآخر	2.73	3.00	1.35	11	4.21	5.00	1.25	24
علاقة السُّلوك الاجتماعي	4.55	5.00	0.52	11	4.50	4.50	0.51	24

الجدول رقم (3)

أمّا الجدول رقم (3) فإنَّه يبيّن نتائج الاستبيان المتعلقة بالعلائق القيميَّة الاجتماعيَّة للذّكور (وعددهم 11) والإناث (وعددهنّ 24) فكان المتوسط العام لمتوسطات الأوزان للذكور والإناث: 4.1225، 4.07 على التوالي. أي: إنَّ اختيارات المبحوثين حسب الجنس ووفقًا لخماسي تحليل القيم (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) وبانحراف معياري معدَّل متقارب جدًا قدره 1.0946،1.0641 على التوالي، كما أنَّ درجة معامل الاختلاف للذكور هي 26.552 % وللإناث هي 26.145% مما يعكس درجة التجانس المتقاربة جدًا في اختياراتهم.

وعليه:

فإنَّ متغيّر الجنس في هذه الدِّراسة لا يشكِّل فارقًا مهمًّا في اختيارات المبحوثين للعلائق القيميَّة الاجتماعيَّة بشكلها الشمولي، إلّا أنَّ بعض العلائق القيميَّة قد أبرزت متغيّر الجنس كفارق في اختيارات المبحوثين.

ففي الجدول (رقم 3) كانت اختيارات الإناث لقيمة البخل وفقًا لقيمة الوسيط هي (أنانيَّة)، وكانت اختيارات الذكور بنفس المقياس (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، ومع أنَّ الإناث أكثر تجانسًا في اختياراتهنّ فإنَّهنّ أقلّ كرمًا من الذكور.

وكذلك هناك فارقٌ في اختيارات الجنسين لعلاقة الصداقة؛ إذ كانت اختيارات الإناث متمركزة على (الموضوعيَّة) كما هو مبيّن بقيمة الوسيط، واختيارات الذكور كانت (ذاتيَّة)، وهذه النتيجة تشير إلى أنَّ الإناث يعتمدن على العقل والمنطق في اختياراتهنّ لقيم الصداقة، والذكور يعتمدون في ذلك على العاطفة، وهذا قد لا يبدو غريبًا في المجتمعات العربية والإسلامية التي تمنح هامشًا كبيرًا للذكور في تكوين علائق الصّداقة، وتحدُّ من هذا الهامش بالنسبة إلى الإناث؛ ولذلك كان الاعتماد متمركزًا على العقل في اختيارات الإناث لبدائل هذه القيمة.

وهكذا كان هناك فارق واضح بين اختيارات الجنسين للعلاقة القيميَّة بالجنس الآخر؛ ففي الوقت الذي كانت فيه اختيارات الإناث لهذه العلاقة موضوعيَّة نتيجة تمركز اختياراتهنّ على أنَّ (علاقة الإنسان بالجنس الآخر هي علاقة مساواة وعدم التمييز في الحقوق والواجبات) في الوقت ذاته كانت اختيارات الذكور ذاتيَّة؛ وذلك لتشتت اختياراتهم على البدائل القيميَّة الأخرى التي فيها شيء من الحذر، أو أنَّها لا تمنح الفرص المتساوية في العلاقة مع الجنس الآخر.

وتفسيرنا لأثر هذا المتغيّر؛ نتيجة لأنَّ مجتمع الدِّراسة هو مجتمع عربي مسلم؛ إذ يرى البعض أنَّ الإناث مسؤولياتهنّ في معظمها منزليّة؛ ولذا ينبغي أن تكون العلاقة معهنّ غير متساوية، وعليه فإنَّ خماسي تحليل القيم كما هو مبيّن في قيمة الوسيط قد أشار إلى أنَّ اختيارات الذكور (ذاتيَّة)، واختيارات الإناث (موضوعيَّة).

مما تقدَّم تعرضنا لاستخدام الإحصاء الوصفي للبيانات بعدّة طرق كما هو موضّح بالجداول والرسومات البيانية التي أظهرت الأهميَّة الإحصائية في تقصّي أثر المتغيّرات

البحثيَّة والتعرّف على العلائق المرتبطة بها، إلّا أنَّ أهميَّة الإحصاء لا تقتصر على الجوانب الوصفيّة فقط، بل إنَّها تتجاوز بأهميّتها إلى التحليل الإحصائي الاستنتاجي الذي يوفر الأرضية غير المتحيّزة لاتخاذ قرارات تتعلّق بالظواهر المستهدفة بالبحث والدِّراسة مما يستوجب الاستفادة من استخدام بعض الاختبارات الإحصائية ذات العلاقة بمشكلة البحث في تحليل مضمون النصّ، أو الحديث، أو الخطاب، أو الوثيقة، والمخطوط، والشخصيَّة.

وعليه:

تستوجب الاختبارات الإحصائية توافر الفرضيَّة العدميَّة (الصفريَّة H_0) الدالّة على عدم وجود اختلافات في اختيارات البدائل والأوزان لكلِّ قيمة من القيم الاجتماعيَّة السَّابقة بالنسبة إلى لمجتمع الدِّراسة، أي: بمعنى وجود تجانس في اختيارات المبحوثين لبدائل وأوزان مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة، مقابل الفرضيَّة (البديلة H_1) الدالّة على وجود اختلافات في اختيارات اثنين على الأقلّ من البدائل والأوزان القيميَّة كما هو موضّح بالشكل (رقم 3).

فرضية تساوي اختيارات المبحوثين للخه

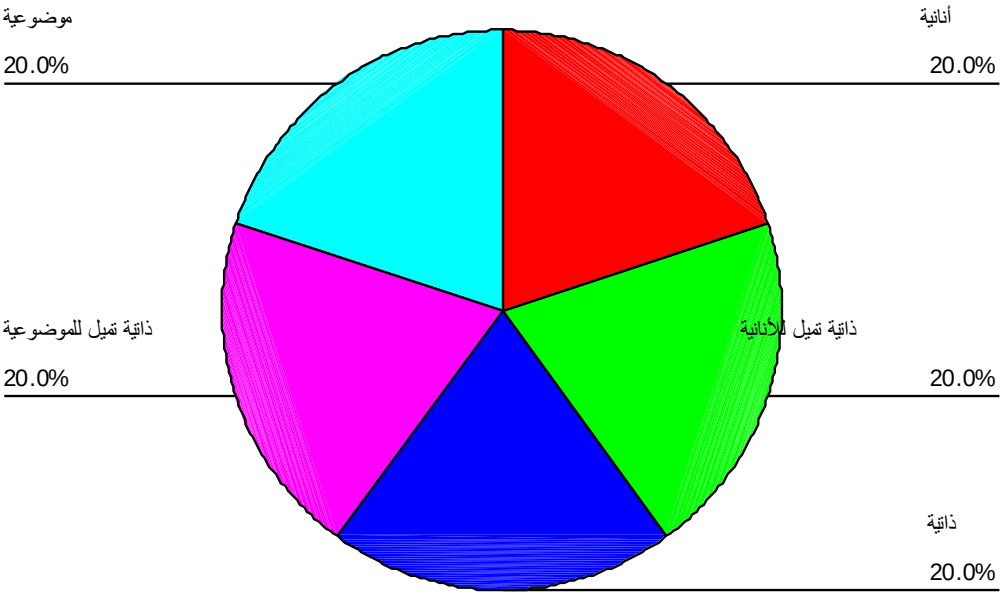

الشكل رقم (4)

وحيث إنَّ بيانات مجتمع الدِّراسة لم تكن طبيعية التوزيع؛ نظرًا لاقتصارها على فئة من الفئات التعليمية ذات التأهيل العالي؛ فإنَّ الاختبار الإحصائي المناسب لتحليل الفرضيَّة السَّابقة يتوافق مع اختبار فريدمان لتحليل التباين ثنائي التصنيف بالرتب "The Friedman two-way Analysis of Variance by Ranks"[31] والذي لا يشترط أن يكون المجتمع طبيعيًّا، وله صيغة الإحصاء الآتية:

$$F = \frac{12}{bk(k+1)} \sum_{j=1}^{k} R_j^2 - 3b(k+1)$$

المعادلة رقم (5)

[31] علي عبد السلام العماري وعلي حسين العجيلي، الإحصاء والاحتمالات النظرية والتطبيقية. مالطا: منشورات دار ELGA، 2000، ص 736.

حيث b تمثل عدد مجتمع الدِّراسة. K تمثل عدد العلائق لكلّ مجموعة من المجموعات التحليلية الست. $\sum_{j=1}^{k} R_j^2$ تمثل مجاميع مربعات الرتب لكلِّ معالجة بجميع أفراد مجتمع الدِّراسة.

علمًا بأنَّ صيغة الاحصاء السَّابقة تقترب من توزيع مربع كاي ($\chi^2_{k-1,\alpha}$) بدرجات حرية (k−1) عند مستوى المعنويّة 5% (التي تمثل درجة الخطأ المسموح به لرفض فرض العدم وهو صحيح حيث يرمز لها بالرمز α).

إنَّ استخدام البرمجيَّات في الاختبارات الإحصائية المحلّلة للمضمون، يوفِّر على الباحث التعامل المباشر مع المعادلات السَّابقة التي قد لا تبدو سهلة لغير ذوي الاختصاص، كما أنَّها توفِّر الدّقة في النتائج المتحصّل عليها فضلًا عن السّرعة في الإنجاز؛ إذ وقع اختيارنا منذ بداية البحث على استعمال برمجيّة (*SPSS*) التي تمتاز بسهولة التعامل معها في إدخال البيانات، واستخراج نتائجها، وتوفُّر الاختبارات الإحصائية المتنوِّعة، والرسومات البيانية المتعدِّدة وغيرها من المزايا، مما يجعلها غير قاصرة على ذوي الاختصاص في الاستخدام؛ ولذا فإنَّ نتائج الاختبار المستخدم (*Friedman Test*) موضحة بالجدول (رقم 4).

a Friedman Test

N	35
Chi-Square	78.422
d.f	11
The P-Value	0.000

الجدول رقم (4)

من الجدول السَّابق (رقم 4) كانت قيمة *Chi Square* الحسابية هي 78.422 مقابل القيمة الجدولية 19.675 تحت درجة الحريّة ((*k-1*=11 وعند مستوى المعنوية 5%، أي: إنَّنا نرفض فرض العدم؛ لأنَّ القيمة الحسابيّة أكبر من القيمة الجدوليّة، ونقبل الفرض البديل الداعي إلى وجود اختلافات جوهريّة وحقيقيّة بين اختيارات مجتمع البحث للبدائل القيميَّة. وبأسلوب مباشر فإنَّ *P--Value* من الجدول السَّابق تدلّ على رفض فرض العدم باعتبار أنَّ قيمتها أقل من 5%.

وبإسقاط المعنى السَّابق على نتائج خماسي تحليل القيم؛ فإنَّ الفرضيَّة العدميَّة تشير إلى أنَّ عدد اختيارات مجتمع البحث (للأنانيَّة) يساوي عدد اختيارات مجتمع البحث (للذاتيَّة التي تميل إلى الأنانيَّة) ويساوي عدد اختيارات مجتمع البحث (للذاتيَّة) ويساوي عدد اختيارات مجتمع البحث (للذاتيَّة التي تميل إلى الموضوعيَّة) وتساوي عدد اختيارات مجتمع البحث (للموضوعيَّة)، مقابل الفرضيَّة البديلة الدالة على عدم تساوي اثنين على الأقلّ من اختيارات قطاعات خماسي تحليل القيم. وحيث إنَّنا رفضنا فرض العدم وقبلنا الفرض البديل؛ فهذا يؤكد توجّه مجتمع البحث إلى عدم تساوي اختياراتهم للبدائل القيميَّة المتماثلة مع قطاعات الخماسي.

ثانيًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة (الاقتصاديَّة):

يحتوي هذا المجال على خمسة علائق قيمية كلّ منها يؤدِّي إلى الإنتاج سواء أكان هذا الإنتاج ماديًّا (إنتاج السّوق) الذي تتراتب عليه قيم البيع والشراء، وارتفاع مستوى الدخل، أو انخفاضه، أم كان إنتاجًا معرفيًّا (إنتاج المعلومة والفكرة) التي تُثري ما سبق، وتدعم ما في الآن، وتسعى لصناعة المستقبَّل؛ ولذا فإنَّ التقنية (مولود الفكرة) تتطوّر وتتنوّع وتتجدّد مع كلِّ جديد.

تحتوي هذه القيم الخمس على بدائل قيمية معيارية لقياس معارف المبحوثين، وتقديراتهم لهذه القيم، أو تفهُّمهم لها، ويتراتب على ذلك التعرُّف على اتجاهاتهم ومستوياتهم القياسية من خلال اختياراتهم للبدائل القيميَّة لكلِّ علاقة من علائق مجال القيم الإنتاجيَّة.

يعتبر هذا المجال العلائقي مجالًا لتحقيق المنفعة القابلة للقياس بالإنتاج الذي يتطلّب إدارة ملاحِقة (تلاحق المنتجين لتمدّهم بالخدمة التي تمكّنهم من زيادة الإنتاج)، إدارة تتفهّم ظروفهم ومتطلباتهم كما تتفهّم احتياجات المستهلكين.

إنَّ مبدأ المنفعة جعل الإنسان في حالة منافسة مع الآلة بدلًا من منافسته للآخر من بني جنسه؛ ولذا أصبحت الآلة تحلّ محلّ الإنسان غير القادر على المنافسة في العمليَّة الإنتاجيَّة، فإذا كان الجهد المبذول يقلُّ قيمة عن العائد منه؛ فلا بدَّ أن تكون الخسارة هي المبعدة عن ميادين المنافسة الحرّة.

إنَّ تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة يمكّن البحَّاث من التعرّف على حالات المبحوثين من حيث الجهد، الإنتاج، الإشباع والمنفعة، وفقًا للآتي:

1 . جهد يؤدِّي إلى الإنتاج يؤدِّي للإشباع ويحقّق منفعة.

2 . جهد يؤدِّي إلى الإنتاج، ولا يؤدِّي للإشباع لا يحقّق منفعة.

3 . جهد يؤدِّي إلى الإنتاج، يؤدِّي إلى الزائد عن الإشباع، يحقّق الفائض عن المنفعة.

4 . جهد لا يؤدِّي إلى الإنتاج، لا يؤدِّي للإشباع، ولا يحقّق منفعة.

5 . لا جهد يؤدّى إلى الإنتاج، لا إشباع، ولا منفعة.

وبناء على النقاط السَّابقة تقيّم اختيارات المبحوثين للبدائل القيميَّة؛ إذ هناك من يرى في العمليَّة الإنتاجيَّة التباهي والادعاء والفرجة، وهناك من يراها استهلاكًا، أو تسابقًا، وانبهارًا، أو تخطيطًا، وتصميمًا، وسرعة، وتنوُّعًا، وآخر قد يراها فقرًا، وبطالة مما يجعله عالة على الآخرين.

إنَّ تحليل المجال العلائقي للقيم الإنتاجيَّة يتطلّب معامل الخماسي التي تمكّن البحَّاث من التعرُّف على ما يؤثِّر على العمليَّة الإنتاجيَّة وما يثريها ماديًّا ومعرفيًّا، وما يؤثِّر على الأفراد والجماعات المنتجة والمستهلكة في وقت واحد؛ فهناك من ينظر للعمليَّة الإنتاجيَّة بالمنظور الشخصاني، وهناك من يراها بنظرة العاطفة الذَّاتيَّة والبعض يتأرجح في اختياراته بين الانسحاب أو أن يكون المنطق أسلوبًا في سلوكه، في حين تكون الفرصة سانحة للموضوعيَّة التي يسودها العقل.

ولأنَّ العمليَّة الإنتاجيَّة واحدة تداخلت هذه القيم الخمسة لإظهار هذا المجال العلائقي وإبراز أهميّته على مستوى الأفراد، والجماعات، والمجتمعات البحثيَّة، وهذا ما يظهره التحليل الوصفي لكلِّ متغيّر من متغيّرات البحث.

تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة

المتغيرات الإحصائية	العلاقة الاقتصاديَّة	علاقة الإبداع	العلاقة العمليَّة	العلاقة التقنية	علاقة الإنجاز
N	35	35	35	33	35
Mean	4.54	4.31	4.06	4.67	4.71
Median	5.00	5.00	4.00	5.00	5.00
Mode	5	5	4	5	5
Std. Deviation	0.70	0.99	0.80	0.92	0.57
Skewness	-1.794	-1.073	-.106	-2.547	-1.934

الجدول رقم (5)

من خلال قراءاتنا للمتغيّرات الإحصائية للجدول (رقم 5) المبيّن لنتائج مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة يتّضح الآتي:

أوَّلًا: أنَّ معظم المبحوثين قد شاركوا في الإجابة عن المتغيّرات الخمسة للقيم الإنتاجيَّة من خلال اختياراتهم البحثيَّة.

ثانيًا: أنَّ قيمة الوسط الحسابي Mean تساوي 4.458، وبتطبيق خماسي تحليل القيم؛ فإنَّ هذه الدرجة تشير إلى (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

ثالثًا: قيمة الوسيط Median تساوي (5 درجات) وفقًا للموازين القيميَّة لبدائل التصنيف (تصنيف عقيل لتحليل القيم) وهذه الدرجة تدلُّ على أنَّ اختيارات المبحوثين كانت موضوعيَّة.

رابعًا: أنَّ قيمة المنوال Mode هي (5 درجات) مناظرة لقيمة الموضوعيَّة في الخماسي.

خامسًا: نتائج الانحراف المعياري St.Deviation تدلُّ على التقارب الكبير بين اختيارات المبحوثين لقيم مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة، وأنَّ الانحراف المعياري المعدّل طبقًا للمعادلة رقم (2) هو 8087. ، فإنَّ مجتمع الدِّراسة أكثر تجانسًا في اختياراته للعلائق القيميَّة الإنتاجيَّة منها للعلائق القيميَّة الاجتماعيَّة.

سادسًا: قيم الالتواءات Skewness كانت في الاتجاه السَّالب، وهذا يدل على أنَّ الاختيارات كانت تميل إلى التجمع تجاه القيم والأوزان العالية، وفي هذه الحالة تكون موافقة بذلك لقيم النزعة المركزية التي تميل هي الأخرى إلى ذات القيم العالية التي تماثلها الاختيارات الموضوعيَّة في الخماسي.

وبمشاهدة الشكل (رقم 4) الذي يُعدُّ ترجمة للجدول (رقم 5)، نلاحظ أنَّ وسيط اختيارات الطَّلبة للعلائق القيميَّة الإنتاجيَّة كان في معظمه (موضوعيًّا)، ونسبة قليلة كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وعليه فاختيارات الطَّلبة في مجملها عقليَّة ومنطقيَّة، وهذا يعني أنَّها خالية من الانحياز والشخصانيَّة، وأنَّ نتائج اختيارات الخماسي هي أكثر تقاربًا من نتائج الخماسي لمجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة.

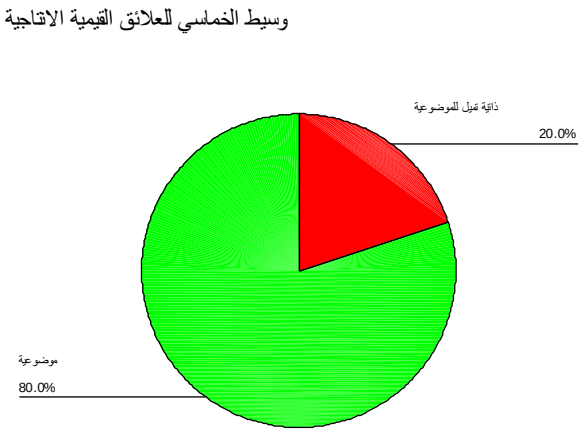

الشكل رقم (5)

الشكل (رقم 5) يبيّن أنَّ معظم اختيارات الطَّلبة كانت (موضوعيَّة)؛ إذ تكرر وسيطها أربع مرات من مجموع وسيطات القيم الخمس لمجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة، وتكرر وسيط (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) مرة واحدة.

تدلّ هذه النتيجة على أنَّ كلّ اختيارات الطَّلبة عقليَّة ومنطقيَّة، وتشير إلى أنَّ الطَّلبة هم على مستوى من المسؤوليَّة العلميَّة التي حتّمت عليهم بأن يكونوا موضوعيين في اختياراتهم لقيم مجال العلائق الإنتاجيَّة.

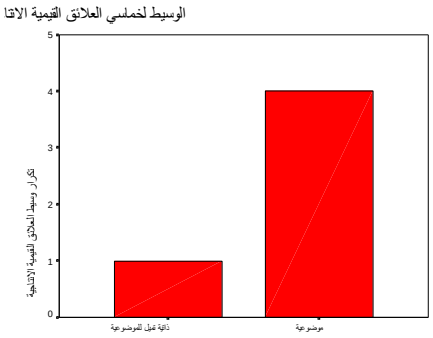

الشكل رقم (6)

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الإنتاجيَّة وفقًا لمتغير التخصّص

العلائق القيميَّة	المتغيّرات الإحصائية وفقا للتخصّص							
	قسم الخدمة الاجتماعيَّة				قسم الاقتصاد الزّراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
العلاقة الاقتصاديَّة	4.55	5.00	0.60	22	4.54	5.00	0.88	13
علاقة الإبداع	4.41	5.00	0.96	22	4.15	5.00	1.07	13
العلاقة العمليَّة	3.91	4.00	0.68	22	4.31	5.00	0.95	13
العلاقة التقنية	4.77	5.00	0.75	22	4.45	5.00	1.21	11
علاقة الإنجاز	4.77	5.00	0.53	22	4.62	5.00	0.65	13

الجدول رقم (6)

ومن خلال استقرائنا لمتغيّر التخصُّص كما هو مبيّن في الجدول رقم (6) نلاحظ أنَّ قيمة المتوسّط العام لمتوسطات الأوزان لقسمي الخدمة الاجتماعيَّة والاقتصاد الزراعي على التوالي هما: 4.482، 4.414 وأنَّ الانحراف المعياري المعدّل لكلٍّ منهما هو 0.7194، 0.9611. وبإسقاط خماسي تحليل القيم نلاحظ أنَّ كلا القسمين كانت اختياراتهما هي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وأنَّ مقياس معامل الاختلاف لتشتت نتائج التصنيف لقسمي الخدمة الاجتماعيَّة، والاقتصاد الزراعي على التوالي هما 16.051%، 21.773% وهذا يعني أنَّ اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة أكثر تجانسًا من اختيارات طلبة قسم الاقتصاد الزراعي.

ومع أنَّ مقاييس معامل الاختلاف للعلائق القيميَّة الإنتاجيَّة وفقًا لمتغيّر التخصّص قد أظهرت تجانسًا أكثر لدى اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة عنه لدى طلبة قسم الاقتصاد الزراعي، فإنَّ اختيارات المبحوثين للقيمة العمليَّة أظهرت تباينًا لدى طلبة القسمين؛ فكانت اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة هي (ذاتيَّة)؛ إذ تمركزت معظم اختياراتهم في هذه العلاقة على البديل (علاقة الإنسان بالعمل هي علاقة رغبة لإبراز الأنا والذَّات)، أمَّا اختيارات طلبة قسم الاقتصاد الزراعي فكانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)؛ إذ تمركزت معظم اختياراتهم على البديل (علاقة الإنسان بالعمل هي علاقة إنتاج)؛ ولذا كان واضحًا أثر التخصُّص على طلبة القسمين في اختياراتهم لبدائل هذه العلاقة القيميَّة، فتخصّص الاقتصاد الزراعي بالطبيعة التخصُّصيّة، يعدُّ الخريجين لأجل العمليَّة الإنتاجيَّة وبشكلها المادي في الحقول والبساتين وكلّ مجالات الإنتاج ذات العلاقة بالتخصّص، أمَّا طلبة الخدمة الاجتماعيَّة فهم منتجون في المجالات الإنسانيَّة والعلائق القيميَّة الاجتماعيَّة؛ ولذا كانت معظم اختياراتهم عاطفية؛ وذلك لتأثّرها بالتخصّص الذي يعدّ الأخصائيين الاجتماعيين في مجالات العمل المهني، والإنساني لمهنة الخدمة الاجتماعيَّة.

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الإنتاجيَّة وفقًا لمتغيّر الجنس

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس (النَّوع)							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
العلاقة الاقتصاديَّة	4.45	5.00	0.93	11	4.58	5.00	0.58	24
علاقة الإبداع	3.91	4.00	1.14	11	4.50	5.00	0.88	24
العلاقة العمليَّة	4.36	5.00	0.92	11	3.92	4.00	0.72	24
العلاقة التقنية	4.67	5.00	1.00	9	4.67	5.00	0.92	24
علاقة الإنجاز	4.55	5.00	0.69	11	4.79	5.00	0.51	24

الجدول رقم (7)

وباستقراء نتائج الجدول رقم (7) وفقًا لمتغيّر الجنس، نجد أنَّ المتوسط العام لمتوسطات الأوزان للذكور والإناث على التوالي هما 4.492، 4.388. وبإسقاط خماسي التحليل القيمي نلاحظ أنَّ اختيارات المبحوثين هي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وبانحراف معياري قدره 0.9451 للذكور، 0.7397 للإناث، كما أنَّ درجة معامل

الاختلاف للذكور هي 21.039% وللإناث هي 16.857% وهذا يعني أنَّ الإناث أكثر تجانسًا في اختياراتهن من اختيارات الذكور للبدائل القيميَّة للتصنيف.

ووفقًا لمتغيّر الجنس؛ فإنَّ الجدول (رقم 7) يوضّح فارقًا في اختيارات الجنسين لبعض العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة، فوسيط اختيارات الذكور لقيمة الإبداع يشير إلى (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، أمَّا وسيط اختيارات الإناث فيشير إلى (الموضوعيَّة)؛ وذلك بتمركز اختياراتهنَّ على البديل (علاقة الإنسان بالإبداع هي علاقة خلق وابتكار)، ومن ذلك يتمّ استقراء أنَّ الإناث هنّ أكثر تطلُّعًا لصناعة المستقبَّل، وأنَّ الذكور قد تشغلهم أمور الحياة وظروفها الحاليّة، مما يؤخِّرهم عن المشاركة في صناعة المستقبَّل الذي لا يمكن الوصول إليه إلّا بالخلق والابتكار.

وبملاحظة الجدول رقم (7) أيضًا، نجد أنَّ اختيارات الذكور للعلاقة العمليَّة كان وسيطها يدلّ على (الموضوعيَّة)، في حين كانت اختيارات الإناث (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وهذا يشير إلى أنَّ الذكور قد يميلون إلى العمل المنتج عندما يتطلَّب الأمر ذلك، أمَّا الإناث فيملن كما يبدو إلى العمل الوظيفي الذي لا يتطلَّب في معظمه بذل الجهد العضلي الذي يناسب طبيعة الذكور.

a Friedman Test

N	**33**
Chi-Square	26.645
d.f	4
The P-Value.	0.000

الجدول رقم (8)

وباستخدام اختبار فريدمان *Friedman Test* المناسب لتحليل مضمون المجالات القيميَّة؛ فإنَّ الاختبارات الإحصائيَّة تستوجب الفرضيَّة العدميَّة الدالة على عدم وجود اختلافات في اختيارات البدائل والأوزان لكلِّ قيمة من القيم الخمس للعلائق الإنتاجيَّة السَّابقة بالنسبة لمجتمع البحث، مقابل الفرضيَّة البديلة الدّالة على وجود اختلافات لاثنين على الأقل من اختيارات البدائل والأوزان لكلِّ قيمة من القيم.

من الجدول رقم (8) كانت قيمة *Chi- Square* الحسابية هي 26.645 مقابل القيمة الجدولية 9.488 وبدرجة الحرية 4 وعند مستوى المعنوية 5%، وحيث إنَّ القيمة الحسابية أكبر من القيمة الجدولية؛ لذا فإنَّنا نرفض فرض العدم، ونقبل الفرض البديل الدّاعي إلى وجود اختلافات جوهريّة وحقيقيّة بين اختيارات مجتمع البحث للبدائل القيميَّة، أو بمعنى آخر فأنَّنا نتّفق مع الاستنتاج السَّابق نظرًا لأنَّ *P-Value* أقل من 5%. وهذا يعنى: عدم وجود تساوٍ في اختيارات المبحوثين لبدائل مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة وأوزانها.

ثالثًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة:

يحتوي مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة على (علاقة الحرّيّة، الاستقلاليّة، علاقة الموقع، السُّلطة، علاقة السّياسة والفكر)، وتكمن في هذه العلائق القيميَّة العناصر الستة القوَّة الدّاعمة للإرادة والقامعة لها في وقتٍ واحدٍ، وهذا ما يجعل السُّلوك البشري في حالة تماثل مع الفعل، أو في حالة تناقض معه، مما يؤدِّي إلى التفاعل، والمشاركة، والوحدة، أو يؤدِّي إلى الرّفض والتمرّد والصّدام، أو يؤدِّي إلى الخنوع، والادعاء، والنفاق السياسي.

يحتوي أيضًا هذا المجال على خمسة بدائل معيارية لكلِّ علاقة من العلائق القيميَّة، وأنَّ كلِّ بديل من البدائل القيميَّة يتماثل مع قطاع من قطاعات خماسي عقيل لتحليل القيم الذي يتكوَّن من: (الأنانيَّة، ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة، ذاتيَّة، ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة،

والموضوعيَّة)؛ ولذلك تتباين اختيارات المبحوثين من مجتمع لآخر، ومن موضوع لآخر، فما يراه البعض مناسبًا، أو مفضَّلًا في اختياراتهم للبدائل القيميَّة، قد لا يراه البعض الآخر كذلك، أو أنَّهم يرون ما هو أفضل؛ ولذا تتأثّر اختيارات المبحوثين بالمتغيرات السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والنفسيّة والذوقيَّة والثقافيَّة.

إنَّ تحليل مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة يؤدِّي إلى معرفة اتجاهات المبحوثين، وميولهم، ومدى تمسّكهم بالقيم التي تكوّن شخصياتهم، أو تهدّها، ونظرًا لوجود الفروق الفرديَّة في القدرات والاستعدادات والمهارات؛ فإنَّه بالضرورة تتباين نتائج اختيارات مجتمع البحث ونتائج اختيارات العينة مهما كان نوعها.

ولأنَّ مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة ذو صلة بالقرار وأساليب اختياره، وبالتنفيذ وطرق اعتماده فإنَّه بلا شكّ ذو صلة بالإرادة التي تتميّز من خلالها كلّ شخصية، وكلّ جماعة، ومجتمع وفقًا لقطاعات الخماسي المتماثلة مع البدائل القيميَّة لكلٍّ علاقة من العلائق السياسيَّة التي تؤكّد الآتي:

1 . روابط اجتماعيَّة طبيعية، تؤدِّي إلى مجتمع الذَّاتيَّة، تحقّق الشخصيَّة العاطفيَّة.

2 . روابط منفعيّة تؤدِّي إلى مجتمع الأنا، تحقّق الشخصيَّة الفردَّة (الشخصانيَّة).

3 . روابط فكرية، تؤدِّي إلى مجتمع الفكرة، تحقّق الشخصيَّة الموضوعيَّة (العقليَّة).

4 . روابط سياسيَّة تؤدِّي إلى مجتمع الاختراق، تحقّق الشخصيَّة الانسحابيَّة.

5 . روابط إنسانية تؤدِّي إلى المجتمع الإنساني، تحقّق الشخصيَّة الاقترانيَّة (المنطقيَّة).

تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة

المتغيّرات الإحصائيّة	علاقة الفكر	علاقة السياسة	علاقة السلطة	علاقة الموقع	العلاقة الاستقلاليّة	علاقة الحريّة
N	35	35	35	35	35	35
Mean	4.20	4.83	4.60	4.60	3.80	4.23
Median	5.00	5.00	5.00	5.00	3.00	4.00
mode	5	5	5	5	3	4
Std. Deviation	1.11	0.57	0.91	0.74	0.96	0.43
Skewness	-1.250	-4.115	-2.275	-2.012	0.426	1.351

الجدول رقم (9)

وبتحليل مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة كما في الجدول رقم (9) نلاحظ أثر كلّ متغيّر من المتغيّرات ونتمكّن من تفسيره موضوعيًّا.

من خلال مشاهداتنا لجدول نتائج العلائق القيميَّة السياسيَّة رقم (9) نلاحظ الآتي:

أوَّلًا: أنَّ مجتمع البحث كان حاضرًا بمجموعه 100% من خلال اختياراته، وإجاباته عن تساؤلات استمارة تصنيف التحليل القيمي، وقد يدلّ هذا على وضوح البدائل القيميَّة لتصنيف مجال القيم السياسيَّة

ثانيًا: أنَّ المتوسط العام لأوزان القيم يساوي 4.54 مما يشير إلى أنَّ معظم نتائج استمارة التصنيف كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في اختيارات المبحوثين.

ثالثًا: الوسيط للقيم السياسيَّة يساوي 5، وهذه تماثل درجة الموضوعيَّة في الخماسي المتماثل مع موازين التصنيف المستخدم في هذه الدِّراسة.

رابعًا: أظهر المنوال الموضوعيَّة من خلال تكراره أربع مرات من مجموع العلائق القيميَّة السياسيَّة الستة.

خامسًا: يمكننا القول بأنَّ مجتمع الدِّراسة كان (موضوعيًّا) في اختياراته للبدائل القيميَّة بالرّغم من وجود بعض الاختلافات القليلة في نتائج الأوزان حسبما دلّت عليه نتائج الانحراف المعياري للعلائق المنفردة، وأنَّ قيمة الانحراف المعياري المعدّل لهذه العلائق هو 8205، أي: إنَّ مجتمع البحث أكثر تجانسًا في اختياراته للعلائق القيميَّة السياسيَّة منها للعلائق القيميَّة الاجتماعيَّة.

سادسًا: يلاحظ أنَّ غالبية الالتواءات كانت سالبة القيم، كما هو الحال في المجالات العلائقيَّة السَّابقة الذكر، مما يعكس أنَّ الاختيارات تميل إلى التجمع ناحية الأوزان العالية، وهي تكون موافقة بذاك لقيم النزعة المركزية التي هي الأخرى تميل إلى القيم العالية أيضًا.

الشكل (رقم 6) المبيّن لنتائج الجدول (رقم 9) يبيّن أنَّ معظم اختيارات وسيطات الطَّلبة هي موضوعيَّة وفقًا للخماسي الذي لم تظهر على قطاعاته (الأنانيَّة)، ولا (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)؛ وذلك لانعدام اختيارات الطَّلبة للبدائل القيميَّة لهذين القطاعين، في حين ظهرت الاختيارات الجزئيَّة (ذاتيَّة، وذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وتدلُّ نتائج الشكل (رقم 6) على أنَّ الاختيارات كانت في معظمها عقليَّة، ثم منطقيَّة وعاطفيَّة.

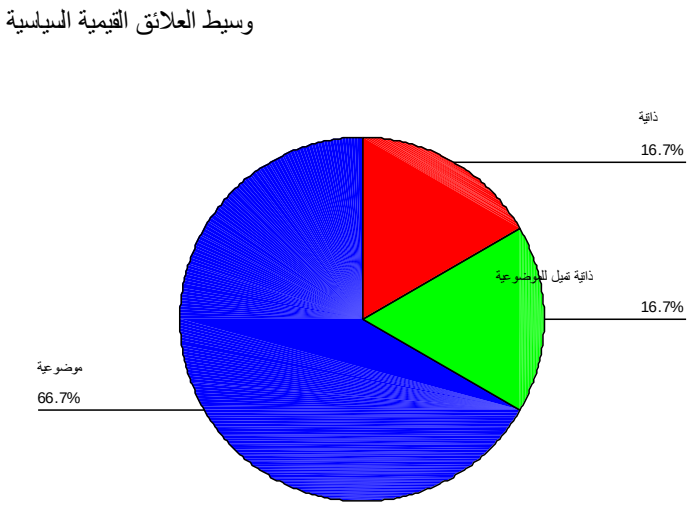

الشكل رقم (7)

الشكل رقم (7) يبيّن أنَّ اختيارات الطَّلبة قد يُكرّر وسيطها خمس مرات من مجموع العلائق القيميَّة السياسيَّة الست، فكانت اختياراتهم وفقًا للخماسي موضوعيَّة، ثم تكرّر وسيط (الذَّاتيَّة) مرة واحدة، و(ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) هو الآخر تكرر مرة واحدة، ولم تقع اختيارات الطَّلبة على البدائل القيميَّة (للأنانيَّة، ولا لذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) مما جعل جُلّ اختياراتهم عقليَّة، وقليلًا منها كانت منطقيَّة وعاطفيَّة.

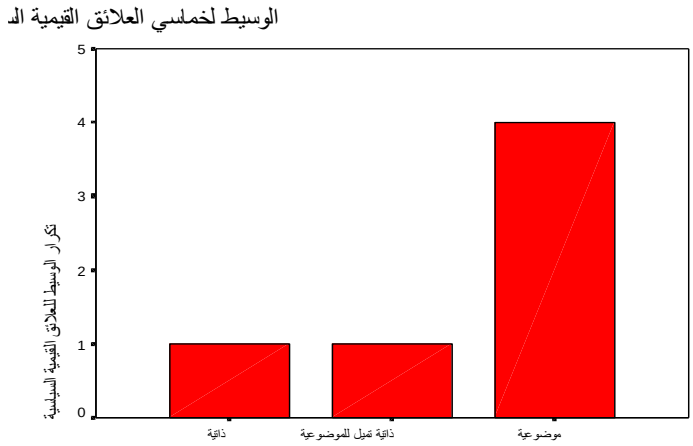

الشكل رقم (8)

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة السياسيَّة وفقًا لمتغيّر التخصص

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص							
	قسم الخدمة الاجتماعيَّة				قسم الاقتصاد الزراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الفكر	4.52	5.00	0.80	22	3.77	4.00	1.42	13
علاقة السياسة	4.77	5.00	0.96	22	4.92	5.00	0.28	13
علاقة السلطة	4.86	5.00	0.47	22	4.15	5.00	1.28	13
علاقة الموقع	4.64	5.00	0.79	22	4.54	5.00	0.66	13
علاقة الاستقلالية	3.68	3.00	0.95	22	4.00	4.00	1.00	13
علاقة الحريّة	4.27	4.00	0.46	22	4.15	4.00	0.43	13

الجدول رقم (10)

من خلال ملاحظاتنا لنتائج مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة وفقًا لمتغيّر التخصّص، وكما هو مبيّن في الجدول (رقم 10) نلاحظ أنَّ قيمة المتوسط العام لمتوسطات الأوزان لطلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة هو 4.456، ولطلبة قسم الاقتصاد الزراعي هو 4.255، وأنَّ الانحراف المعياري المعدّل لكلٍّ منهما على التوالي هو 0.7159،

0.9446. وبإسقاط خماسي تحليل القيم على نتائج اختيارات طلبة القسمين نلاحظ أنَّ اختياراتهما كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وأنَّ مقياس معامل الاختلاف لتشتت نتائج التصنيف للقسمين على التوالي هما 16.065%، 22.199% وهذا يشير إلى أنَّ نتائج التصنيف لطلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة أكثر تجانسًا من طلبة قسم الاقتصاد الزراعي وبفارق قدره 6.134%.

إنَّ التجانس الذي ظهر على اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة لبدائل العلائق القيميَّة السياسيَّة، قد يشير إلى أنَّهم أكثر مشاركة من طلبة الاقتصاد الزراعي فيما يتعلَّق بالأمور السياسيَّة، هذا وقد وَضُحَ أثر التخصص بين طلبة القسمين في اختياراتهما لبدائل العلاقة الفكرية؛ إذ كان وسيط اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة يدلُّ على (الموضوعيَّة)، واختيارات طلبة قسم الاقتصاد الزراعي كانت تدلُّ على (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وقد يعود هذا الفارق إلى أنَّ القضايا الفكريّة تقترب أكثر إلى تخصّص الخدمة الاجتماعيَّة منه إلى قسم الاقتصاد الزراعي.

وبمشاهدتنا أيضًا للجدول (رقم 10) نلاحظ فارقًا في اختيارات طلبة القسمين للبدائل القيميَّة للعلاقة الاستقلالية؛ فقد كانت اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة (ذاتيَّة)، حيث تمركزت معظم اختياراتهم على البديل (علاقة الإنسان باستقلاليته هي علاقة موازنة والتوفيق بين الحريّة الشخصيَّة والضوابط الاجتماعيَّة) وفي هذا الاختيار يكمن أثر التخصُّص على اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعيَّة، أمَّا اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي فكانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، حيث إنَّ 50% تقريبًا من اختياراتهم قد تجمَّعت على البديل (علاقة الإنسان باستقلاليته هي علاقة تكامل الإحساس بقيمة دور الإنسان في الحياة) أي: إنَّهم ربطوا اختياراتهم بالدَّور الذي يقوم به الإنسان في الحياة.

وفي الوقت الذي كانت فيه اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعيَّة عاطفية باعتبارها (ذاتيَّة)، كانت اختيارات الاقتصاد الزراعي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)؛ نتيجة لتجاوز اختياراتهم تأثيرات العاطفة الاجتماعيَّة (الذَّاتيَّة).

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة السياسيَّة وفقًا لمتغير الجنس الجدول رقم (11)

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للنوع							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الفكر	4.18	5.00	1.08	11	4.21	5.00	1.14	24
علاقة السياسة	4.91	5.00	0.30	11	4.79	5.00	0.66	24
علاقة السلطة	4.82	5.00	0.40	11	4.50	5.00	1.06	24
علاقة الموقع	4.73	5.00	0.65	11	4.54	5.00	0.78	24
علاقة الاستقلالية	3.73	3.00	1.01	11	3.83	3.00	0.96	24
علاقة الحرية	4.27	4.00	0.47	11	4.21	4.00	0.43	24

يحتوي الجدول (رقم 11) على النتائج المترتبة على متغيّر الجنس في مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة التي يلاحظ من خلالها أنَّ المتوسط العام لمتوسطات الأوزان للذكور يساوي 4.44 وللإناث يساوي 4.346. ولذا فإنَّ المتوسط العام لمتوسطات الأوزان حسب الجنس ووفقًا لخماسي تحليل القيم هو (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وبانحراف معياري معدَّل متقارب قدره للذكور 0.7165 وقدره للإناث 0.8731، هذا وإنَّ درجة معامل الاختلاف للذكور تساوي 16.137% وللإناث تساوي 20.089% وهذا يعكس درجة التشتت النسبي بين الجنسين بفارق قدره 3.952%. وبرغم أنَّ هذه النسبة ليست كبيرة فإنَّ متغيّر الجنس يشكِّل فارقًا نسبيًّا في اختيارات المبحوثين للعلائق القيميَّة السياسيَّة.

a Friedman Test

N	35
Chi-Square	37.134
d.f	5
The P-Value.	0.000

الجدول رقم (12)

لقد سبق ذكر الفرضيَّات العدميَّة والبديلة التي لا تختلف في مجملها عن الصياغة السَّابقة نفسها، إلّا أنَّ الاختلافات المتوقَّعة تأتي من تغيّر القيم الحسابيّة الجدوليّة.

ولذا نلاحظ أنَّ القيمة الحسابية لمربع كاي هي 37.134 التي تزيد عن القيمة الجدوليّة 11.070 تحت درجة حرية 5 عند مستوى المعنويّة 5% مما يستوجب رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل موافقةً بذلك قيمة P-Value، وأنَّ الاختلافات في

نتائج اختيارات مجتمع الدِّراسة تدلّ على وجود فروق جوهرية وحقيقية في اختياراتهم للبدائل القيميَّة وليست نتيجة صدفة.

رابعًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة النفسيّة

يحتوي هذا المجال على سبع علائق قيمية يؤثِّر في علائق أخرى، وتتأثّر بها، وهي تفيد في التحليل النفسي للأفراد والجماعات والمجتمعات من خلال التعرُّف على اتجاهاتهم وميولهم والقيم التي يتمسّكون بها أو التي يحيدون عنها، مما يجعلهم يتخذون مواقفًا وأدوارًا متباينة تختلف من وقت لآخر.

وبتحليل مجال العلائق القيميَّة النفسيّة ينبغي للبحَّاث أن يهتموا بمعرفة علم الخفايا التي تجعل من الأفراد متفاعلين ومتفائلين، أو منطويين ومتقوقعين في حالة إقدام أو إحجام، في حالة مشاركة، أو في حالة عزلة ووحدة؛ ولذا فإنَّ معرفة علم الخفايا يمكّن البحَّاث من معرفة العلل والأسباب الكامنة وراء الأفعال المرتكبة؛ ولهذا فهو علم معرفة الباطن (الجوهر) الذي يتطلَّب تحليل شخصيَّة المبحوث تحليلًا نفسيًّا غير مباشر، ولهذا فالسُّلوك الظَّاهر قد لا يعبر عن حقيقة الكامن، مما يجعل المحلل أو الباحث يلتجئ إلى استخدام الأساليب الإسقاطية في دراسة بعض المواضيع المتعلِّقة بالشخصيَّة.

أنَّ النّفس البشريَّة تقوى وتضعف بالكلمة، أو الفعل، أو السُّلوك، وتتأرجح في دائرة الممكن بين الخيال المتوقَّع، والخيال غير المتوقَّع؛ فهي عندما تضعف تضطرب، وعندما تقوى تطمئن، ومن ثمَّ فمعايير اختياراتها القيميَّة في بعض الأحيان تتمركز على الأفعال (الأنانيَّة)، وفي بعض الأحيان الأخرى تتمركز على (الذَّاتيَّة) أو (الموضوعيَّة)، وفي حين آخر تتشتت الذَّات بين (الميول إلى الأنانيَّة) أو (الميول إلى الموضوعيَّة)، وهذا يدلّ على أنَّ مجال العلائق القيميَّة النفسيّة قد تندمج فيه مكوِّنات الشخصيَّة، مما يجعل

عناصر الذَّاتيَّة جزءًا لا يتجزأ من عناصر (الأنانيَّة)، أو عناصر (الموضوعيَّة)، وهذا يتماثل مع قواطع خماسي تحليل القيم الذي يمكّن البحَّاث من معرفة محتويات النصّ، أو الخطاب، أو الشخصيَّة قيد البحث والدِّراسة.

إنَّ القيم التي يحتويها مجال العلائق النفسيّة تنصهر في بوتقة الاعتراف والتقدير التي يتمركز عليها التفكير الإنساني؛ إذ الكلّ يسعون إلى نيل الاعتراف والتقدير وعلى جميع المستويات، مستوى الحاكم، ومستوى المشارك، ومستوى المحكوم، ومستوى الحرّ، ومستوى العبد في زمن العبوديَّة؛ فالعبد كغيره من البشر، يبحث عن قيمة الاعتراف والتقدير؛ فهو كغيره يسعى لأن يعترف له سيده بأنَّه مخلص لكي يزيد في الطاعة، وأنَّ يقدِّره على هذا الإخلاص، والابن الذي يطيع والديه في غير معصية الله عزَّ وجلَّ، يريد أن ينال منهما الاعتراف والتقدير؛ لكي يستمر في هذه الطّاعة؛ وهكذا الحاكم يسعي إلى أن ينال الاعتراف والتقدير من رعيّته بأنَّ النظام الذي يترأسه هو الأفضل، وأن يقدّروا هذا التفضيل، أو أن يقدّروا الظروف التي لم تمكّنه من تحقيق خطابه أيام الدّعاية الانتخابية، وهكذا المحكوم يسعى لنيل الاعتراف والتقدير من الحاكم على تحمّله فترة حكمه، وأن يقدّره على هذا التحمّل؛ ولذلك فإنَّ البدائل القيميَّة لهذا المجال العلائقي تستوجب استخدام الخماسي في التعرُّف على السُّلوك الذي يتغيّر حاله من شخص لآخر، ومن ظرف لظرف، وبخاصّة أنَّ السُّلوك البشري يسعي إلى تحقيق الاعتراف والتقدير، في مقابل إشباع الحاجة كما هو مبيّن في الآتي:

- سلوك يعترف بالحاجة ويقدّرها، يحقِّق الرِّضا، ويؤدِّي إلى إثبات الذَّات.
- سلوك لا يعترف بالحاجة، ولا يقدّرها، يحقِّق الاضطراب، ويؤدِّي إلى الانسحابيَّة.
- سلوك يعترف بالزائد عن الحاجة، ويقدِّره، يحقِّق الرّضا، ويوصف بالعقليَّة.
- سلوك لا يتدخل فيما لا يعنيه، يحقّق الرّضا، ويوصف بالمنطقيَّة.
- سلوك لا يُفعل إلّا لمصلحة، يحقّق الرّضا، ويوصف بالشخصانيَّة.

ومن خلال نتائج البحث الذي أجريناه على طلبة الدراسات العليا بقسمي الخدمة الاجتماعيَّة والاقتصاد الزراعي بجامعة الفاتح نتعرّف على الأثر القيمي لمجال العلائق النفسيّة وبدائلها المعيارية وفقًا للعرض الآتي:

تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة النفسيّة

المتغيرات الإحصائية	علاقة الشخصيَّة	علاقة إثبات الذَّات	علاقة ضميرية	علاقة الواجب	علاقة الحقيقة	علاقة الواقع	العلاقة الجنسية
N	35	34	34	35	35	35	35
Mean	4.31	4.50	4.82	4.80	4.14	3.80	4.63
Median	5.00	5.00	5.00	5.00	4.00	3.00	5.00
mode	5	5	5	5	4	3	5
Std. Deviation	1.23	1.02	0.39	.41	.77	0.93	1.06
Skewness	-1.348	-1.898	-1.777	-1.568	-.257	.424	-2.955

الجدول رقم (13)

من خلال مشاهداتنا لجدول نتائج العلائق القيميَّة النفسيّة نلاحظ الآتي:

أوَّلًا: لقد دلّت استمارات الاستبيان على مشاركة معظم أفراد مجتمع البحث في الإجابة عن العلائق القيميَّة النفسيّة؛ وذلك باستثناء اختيار مفردة واحدة من مفردات المجتمع للعلاقتين (العلاقة الضميريَّة، وعلاقة إثبات الذَّات).

ثانيًا: أنَّ المتوسط العام لأوزان القيم يساوي 4.42، وهذه القيمة تماثل قيمة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في الخماسي.

ثالثًا: الوسيط الحسابي يساوي 5، وهذه القيمة تساوي قيمة الموضوعيَّة المتماثلة مع موازين التصنيف المستخدم في الدِّراسة والبحث.

رابعًا: أنَّ قيمة المنوال الأكثر انتشارًا في العلائق القيميَّة النفسيّة تساوي 5 باعتبارها الصّفة التي انتشرت خمس مرات من مجموع القيم السّبع في مجال العلائق النفسيّة، وباستخدام الخماسي تُعدّ اختيارات مجتمع البحث موضوعيَّة.

خامسًا: يمكننا القول: إنَّ مجتمع البحث كان موضوعيًّا في اختياراته للبدائل القيميَّة بالرغم من وجود بعض الاختلافات اليسيرة في نتائج الأوزان حسبما دلّت عليه نتائج الانحراف المعياري للعلائق، وأنَّ الانحراف المعياري المعدّل العام يساوي 8836. وهو يشير إلى أنَّ الاختيارات في هذا المجال أكثر تجانسًا من مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة، وأقل تجانسًا من مجالي العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة والعلائق القيميَّة السياسيَّة.

سادساً: يلاحظ أنَّ غالبية الالتواءات كانت سالبة القيم مما جعلها في حالة توافق مع القيم الإحصائية لمقاييس النزعة المركزية، وكذلك مع القيم العالية لدرجات خماسي تحليل القيم.

الشكل رقم (8) يبيِّن أنَّ غالبيّة اختيارات وسيطات الطَّلبة للعلائق القيميَّة النفسيّة هي (موضوعيَّة)، ونسبة قليلة منها: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وما يساويها (ذاتيَّة)، وتدلُّ هذه النتائج على أنَّ اختيارات الطَّلبة في معظمها عقليَّة، كون اعتمادها على العقل، ثم إنَّها منطقيَّة كونها (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وعاطفيَّة من حيث إنَّها (ذاتيَّة).

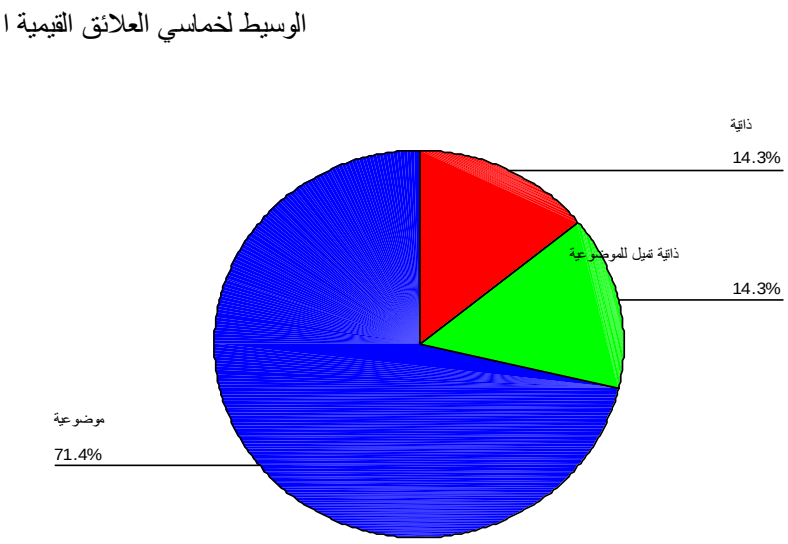

الشكل رقم (9)

الشكل رقم (9) يبيّن أنَّ تكرارات الوسيط للعلائق القيميَّة النفسيّة قد تكرَّر خمس مرات من مجموع سبع، وهذه التكرارات تماثل (الموضوعيَّة) على خماسي تحليل القيم، وبقيّة اختيارات الطَّلبة تكرَّرت مرّة على أنَّها (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، ومرّة أخرى على أنَّها (ذاتيَّة)، وعليه: مازال العقل هو المسيطر على اختيارات الطَّلبة لبدائل العلائق القيميَّة؛ إذ كان واضحاً في جميع العلائق السَّابقة، ثمَّ تليه في الأهميَّة الاختيارات المنطقيَّة والذَّاتيَّة.

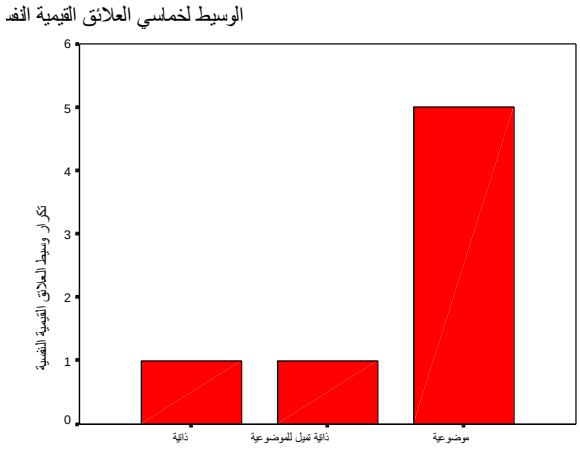

الشكل رقم (10)

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة النفسيّة وفقًا لمتغيّر التخصّص

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص							
	قسم الاقتصاد الزراعي				قسم الاقتصاد الزراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الشخصيَّة	4.45	5.00	1.18	22	4.08	5.00	1.32	13
علاقة إثبات الذَّات	4.64	5.00	0.90	22	4.25	5.00	1.22	13
العلاقة الضميرية	4.91	5.00	0.29	22	4.67	5.00	0.49	13
علاقة الواجب	4.86	5.00	0.35	22	4.69	5.00	0.48	13
علاقة الحقيقة	4.09	4.00	0.87	22	4.23	4.00	0.60	13
علاقة الواقع	4.09	4.00	0.92	22	3.31	3.00	0.75	13
علاقة الجنسية	4.91	5.00	0.29	22	4.15	5.00	1.06	13

الجدول رقم (14)

وباستقراء أثر متغيّر التخصُّص على نتائج اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة، وطلبة قسم الاقتصاد الزراعي لمجال العلائق القيميَّة النفسيّة كما هو مبين في الجدول (رقم 14)، يلاحظ أنَّ قيمة المتوسط العام لمتوسطات الأوزان لكلٍّ قسم على التوالي هي، 4.546 ، 4.197 وبانحراف معياري معدَّل لكلّ منهما قدره 0.765 لقسم الخدمة الاجتماعيَّة، و0.9061 لقسم الاقتصاد الزراعي، وبإسقاط خماسي تحليل القيم على قيمتي المتوسط العام لمتوسطات الأوزان يلاحظ أنَّهما: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وأنَّ مقياس معامل الاختلاف لتشتت نتائج التصنيف القيمي للقسمين على التوالي هما 16.761% ، 21.589% ، وهذه النتيجة تشير إلى التجانس في اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة أكثر منه لدى طلبة قسم الاقتصاد الزراعي؛ وذلك بنسبة 4.828%.

ومع أنَّ المتوسط العام لمتوسطات أوزان العلائق القيميَّة النفسيّة وفقًا لمتغيّر التخصّص كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) كما هو معروض في الجدول (رقم 14) فهناك اختلافٌ لدى طلبة: القسمين في اختياراتهم لبدائل قيمة (الواقع)؛ ففي الوقت الذي كانت فيه اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، كانت فيه اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي (ذاتيَّة)؛ وذلك لتمركز معظم اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي على البديل (علاقة الإنسان بالواقع هي علاقة عقلانيّة؛ لأجل الابتعاد عمَّا هو غير واقعي)، وبمجرّد اختيار معظمهم لهذا البديل الذي يحتوي على (الابتعاد عمَّا هو غير واقعي)؛ فإنَّ ذلك يعني أنَّ معظمهم على المستوى (الذَّاتي) ، ولو كانوا غير ذلك لكانت اختياراتهم على البدائل الأخرى التي يتضمَّن بعضها دلائل لا تستوجب الاستكانة للواقع عندما لا يكون في حالة تعارض مع الحقِّ، والعدل، والحريّة، وقدرات الإنسان، ورغباته، واتجاهاته القيميَّة.

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة النفسيّة وفقًا لمتغيّر الجنس

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس (النَّوع)							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الشخصيَّة	4.27	5.00	1.27	11	4.33	5.00	1.24	24
علاقة إثبات الذَّات	5.00	5.00	0.00	10	4.29	5.00	1.16	24
العلاقة الضميرية	4.80	5.00	0.42	10	4.83	5.00	0.38	24
علاقة الواجب	4.64	5.00	0.50	11	4.88	5.00	0.34	24
علاقة الحقيقة	4.55	5.00	0.52	11	3.96	4.00	0.81	24
علاقة الواقع	3.36	3.00	0.81	11	4.00	4.00	0.91	24
علاقة الجنسية	4.00	5.00	1.73	11	4.92	5.00	0.28	24

الجدول رقم (15)

وبملاحظة بيانات نتائج الجدول رقم (15) المحتوي على أثر متغيّر الجنس لطلبة قسمي الخدمة الاجتماعيَّة، وطلبة الاقتصاد الزراعي، كان المتوسط العام لمتوسطات الأوزان للذكور والإناث على التوالي هما 4.374 ، 4.458؛ ولذا كانت اختيارات المبحوثين حسب متغيّر الجنس (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) وفقًا لاستقرائنا لخماسي تحليل القيم، كما أنَّ الانحراف المعياري المعدّل للذّكور هو 0.9518، وللإناث هو 0.8231، وبحسابنا لدرجة معامل الاختلاف كانت للذّكور 21.760% وللإناث 18.463%، وهذا يعكس درجة التشتت النسبي بين اختيارات الذّكور والإناث في مجال العلائق القيميَّة النفسيّة التي تساوي 3.297%، ومع أنَّ هذه النسبة لا تعدّ عالية التشتت، فإنَّها تشير إلى فارق في اختيارات الجنسين في مجال هذه العلاقة.

ومع أنَّ المتوسط العام لأوزان متغيّر الجنس في الجدول رقم (15) كان (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، إلّا أنَّ خماسي تحليل القيم يشير إلى أنَّ للجنس أثرًا في علاقة (الواقع) القيميَّة حيث كانت (ذاتيَّة) في اختيارات الذكور، وكانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في اختيارات الإناث، وهذه النتيجة تشير إلى أنَّ اختيارات الذكور كانت (عاطفيّة)؛ وذلك لارتباطها (بالذَّاتيَّة)، أمّا اختيارات الإناث فكانت (عقليَّة)؛ وذلك لتجاوزها معطيات العاطفة، وهذا يعني: عندما يفكِّر الذكور مرة واحدة قبل أن يقدموا على فعل الاختيار في أمر الواقع قد تفكّر الإناث في ذات الأمر مرَّتين.

Friedman Test a

N	**34**
Chi-Square	42.586
d.f	6
The P-Value	0.000

الجدول رقم (16)

وباستخدام اختبار فريدمان المناسب لدراسة المجالات القيميَّة (لتصنيف عقيل لتحليل القيم) الذي يتعامل إحصائيًّا مع قبول الفرضيات العلميَّة، أو رفضها، وإحلال الفرض البديل محلَّها؛ فإنَّ الاختبارات الإحصائية لمربع كاي ***Chi-Square*** تستوجب الفرضيَّة العدميَّة الدالة على عدم وجود اختلافات في اختيارات البدائل والأوزان لكلِّ قيمة من القيم السّبع للعلائق النفسيّة بالنسبة إلى مجتمع البحث، مقابل الفرضيَّة البديلة الدّالة على وجود اختلافات لاختيارات البدائل والأوزان لكلِّ قيمة من قيم الجدول رقم (16) حيث كانت قيمة ***Chi-Square*** الحسابيَّة 42.586 مقابل القيمة الجدولية 12.592، تحت درجة الحرية 6 وعند مستوى المعنوية 5%؛ وبذلك يُعدُّ فرض العدم مرفوضاً، ويُقبل الفرض البديل الذي يدلُّ على وجود فروقٍ جوهرية في اختيارات المبحوثين.

خامسًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة

يحتوي مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة على العلائق التي تتجاوز بالعقل البشري حالة الإحساس بالمشاهد إلى حالة الإحساس بالمجرَّد، فالقيمة الحسيَّة بالجميل على سبيل المثال: لا تقتصر على النظر إلى المشاهد فقط، بل تتعداه إلى الإحساس بقيمة الجمال المجرَّد (الذي يكمن في الجميل). الذوق رفعة في الحسِّ تؤدِّي إلى سموٍّ عقلي، ومعرفي يُمكّن الإنسان من الاطلاع على الكامن، والإحساس به مثل: كمون النغمة في المعزوفة، وكمون الصور البلاغية في المقطوعة الشعريَّة، وكمون السيناريو في النصّ، وكمون القصّة في اللوحة الفنيَّة، وكمون النشوة في السّعادة، وكمون الإعجاز في آيات الخالق.

وعليه: فإنَّ مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة يحتوي على سبع علائق تتمّم بعضها البعض في تفطين العقل الإنساني من الغياب إلى الحضور (من الغفلة إلى الفطنة)، ومن المشاهد إلى المجرد (من النّظر إلى المخلوق إلى النظر إلى الكيفية التي خُلق بها وخُلق عليها)؛ ولذا فإنَّ للذوق أثرًا على السُّلوك والفعل؛ إذ يجعل الإنسان في حالة بهجة،

وتفاؤل، وعطاء، أو في حالة راحة، وتعجُّب، واستبصار، أو في حالة تقرّب، وخضوع، وترويح، والذّوق كمحقِّق للرِّفعة الحسيّة يتطلَّب التذكُّر والتفكُّر والتأمُّل.

ويعدُّ هذا المجال العلائقي مجالًا لتحقيق السموّ القيمي الرّفيع الذي يبرز أهميَّة الذّوق العقلي والوجداني لِما يشاهد ولِما يلاحظ، وعندما يتحقّق هذا السموّ تصبح اللذّة ذوقًا حسيًّا يحقِّق المتعة، فعندما تسبح في البحر وقت الغروب، تربطك متعة الشّفق الذي يلوّنك مع ماء البحر وصفاء السّماء بسترة لونه الذهبي الذي لا عيار له إلّا الذّوق، حينها بإمكانك أن تكتب على السّماء ما تشاء وأنت تسبح في البحر، وبإمكانك أن تجول بين عالم الواقع، وعالم الأمل دون أن تترك العوم.

فالذّوق نتاج حسي له أثر سلوكي يظهر في الفكرة، وفي الكلمة المنطوقة، والمسموعة، والمكتوبة؛ ولهذا فإنَّ الذوق تمييزي، وليس مزاجي، فيه الأصالة والصّفاء، وفيه الحُسن واللّباقة؛ ولذا فإنَّ النفس تطمئن وتنتشي بالقيم الذوقيَّة، فمن مشاهدة الجميل وملاحظته، يدرك العقل الجمال، ويلامسه السموّ؛ حيث ترتبط قيم هذا المجال بالآخر الذي في مكوّناته القيم الذوقيَّة سواء أكان إنسانًا، أم جمادًا، أم نباتًا، أم حيوانًا.

ومع أنَّ مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة يشكّل وحدة واحدة فإنَّ الإحساس بأثر هذه القيم يختلف من شخص لآخر، ومن ظرف إلى ظرف آخر، ومن جنس إلى جنس آخر، مما يستوجب تطبيق الخماسي على البدائل المعيارية لكلِّ قيمة من قيم هذا المجال؛ لكي يتمكَّن البحَّاث من معرفة أثر المتغيّرات على اختيارات المبحوثين التي تجعل منهم الأنانيين، والذَّاتيين (الذين يميلون إلى الأنانيَّة، والذَّاتيَّة)، أو تجعل منهم (ذاتيين يميلون إلى الموضوعيَّة)، أو تجعلهم (موضوعيين).

وباستخدام مقاييس النزعة المركزيّة ومقاييس التشتت، يتمكّن البحَّاث من التعرُّف على المتوسطات الحسابية، والوسيطات التي تتماثل مع قطاعات الخماسي التي تظهر التمركز والتشتّت في اختيارات المبحوثين على البدائل القيميَّة ذات العلاقة

بالموضوع، هذا ويتمكّن البحَّاث من التعرّف على اختبار فريدمان الذي يمكّنهم من التعرّف على النتائج العلميَّة التي بها ترفض، أو تقبُّل الفرضيَّة الصفريَّة، وبناءً على هذه الفرضيَّة فإنَّ قطاعات الخماسي في حالة تطابق مع الفرضيَّة الصفريَّة (العدميَّة)، وللتأكّد من ذلك علينا مشاهدة المعلومات والبيانات المعروضة وملاحظتها في الجداول والأشكال اللاحقة.

تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة

المتغيرات الإحصائية	العلاقة الوجودية	العلاقة الدينية	علاقة السعادة	علاقة الجمال	علاقة الفن	علاقة الأدب	العلاقة بالطبيعة
N	34	35	34	35	35	34	35
Mean	4.12	4.03	3.85	3.63	3.43	4.15	3.57
Median	4.00	4.00	5.00	4.00	4.00	4.00	4.00
mode	4	4	5	4	4	4	4
Std. Deviation	0.54	0.95	1.60	1.00	1.07	0.82	0.81
Skewness	-1.124	-1.566	-.834	-1.397	-.345	-.635	-1.801

الجدول رقم (17)

الجدول رقم (17) المحتوي لنتائج العلائق القيميَّة الذوقيَّة يتضمّن سبعة متغيّرات قيمية، وستة متغيرات إحصائية، لكلٍّ منها دلائل ينبغي استقراءها من خلال الملاحظات الآتية:

أوَّلًا: لقد دلّت نتائج استمارات الاستبيان على مشاركة معظم أفراد مجتمع البحث في الإجابة على العلائق الذوقيَّة، إذا ما استثنينا ثلاثة اختيارات فقط من مجموع 35 مفردة قد حجبت عن اختيار علاقة (الوجود، والسّعادة، والأدب)، وهذه لا تُعدُّ نسبة معيبة في البحث.

ثانيًا: أنَّ الوسط الحسابي يساوي 3.83، وهذه القيمة الإحصائية تماثلها قيمة (الذَّاتيَّة) في الخماسي.

ثالثًا: الوسيط يساوي 4، وهذه القيمة على مستوى (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) المتماثلة مع موازين تصنيف عقيل لتحليل القيم.

رابعًا: أنَّ قيمة المنوال 4 قد تكرَّرت 6 مرات من مجموع مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة السبع، وهي في هذه الحالة تطابق قيمة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في خماسي تحليل القيم.

خامسًا: تدلُّ قيم الانحراف المعياري على التقارب في نتائج اختيارات المبحوثين، وأنَّ الانحراف المعياري العام المعدَّل هو 1.0254، أي: إنَّ اختيارات المبحوثين في هذا المجال أكثر تشتتًا من اختياراتهم في العلائق النفسيّة والسياسيَّة والإنتاجيَّة.

سادسًا: يلاحظ أنَّ جميع الالتواءات كانت سالبة، وهي لا تختلف عمّا كانت عليه قيم الالتواءات في المجالات السَّابقة التي أظهرت ميولًا إلى اتجاهات القيم السَّالبة التي تتجمَّع ناحية القيم العالية، مما جعلها في حالة توافق مع قيم النزعة المركزيّة، وكذلك مع قيم الخماسي؛ وهذا يعني: أنَّ قيم العلاقة الذوقيَّة هي على المستوى القيمي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

الشكل (رقم 10) يبيّن أنَّ غالبية اختيارات الوسيطات للطلبة هي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، ونسبة قليلة كانت (موضوعيَّة)، ولم تقع الاختيارات على البدائل القيميَّة

الأخرى، وبمقارنة الشكل (رقم 10) مع الأشكال السَّابقة يلاحظ أنَّ جميع الأشكال السَّابقة كانت الصّفة الغالبة على اختيارات الطَّلبة فيها هي (الموضوعيَّة)، أمَّا في هذا الشكل فإنَّ الصّفة السائدة هي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وهذه تشير إلى تغلُّب المنطق على العقل في اختيارات الطَّلبة للبدائل القيميَّة الذوقيَّة.

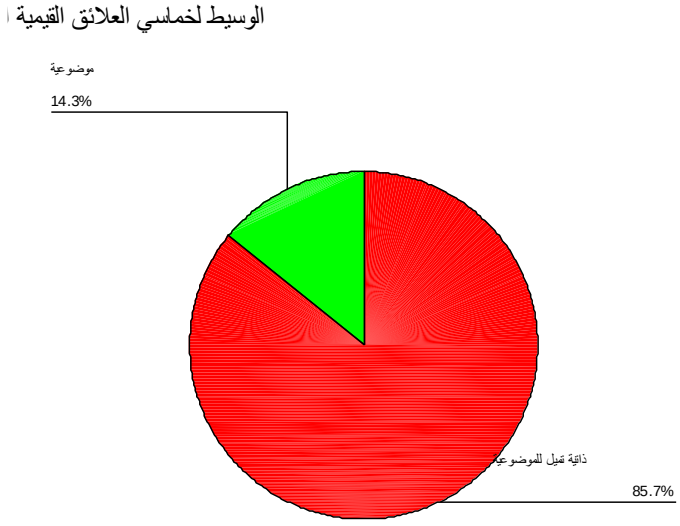

الشكل رقم (11)

الشكل رقم (11) يبيّن أنَّ وسيط اختيارات الطَّلبة لمجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة هو: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)؛ إذ إنَّه تكرَّر ست مرات من مجموع سبع؛ ولذلك كانت اختياراتهم للبدائل القيميَّة منطقيَّة، هذا وقد تكرَّر وسيط (الموضوعيَّة) مرة واحدة، أمَّا بقية العلائق القيميَّة الأخرى فلم تظهر على قطاعات الخماسي مما يدلّ على التقارب في اختياراتهم لهذه العلائق. **الشكل رقم (12)**

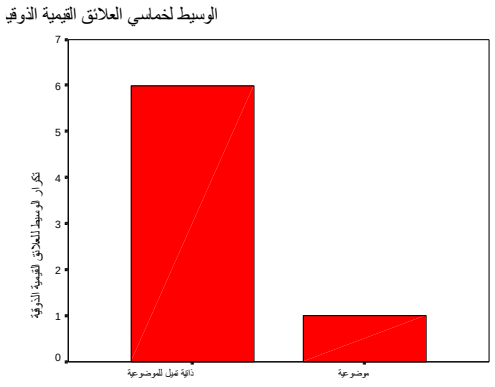

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الذوقيَّة وفقًا لمتغيّر التخصّص

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص							
	قسم الخدمة الاجتماعيَّة				قسم الاقتصاد الزراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
العلاقة الوجودية	4.19	4.00	0.40	21	4.00	4.00	0.71	13
العلاقة الدينية	4.18	4.00	0.85	22	3.77	4.00	1.09	13
علاقة السعادة	4.05	5.00	1.43	22	3.50	5.00	1.88	12
علاقة الجمال	3.77	4.00	0.69	22	3.38	4.00	1.39	13
علاقة الفن	3.50	4.00	0.96	22	3.31	4.00	1.25	13
علاقة الأدب	4.14	4.00	0.73	21	4.15	4.00	0.99	13
علاقة الطبيعة	3.50	4.00	0.91	22	3.69	4.00	0.63	13

الجدول رقم (18)

وباستقراء أثر متغيّر التخصُّص على نتائج اختيارات طلبة قسمي الخدمة الاجتماعيَّة والاقتصاد الزّراعي لمجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة كما هو مبيّن في الجدول رقم (18)، يلاحظ أنَّ قيمة المتوسط العام لمتوسطات الأوزان لكلٍّ قسم على التوالي هما: 3.904، 3.685 ، وبانحراف معياري معدّل لكلٍّ منهما قدره 0.8509 لقسم الخدمة الاجتماعيَّة ، 1.1905 لقسم الاقتصاد الزراعي، وبإسقاط خماسي تحليل القيم على قيمتي المتوسط العام لمتوسطات الأوزان يلاحظ أنَّهما (ذاتيَّة) خلافًا لسابقاتها من

العلائق القيميَّة، وأنَّ مقياس معامل الاختلاف لتشتت نتائج التصنيف القيمي للقسمين على التوالي هما: 21.795% ، 32.306% مبيِّنة فارقًا نسبيًّا كبيرًا قدره 10% تقريبًا بين اختيارات طلبة القسمين خلافًا للعلائق القيميَّة السَّابقة، وأنَّ طلبة الخدمة الاجتماعيَّة هم أكثر تجانسًا في اختياراتهم عن قسم الاقتصاد الزراعي.

من خلال مشاهداتنا للجدول رقم (18) وبإسقاط خماسي تحليل القيم، نلاحظ أنَّ قيمتي المتوسّط العام لمتوسّطات أوزان القيم الذوقيَّة كانت (ذاتيَّة) لكلا القسمين، وفي هذه الحالة تختلف عن قيم المتوسطات العامَّة لمتوسّطات الأوزان التي لاحظناها في العلائق القيميَّة (الاجتماعيَّة، الإنتاجيَّة، السياسيَّة، والنفسيّة)، وتشير هذه النتيجة إلى أنَّ العلائق القيميَّة الذوقيَّة وبدائلها تتعلَّق بالقيم المجرّدة، والنّظر إلى القيم المجرّدة قد لا ينفصل عمّا يتأثّر به الأفراد من الموروث الاجتماعي الثقافي سواء أكان على مستوى الأسرة، أم الأمّة، أم المجتمع العام.

وعليه: فإنَّ للخصوصيّة بصمة يُطبع الأفراد بها ويؤثِّر في رؤاهم الخاصَّة؛ ولذا أظهر الخماسي الجانب العاطفي في اختيارات طلبة القسمين بأنَّها: (ذاتيَّة).

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الذوقيَّة وفقًا لمتغيّر الجنس

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس (النَّوع)							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
العلاقة الوجوديّة	4.00	4.00	0.82	10	4.17	4.00	0.38	24
العلاقة الدينية	3.82	4.00	1.25	11	4.13	4.00	0.80	24
علاقة السعادة	3.20	3.50	1.93	10	4.12	5.00	1.39	24
علاقة الجمال	3.45	4.00	1.37	11	3.71	4.00	0.81	24
علاقة الفن	3.45	4.00	1.37	11	3.42	4.00	1.07	24
علاقة الأدب	4.30	5.00	1.06	10	4.08	4.00	0.72	24
علاقة الطبيعة	4.82	4.00	0.60	11	3.46	4.00	0.88	24

الجدول (رقم 19)

وبملاحظة بيانات نتائج الجدول رقم (19) المحتوي على أثر متغيّر الجنس لطلبة قسمي الخدمة الاجتماعيَّة والاقتصاد الزّراعي، كان المتوسّط العام لمتوسّطات الأوزان للذّكور والإناث على التوالي هما 3.862 ، 3.870؛ ولذا كانت اختيارات المبحوثين حسب متغيّر الجنس (ذاتيَّة) موافقًا لمتغيّر التخصّص في مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة، ومخالفة لباقي العلائق القيميَّة سابقة الذكر، كما أنَّ الانحراف المعياري المعدّل لكلا الجنسين هما 1.2605، 0.9111 على الترتيب، وأنَّ درجة معامل الاختلاف للذّكور

هي 32.638% وللإناث هي 23.542% مبيّنة لفارق نسبي كبير بين اختيارات الجنسين كما هو الحال في متغيّر التخصّص، وأنَّ الإناث هنّ أكثر تقاربًا في اختياراتهنّ لمجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة.

ومع أنَّ معظم اختيارات الجنسين كانت (ذاتيَّة) فهناك فروقٌ واضحة في اختياراتهم لبدائل قيم السَّعادة، فقد كان وسيط اختيارات الذّكور يدلُّ على (الذَّاتيَّة)، ووسيط اختيارات الإناث يدلُّ على (الموضوعيَّة)، وتشير هذه الفروق إلى أنَّ اختيارات الإناث كانت عقليَّة؛ وذلك بتمركز اختياراتهنّ على البديل القيمي (علاقة الإنسان بالسّعادة هي علاقة عطاء، وتفاعل مع الآخر)، في حين كانت اختيارات الذّكور في حالة تشتُّت عن هذه القيمة؛ لذلك تغلّب الجانب العاطفي على الجانب الموضوعي في اختيارات الذّكور؛ ولأنَّ السّعادة نسبيَّة؛ فما يسعد الذّكور قد لا يكون هو الذي يسعد الإناث.

وهكذا علاقة (الأدب) التي أوضحت فارقًا بين اختيارات الذّكور التي تمركزت في معظمها على البديل (علاقة الإنسان بالأدب هي علاقة تحريضيّة للتوجيه والانتقاد) واختيارات الإناث التي تجمّعت في معظمها على البديل (علاقة الإنسان بالأدب هي علاقة تصويريّة للتعبير عن الأشياء)، وبتطبيق الخماسي على هذه النتيجة للجنسين، نجد أنَّ اختيارات الذكور كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، واختيارات الإناث كانت (موضوعيَّة)، وبمقارنة محتوى الاختيارين، نلاحظ أنَّ هناك علاقة بين اختيارات الذّكور وجنسهم الذي يميل بطبيعته إلى الأعمال التحريضيّة أكثر من ميول طبيعة النساء لذلك، واللاتي أظهرت البدائل علاقة بين اختياراتهنّ وجنسهنّ الذي أوضح ميلهنّ إلى الأعمال التصويرية في التعبير عن الأشياء، وهذا الاختيار ينسجم مع طبيعتهنّ المسالمة.

Friedman Test a

N	**33**
Chi-Square	23.852
d.f	6
The P-Value	0.001

الجدول (رقم 20)

يُظهِر الجدول (رقم 20) أنَّ قيمة *Chi-Square* الحسابيَّة هي 23.852 مقابل القيمة الجدوليّة 12.592 تحت درجة الحرّيّة 6، وعند مستوى المعنوية 5%، وبما أنَّ القيمة الجدوليّة أقلّ من القيمة الحسابيَّة؛ فإنَّ ذلك يدلُّ على عدم قبول الفرضيَّة الصفريَّة الدالّة على عدم وجود فوارق بين اختيارات المبحوثين بوسيلة التصنيف القيمي، وقبول الفرض البديل الذي يدلُّ على وجود فروق جوهرية في اختيارات المبحوثين لجميع البدائل القيميَّة قيد البحث، كما أنَّ قيمة *P-Value* تؤيّد نفس الاستنتاج السَّابق برفض فرض العدم.

سادسًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة

يحتوي مجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة على سبعة قيم، لكلِّ قيمة من القيم خمسة بدائل معياريّة كغيرها من بدائل العلائق القيميّة للمجالات السَّابقة الذّكر؛ إذ يتماثل كلّ بديل مع قطاع من قطاعات الخماسي الذي يمكّن البحَّاث من التعرُّف على أنماط التفكير القيمي السَّائدة في مجتمع البحث.

إنَّ قيم هذا المجال العلائقي هي دائمًا في حالة حركة، وامتداد فكري؛ إذ إنَّها تتأثّر بالمزيد المعرفي الذي يثريها، ويجعلها قادرة على أن تثري السُّلوك المصاحب لها في كلِّ

ظرف، وأنَّ تفاعل الإنسان مع القيم الثقافيَّة تجعله في حالة تميّز كلما تمكّن معرفةً وسلوكًا، ومع أنَّ الإلمام بالقيم الثقافيَّة يفتح آفاقًا واسعة أمام امتداد التفكير الإنساني، فإنَّه قد يشكل عائقًا أمام سرعة الامتداد غير الواعية التي كانت قبل المزيد المعرفي؛ وذلك لأنَّ المزيد المعرفي يؤدِّي إلى الإحجام عن السُّلوكيات غير الموضوعيَّة (التي كانت تُفعل على حساب الآخرين)؛ فبالثقافة تفكّ القيود، وبها توضع قيودٌ (تُفكُّ من قيد الجهل المعرفي وتوضع به)، والإلمام بمجال القيم الثقافيَّة يؤدِّي إلى حُسن الفعل، وجودة العمل، ورفعة السُّلوك، واستيعاب الآخر بإرادة كما هو لا كما ينبغي أن يكون عليه.

ومجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة مجال امتدادي تمتدُّ فيه القدرات، والملكات العقليَّة، الإنسانيَّة من حالة السُّكون، إلى حالة الحركة الواعية التي تمكّن الإنسان من التمييز والتفضيل، وتمكِّنه من الممارسة السُّلوكية عندما تتطابق المفاهيم مع الأفعال المرغوبة التي تؤدِّي إلى ظهور الأنموذج، وتبرز الاتجاهات المعرفيَّة والأفكار الخاصَّة والعامَّة (المنغلقة والمنفتحة)، فتبرز الشخصيَّة على المستوى الاجتماعي، أو على المستوى الإنساني.

وعليه: فمجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة يعتمد كثيرًا على معرفة الأثر القيمي وأساليب تقديره عن طريق تطبيق الخماسي على موازين اختيارات المبحوثين للبدائل القيميَّة لكلِّ علاقة من علائق هذا المجال الثّقافي.

وعندما تقتصر قيم مجال العلائق الثقافيَّة على المستوي الشخصي؛ فإنَّها تؤدِّي بالضرورة إلى بناء شخصيَّة الأنا، وعندما تمتدّ القيم لتحتوي مميِّزات الأمّة (الدّين، والأعراف، واللغة)؛ فبالضرورة ستؤدِّي إلى بناء الذَّات الاجتماعيَّة التي تكوّن العاطفة الاجتماعيَّة، وعندما تستوعب الآخر كما هو لا كما ينبغي أن يكون عليه فإنَّها ستؤدِّي إلى بناء الشخصيَّة الموضوعيَّة، ويحتوي الخماسي أيضًا على معيار قيمي يؤدِّي إلى تكوين الشخصيَّة الانسحابيَّة ومعرفتها (عندما تكون في حالة تراجع من مستوى الذَّات إلى مستوى الأنا)، ويؤدِّي في الوقت ذاته إلى بناء الشخصيَّة المنطقيَّة ومعرفتها (التي

تتمسّك بالقيم العامَّة للمجتمع، أو الأمّة، وتستوعب قيم الآخرين دون أن تتخلى عن قيم أمّتها الموجبة).

تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة

المتغيرات الإحصائية	علاقة الثقافة	العلاقة العلميَّة	علاقة التحصيل	العلاقة الصحية	علاقة الطعام	علاقة الزَّمن	علاقة الرياضة
N	35	35	35	35	35	35	35
Mean	3.51	4.89	4.09	3.97	4.37	4.40	4.69
Median	4.00	5.00	4.00	4.00	5.00	4.00	5.00
mode	4	5	5	5	5	4	5
Std. Deviation	1.12	0.53	1.09	1.15	0.88	0.77	0.90
Skewness	-.370	-5.177	-.892	-1.172	-1.661	-2.465	-3.164

الجدول رقم (21)

من خلال مشاهداتنا لجدول رقم (21) المبيِّن لنتائج العلائق القيميَّة الثقافيَّة نلاحظ الآتي:

أوَّلًا: أنَّ نسبة اختيار مجتمع البحث للبدائل القيميَّة كانت 100%، وهذا يعني: تفهُّم المبحوثين لأبعاد البدائل القيميَّة للعلائق الثقافيَّة.

ثانيًا: أنَّ المتوسط الحسابي يساوي ،4.54 وهذه القيمة تشير إلى أنَّ معظم نتائج استمارة التصنيف كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) وفقًا لاختيارات المبحوثين.

ثالثًا: الوسيط يساوي 4، وهذه القيمة هي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) وفقًا لموازين التصنيف المتماثل مع خماسي تحليل القيم.

رابعًا: أنَّ المنوال الشَّائع في مجال العلائق الثقافيَّة هو 5، وباستخدام الخماسي فإنَّ هذه القراءة تماثل درجة الموضوعيَّة باعتبارها تكرّرت خمس مرات من مجموع مجال العلائق القيميَّة السّبع.

خامسًا: يمكننا القول أيضًا إنَّ اختيارات مجتمع الدِّراسة كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في اختياراته للبدائل القيميَّة برغم وجود بعض الاختلافات القليلة في نتائج الأوزان حسبما دلّت علية نتائج الانحراف المعياري الذي حسبت قيمته المعدَّلة العامَّة فكانت 9429.، أي: إنَّ تشتُّت اختيارات المبحوثين لهذا المجال أقلَّ من المجالين الاجتماعي والذوقي، بينما هي أكثر تشتّتًا من باقي المجالات القيميَّة الأخرى.

سادسًا: إنَّ جميع الالتواءات كانت سالبة القيم مما يبيّن ميلها إلى التجمُّعِ تجاه الأوزان العالية، وتقترب كما هو الحال في المجالات القيميَّة السَّابقة من مقاييس النزعة المركزية التي هي الأخرى كانت تميل إلى الدرجات العالية.

الشكل (رقم 12) يبيّن أنَّ الخماسي يدلُّ على أنَّ معظم اختيارات الطَّلبة لمجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وأنَّ النسبة المتبقية من الاختيارات هي (موضوعيَّة)، وعليه: فإنَّ النسبة العالية من اختيارات الطَّلبة للبدائل القيميَّة هي منطقيَّة، وأنَّ النسبة التي تليها هي عقليَّة. أمَّا بقية قطاعات الخماسي فلم يقع على ما يماثلها أيّ اختيارات قيميَّة.

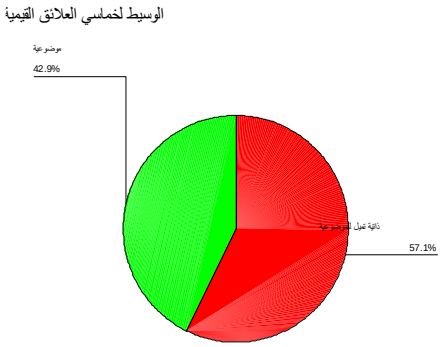

الشكل رقم (13)

الشكل (رقم 13) يبيّن أنَّ وسيط اختيارات الطَّلبة للبدائل القيميَّة قد تكرّر أربع مرات من مجموع سبع، ويدلّ هذا الوسيط على ما يدلّ عليه الخماسي، وهو أنَّ أكثرية اختيارات الطَّلبة هي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وأنَّ النسبة التي تليها كانت (موضوعيَّة)؛ إذ تكرَّرت ثلاث مرَّات من مجموع سبع.

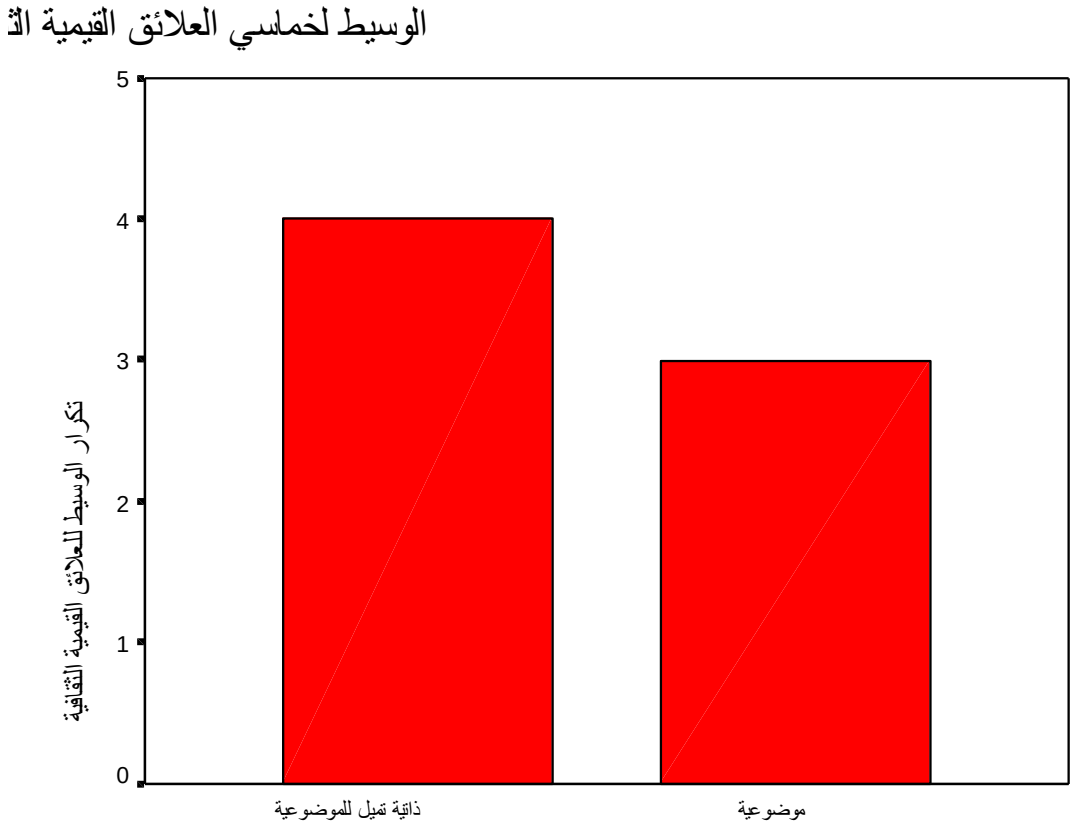

الشكل رقم (14)

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الثقافيَّة وفقًا لمتغيّر التخصُّص

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص							
	قسم الخدمة الاجتماعيَّة				قسم الاقتصاد الزراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الثقافة	3.50	4.00	1.01	22	3.54	4.00	1.33	13
العلاقة العلميَّة	4.95	5.00	0.21	22	4.77	5.00	0.83	13
علاقة التحصيل	4.00	4.00	1.11	22	4.23	5.00	1.09	13
العلاقة الصحية	4.14	4.00	0.94	22	3.69	4.00	1.44	13
علاقة الطعام	4.36	4.00	0.73	22	4.38	5.00	1.12	13
علاقة الزَّمن	4.41	5.00	0.91	22	4.38	4.00	0.51	13
علاقة الرياضة	4.77	5.00	0.75	22	4.54	5.00	1.13	13

الجدول (رقم 22)

وبالنّظر إلى أثر متغيّر التخصُّص عن نتائج اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة، وطلبة قسم الاقتصاد الزِّراعي لمجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة كما هو مبيّن في الجدول (رقم 22) يلاحظ أنَّ قيمة المتوسط العام لمتوسطات الأوزان لكلٍّ قسم على التوالي هما 4.304، 4.218، وبانحراف معياري معدَّل لكلٍّ منهما قدره 0.8538، 1.1027 على الترتيب، وبإسقاط الخماسي على قيمتي المتوسط العام لمتوسطات الأوزان يلاحظ أنَّهما (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وأنَّ مقياس معامل الاختلاف لتشتُّت

نتائج التصنيف القيمي للقسمين على التوالي هما 19.837% ، 26.718% ، وهذه النتيجة تشير إلى أنَّ نسبة التجانس في اختيارات قسم الخدمة الاجتماعيَّة أكثر منها لدى طلبة قسم الاقتصاد الزراعي؛ وذلك بفارق 6.881%.

وبإسقاط الخماسي على الجدول (رقم 22) نلاحظ الفارق بين اختيارات طلبة القسمين لعلاقة التحصيل القيميَّة؛ إذ كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) لدى طلبة الخدمة الاجتماعيَّة الذين تمركزت معظم اختياراتهم على البديل (علاقة الإنسان بالتحصيل هي علاقة طموح)، وكانت موضوعيَّة لدى طلبة الاقتصاد الزّراعي الذين تجمَّعت معظم اختياراتهم على البديل (علاقة الإنسان بالتحصيل هي علاقة تطوّر لبناء الذَّات)؛ لقد كان للتخصُّص أثر على اختيارات الطَّلبة؛ فالخدمة الاجتماعيَّة محتواها العلمي سلوكي حيث اهتمامها بالفرد، والجماعة، والمجتمع، والسعي وراء ما يحقِّق طموحاتهم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة؛ ولذا يعدُّ الطموح كمعيار قيمي في مهنة الخدمة الاجتماعيَّة مؤثِّر في اختيارات طلبة القسم، وهكذا الحال بالنّسبة إلى اختيارات طلبة الاقتصاد الزّراعي المتأثِّرين بتخصُّصهم الذي يهتمّ بمعايير القيم المادية التي تحقِّق المنفعة المباشرة للإنسان؛ ولذا كان لهم غاية من وراء التحصيل وهي: المنفعة التي تؤدِّي إلى التطوَّر، وبناء الذَّات.

وبإسقاط خماسي تحليل القيم على الجدول (رقم 22) نلاحظ أنَّ هناك فارقًا في اختيارات طلبة القسمين لعلاقة الطعام القيميَّة، فقد كانت اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة متوافقة مع (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)؛ وذلك لتجمّع معظم اختياراتهم على البديل القيمي (علاقة الإنسان بالطّعام هي علاقة تنظيميَّة)، وكانت اختيارات طلبة الاقتصاد الزّراعي متوافقة مع (الموضوعيَّة)؛ إذ تمركزت في معظمها على اختيار البديل القيمي (علاقة الإنسان بالطعام هي علاقة صحيَّة لانتقاء الطّعام ذي المردود الصحي).

إنَّ اختلاف اختيارات طلبة القسمين يعود إلى أثر التخصّص؛ إذ إنَّ طلبة الخدمة الاجتماعيَّة بإمكانهم معرفة قواعد تنظيم تناول الطّعام، وطلبة الاقتصاد الزّراعي بطبيعة تخصصهم يتمكَّنون من معرفة نوعيّة الطّعام ذي المردود الصّحي؛ ولذلك تمركزت معظم اختياراتهم على هذا البديل القيمي لعلاقة الطعام.

وبإسقاط الخماسي على العلاقة القيميَّة للزّمن نلاحظ الفارق القيمي بين اختيارات الطَّلبة لبدائل هذه العلاقة التي أظهرت (الموضوعيَّة) في اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعيَّة الذين تمركزت معظم اختياراتهم على البديل (علاقة الإنسان بالزَّمن هي علاقة احترام لاستغلال الوقت، والمحافظة عليه، وحصره بما هو نافع)، وأظهرت (الذَّاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في اختيارات طلبة الاقتصاد الزّراعي الذين تجمَّعت معظم اختياراتهم على البديل القيمي (علاقة الإنسان بالزَّمن هي علاقة تنويع لتقسيم الوقت بين الجد، والنشاط الترويحي).

وبناء على أهميَّة التخصُّص؛ فإنَّ مهنة الخدمة الاجتماعيَّة في جوهرها مهنة إنسانية إصلاحًا، وإصحاحًا، وتقييمًا، وتقويمًا لأفراد المجتمع وجماعاته من أجل مستقبَّل قيمي أفضل؛ ولذلك فإنَّ قيمة الزَّمن تعدُّ من القيم الأساسيَّة التي تستوجب الاحترام والتقدير؛ ولهذا كانت اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعيَّة متأثّرة بتخصّصهم الذي يعتبر الزَّمن ذا قيمة باعتباره القاسم المشترك مع الآخرين الذين لهم الحقُّ في تقديره من زاوية الاحترام للآخر، وبهدف تحقيق المنفعة المشتركة، وهكذا كانت اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي متأثّرة بتخصّصهم الذي ترتبط فيه أهميَّة الزَّمن بما يحقّقه من منفعة، ولا يعدّ ذا قيمة إذا لم يحقّق هذه المنفعة؛ ولذلك لم تقتصر أهميَّة الزَّمن عندهم على الوقت الجاد، بل تتعدَّاه أيضًا إلى تقدير الوقت الترويحي الذي يتطلَّب مزاولة الأنشطة المحقّقة هي الأخرى للمنفعة.

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الثقافيَّة وفقًا لمتغيّر الجنس

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس (النَّوع)							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الثقافة	3.09	3.00	1.22	11	3.71	4.00	1.04	24
العلاقة العلميَّة	4.73	5.00	0.90	11	4.96	5.00	0.20	24
علاقة التحصيل	3.91	4.00	1.22	11	4.17	4.50	1.05	24
العلاقة الصحية	3.64	4.00	1.50	11	4.13	4.00	0.95	24
علاقة الطعام	4.18	5.00	1.17	11	4.46	5.00	0.72	24
علاقة الزَّمن	4.55	5.00	0.52	11	4.33	4.00	0.87	24
علاقة الرياضة	4.64	5.00	1.21	11	4.71	5.00	0.75	24

الجدول رقم (23)

ولوجود افتراض ذي أثر لمتغيّر الجنس في اختيارات المبحوثين؛ فيلاحظ على بيانات نتائج الجدول (رقم 23) المحتوي على متغيّر الجنس لطلبة قسمي الخدمة الاجتماعيَّة وطلبة الاقتصاد الزراعي أنَّ المتوسط العام لمتوسطات الأوزان للذّكور والإناث على التوالي هما 4.105، 4.352؛ ولهذا كانت اختيارات المبحوثين حسب متغيّر الجنس (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) وفقًا لاستقرائنا للأوزان المتماثلة مع خماسي تحليل القيم، وأنَّ الانحراف المعياري للجنسين هما 1.1427، 0.8421 على التوالي كما أنَّ درجة معامل الاختلاف للذّكور هي 27.836% وللإناث هي 19.349%، وهذا

يعكس الفرق في درجة التشتّت الكبير نسبيًّا بين اختيارات الذّكور والإناث في مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة التي تساوي 8.487%، وأنَّ الذّكور هم أكثر تشتّتا من الإناث في اختياراتهم لبدائل هذا المجال.

وبإسقاط الخماسي على قيم العلائق الثقافيَّة كما هو مبيّن في الجدول (رقم 23) نلاحظ أنَّ اختيارات الذّكور لقيمة الزَّمن (موضوعيَّة)؛ وذلك لتمركزها على البديل القيمي (علاقة الإنسان بالزَّمن علاقة احترام لاستغلال الوقت، والمحافظة عليه، وحصره بما هو نافع)، ونلاحظ أنَّ اختيارات الإناث: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)؛ وذلك لتمركزها على البديل القيمي: (علاقة الإنسان بالزَّمن هي علاقة تنويع بتقسيم الوقت بين الجد، والنشاط الترويحي).

بلا شكّ إنَّ الطبيعة الفطرية للذّكور تختلف عن الطبيعة الفطرية للإناث، فالذّكور بطبيعتهم هم أكثر تحملًا من الإناث اللاّتي يتعرَّضن إلى ظروف تستوجب الرَّاحة من وقت لآخر؛ ولذلك راعين في اختياراتهنّ (ولنفسك عليك حقّ)، وهذا لا يعني أنَّ هذا القول لا ينطبق على الذّكور، أو أنَّهم لم يكونوا في حاجة له، بل إنَّ الأوقات التي تحتاج فيها الإناث للرّاحة هي أكثر من التي يحتاجها الذّكور عندما يكونون معافين، ولا ننسى أثر الثقافة في أهميَّة تقدير الزَّمن التي قد يكون فيها للجنس أثر في اختيارات الجنسين.

وبإسقاط الخماسي على القيم المعروضة وسيطاتها الإحصائيّة في الجدول (رقم 23) نشاهد الفارق في اختيارات الجنسين للعلاقة القيميَّة الثقافيَّة؛ إذ كانت (ذاتيَّة) لدى الذكور، (وذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) لدى الإناث. وفي تفسيرنا كلّما ازداد الإنسان ثقافة كان موضوعيًّا، وعليه: تشير نتائج اختيارات الجنسين لعلاقة الثقافة إلى غياب الموضوعيَّة، وهذا يعني أنَّهم على ثقافة ليست عالية، ومع ذلك كانت الإناث أكثر ثقافة إذا ما قُورِنَ وسيط اختارتهنّ بوسيط اختيارات الذّكور.

Friedman Test a

N	**35**
Chi-Square	61.203
d.f	6
The P-Value	0.000

الجدول رقم (24)

لا تختلف الفرضيَّة العدميَّة عن سابقاتها في كون تجانس اختيارات المبحوثين لأوزان التصنيف. وحيث إنَّ القيمة الحسابية للاختبار أكبر من القيمة الجدولية (12.592) تحت درجات الحرية 6 وعند مستوى المعنوية 5% فعليه يُرفض فرض العدم، ويُقبل الفرض البديل الدَّاعي إلى وجود اختلافات حقيقيَّة وجوهريَّة في اختيارات المبحوثين للبدائل القيميَّة، كما أنَّ قيمة P-Value أقلّ من 5% التي تستوجب نفس الاستنتاج السَّابق.

مقارنة مضمون مجالات العلائق القيميَّة وفقًا للوسط الحسابي والانحراف المعياري

مجالات العلائق القيميَّة	المتوسط العام	الانحراف المعياري المعدل أو التجميعي σ_p^2
العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة	4.01	1.0889
العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة	4.46	0.8087
العلائق القيميَّة السياسيَّة	4.54	0.8205
العلائق القيميَّة النفسيّة	4.42	0.8836
العلائق القيميَّة الذوقيَّة	3.82	1.0254
العلائق القيميَّة الثقافيَّة	4.54	0.9429

الجدول رقم (25)

يقتصر الجدول السَّابق على إعطاء مقارنات بين الوسط الحسابي، والانحراف المعياري للعلائق القيميَّة الست دون غيرها من المقاييس؛ كون أنَّ المقياسين السَّابقين يعدَّان غير متحيّزين، وكافيين من الناحية الإحصائية عن غيرهما من مقاييس النزعة المركزيَّة، والتشتت.

وباستقراء المتوسط الحسابي العام للعلائق القيميَّة، نلاحظ أنَّ العلاقة القيميَّة الذوقيَّة والاجتماعيَّة يتقارب متوسطيهما نسبيًّا مقارنة بمتوسطات أوزان العلائق القيميَّة الأخرى، وبإسقاط الخماسي نلاحظ أنَّ العلاقة القيميَّة الذوقيَّة تشير إلي (الذَّاتيَّة)، بينما باقي العلائق القيميَّة الأخرى تدلّ على (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، كما يلاحظ أنَّ قيم التباين التجميعي لهذه العلائق تبدو متقاربة نسبيًّا مما يدلُّ على التجانس النسبي لاختيارات المبحوثين بصفة عامَّة، وأنَّ الشّكل رقم (14) يوضح الفروق النسبيَّة في اختيارات المبحوثين.

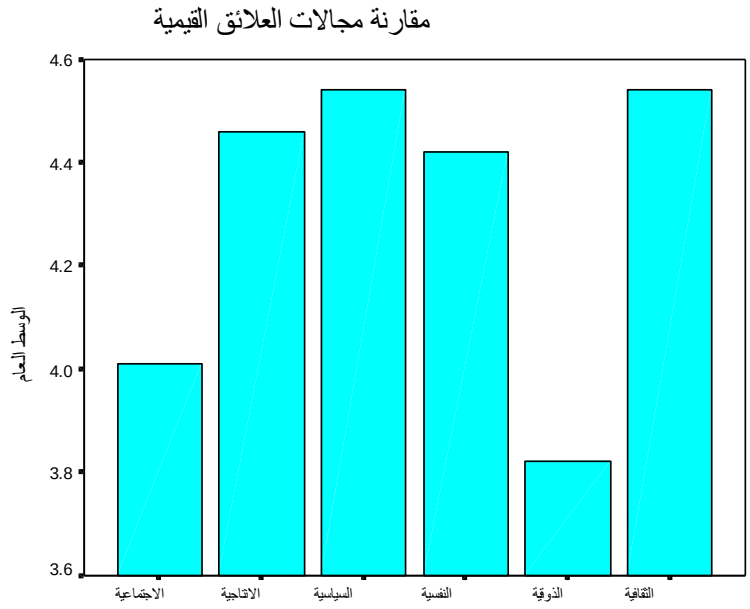

الشكل رقم (15)

يظهر الشكل رقم (14) الاختلاف بين العلائق القيميَّة التي في مجملها تنحاز إلى (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) باستثناء العلاقة القيميَّة الذوقيَّة التي كانت (ذاتيَّة) فقط.

مقارنة مضمون مجالات العلائق القيميَّة وفقًا لمتغيّر التخصّص

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص			
	قسم الخدمة الاجتماعيَّة		قسم الاقتصاد الزراعي	
	$\bar{\mu}$	C.V	$\bar{\mu}$	C.V
العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة	3.995	%28.418	4.0325	%25.269
العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة	4.482	%16.051	4.414	%21.733
العلائق القيميَّة السياسيَّة	4.456	%16.065	4.255	%22.199
العلائق القيميَّة النفسيّة	4.564	%16.761	4.197	%21.589
العلائق القيميَّة الذوقيَّة	3.904	%21.795	3.685	%32.306
العلائق القيميَّة الثقافيَّة	4.304	%19.837	4.218	%26.718

الجدول (رقم 26)

من الجدول رقم (26) نلاحظ أنَّ المتوسط العام (متوسّط المتوسّطات) لأوزان العلائق القيميَّة لقسمي الخدمة الاجتماعيَّة، والاقتصاد الزّراعي ذات قيم متقاربة، أمَّا الخماسي فيشير إلى أنَّ معظم العلائق القيميَّة هي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) باستثناء العلاقة الاجتماعيَّة التي كانت (ذاتيَّة) لقسم الخدمة الاجتماعيَّة، وكذلك العلاقة الذوقيَّة التي كانت (ذاتيَّة) لكلا التخصصين، أمَّا معامل الاختلاف لتشتّت نتائج التصنيف فتشير إلى أنَّ اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة هي أكثر تجانسًا في العموم من اختيارات طلبة الاقتصاد الزّراعي عدا مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة الذي تميل فيه كفّة التجانس قليلًا إلى قسم الاقتصاد الزراعي.

إنَّ النتيجة التي أظهرها مقياس معامل الاختلاف لتشتّت نتائج التصنيف بين اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعيَّة، والاقتصاد الزراعي، تشير إلى أنَّ التخصُّص كان له

أثر واضح في اختيارات المبحوثين في جميع العلائق بشكل عام، وفي العلاقة الذوقيَّة بشكل خاصّ؛ إذ كان الفارق ليس يسيرا 10.511%.

ولأنَّ تخصّص طلبة الخدمة الاجتماعيَّة له علاقة مباشرة بالدّراسات الإنسانيَّة والأدبية؛ فبالضرورة أن يكون هؤلاء الطَّلبة على دراية أكثر بالعلوم الإنسانيَّة، والقيم المجرّدة، مما جعل اختياراتهم لبدائل العلائق الذوقيَّة أكثر تجانسًا من اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي، وبالرّغم من التقارب بين اختيارات طلبة القسمين إلّا أنَّ الشكلين رقم (15)، (16) يبيّنان الفارق النسبي في اختيارات طلبة القسمين لبدائل مجالات العلائق القيميَّة بشكل عام.

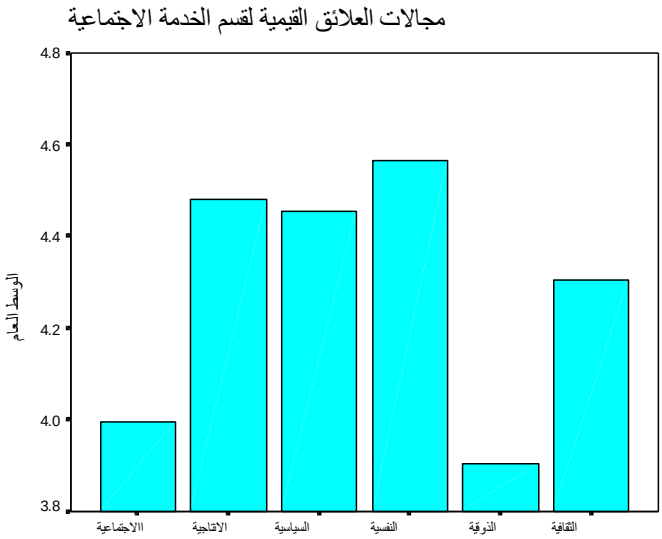

الشكل رقم (16)

يلاحظ من الشكل رقم (15) أنَّ اختيارات المبحوثين كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) لأغلب العلائق القيميَّة باستثناء العلاقتين (الاجتماعيَّة، والذوقيَّة) اللتين كانتا اختيارات المبحوثين فيهما ذاتيَّة.

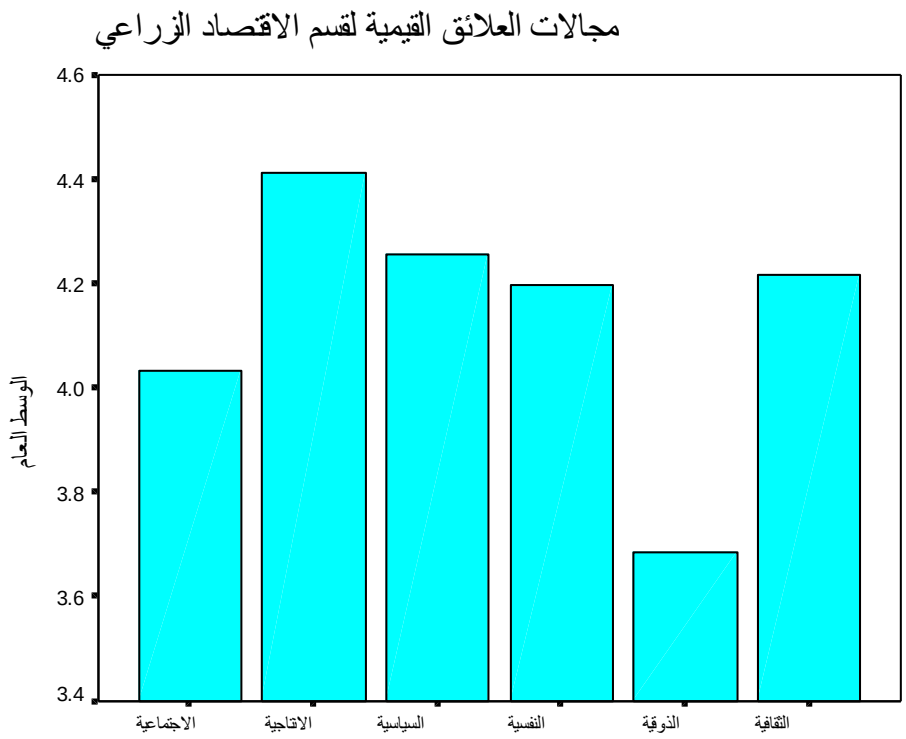

الشكل رقم (17)

يبين الشكل رقم (16) أنَّ معظم اختيارات طلبة الاقتصاد الزّراعي كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)؛ وذلك باستثناء اختياراتهم لبدائل مجال العلائق الذوقيَّة التي كانت (ذاتيَّة) فقط.

مقارنة مضمون مجالات العلائق القيميَّة وفقًا لمتغيّر الجنس

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس			
	ذكــور		إناث	
	$\bar{\mu}$	C.V	$\bar{\mu}$	C.V
العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة	4.122	%26.552	4.07	26.145 %
العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة	4.492	%21.039	4.388	16.857 %
العلائق القيميَّة السياسيَّة	4.44	%16.137	4.346	20.089 %
العلائق القيميَّة النفسيّة	3.374	%21.760	4.458	18.463 %
العلائق القيميَّة الذوقيَّة	3.862	%32.638	3.870	23.542 %
العلائق القيميَّة الثقافيَّة	4.105	%27.836	4.352	19.349 %

الجدول رقم (27)

يشير الجدول رقم (27) إلى أنَّ المتوسط العام لأوزان اختيارات الجنسين لجميع العلائق القيميَّة كانت متقاربة، أمَّا خماسي تحليل القيم فيشير إلى أنَّ العلاقة الذوقيَّة اختصت (بالذَّاتيَّة) للجنسين موافقة بذلك متغيّر التخصّص، ومخالفة لباقي العلائق القيميَّة الأخرى التي جميعها كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) باستثناء العلاقة القيميَّة النفسيّة التي أظهرت (الذَّاتيَّة) للذّكور، (وذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) للإناث، في حين

يدلّ معامل الاختلاف للجنسين إلى أنَّ الإناث هنَّ أكثر تجانسًا في اختياراتهن من الذّكور لجميع العلائق القيميَّة عدا العلاقة القيميَّة السياسيَّة التي أظهرت تجانسًا لدى الذّكور عنه لدى الإناث، وقد تشير هذه النتيجة إلى أنَّ الذّكور هم أكثر مشاركة من الإناث في ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسؤوليات؛ ولذلك كانت اختياراتهم للعلائق القيميَّة السياسيَّة أكثر تجانسًا من اختيارات الإناث.

وبإسقاط الخماسي على متوسطات الأوساط في الجدول (رقم 27) يلاحظ فارقًا بين اختيارات الجنسين للعلاقة القيميَّة النفسيّة؛ إذ كانت اختيارات الذكور (ذاتيَّة)، واختيارات الإناث (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وهذا يشير إلى أنَّ اختيارات الذّكور لبدائل القيم النفسيّة كانت في غالبيتها عاطفية، وهي في هذه الحالة ابتعدت عن الاختيارات المنطقيَّة والعقليَّة التي جنحت لها اختيارات الإناث في هذه العلاقة القيميَّة، وأن الشكلين رقم (17) ورقم (18) يوضِّحان هذه الفروق النسبيّة في اختيارات الجنسين للبدائل العلائقيّة القيميَّة.

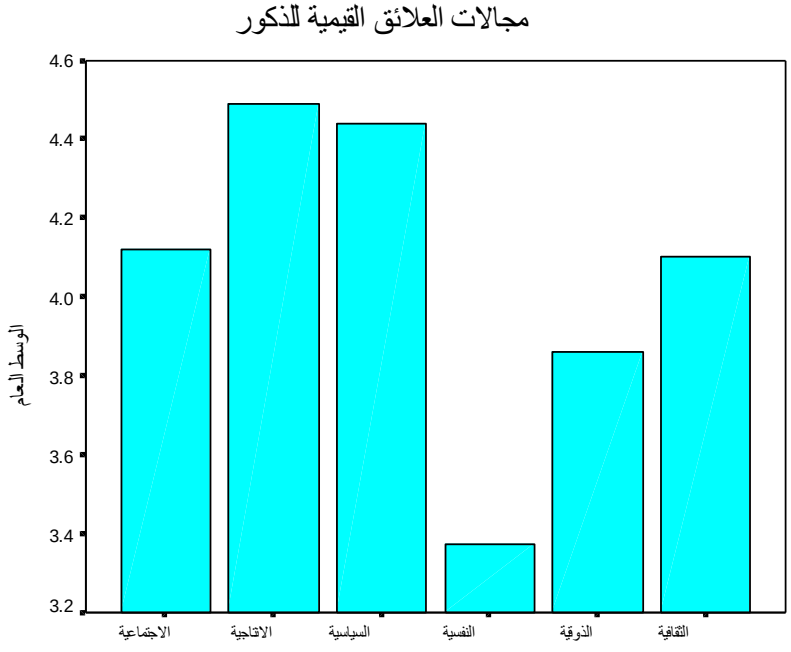

الشكل رقم (18)

يلاحظ على الشكل رقم (17) أنَّ اختيارات الذّكور لمجال العلائق النفسيّة والذوقيَّة كانت (ذاتيَّة)، وأنَّ بقية اختياراتهم للبدائل القيميَّة الأخرى كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، هذا مع ملاحظة التفاوت النسبي في هذه الاختيارات برغم اندماجها في قاطع واحد من قطاعات الخماسي.

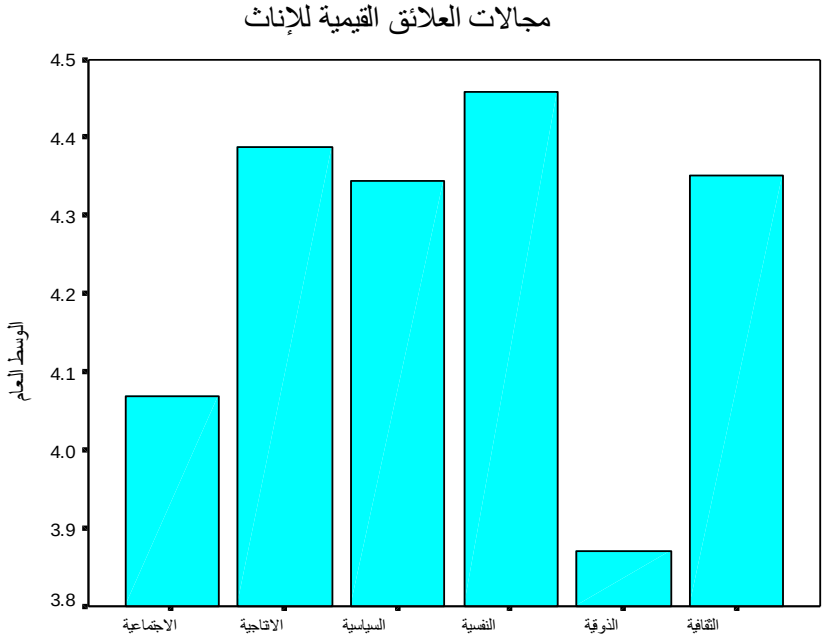

الشكل رقم (19)

من مشاهدة الشكل رقم (18) يلاحظ أنَّ اختيارات الإناث جُلّها كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وأنَّ اختياراتهنّ لمجال العلائق الذوقيَّة فقط كانت (ذاتيَّة).

مقارنة مضمون مجالات العلائق القيميَّة وفقًا لاختبار Friedman

مجالات العلائق القيميَّة	Chi-Square مربع كاى		درجة الحرية df
	الحسابية	الجدولية	
العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة	78.422	19.675	11
العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة	26.645	9.488	4
العلائق القيميَّة السياسيَّة	37.134	11.070	5
العلائق القيميَّة النفسيّة	42.586	12.592	6
العلائق القيميَّة الذوقيَّة	23.852	12.592	6
العلائق القيميَّة الثقافيَّة	61.203	12.592	6

الجدول رقم (28)

الجدول السَّابق يعرض نتائج اختبارات Freidman لكلِّ مجال من مجالات العلائق القيميَّة الست، حيث يتّضح من نتائج الجدول (رقم 28) أنَّ القيم الحسابيَّة لكلِّ المجالات العلائقيَّة أقلّ من القيم الجدوليَّة، وبالتّالي رُفض فرض العدم الداعي إلى أنَّ اختيارات مجتمع الدِّراسة للبدائل القيميَّة متساوية عند مستوى المعنوية 5%، وقبول الفرض البديل الدالّ على عدم تساوي اثنين على الأقلّ من الاختيارات للبدائل القيميَّة لكلِّ علاقة، موافقة بذلك للأشكال البيانية التي تظهر عدم تساوي القطاعات لاختيارات المبحوثين، وأنَّها تظهر تمركزًا لمعظم الاختيارات بين الموضوعيَّة، والذَّاتيَّة التي تميل إلى الموضوعيَّة.

صدر للمؤلّف

صدر للمؤلّف الدكتور عقيل حسين: 92 بحثا نشرت داخل ليبيا، وخارجها.

صدر له (162) مؤلّفا منها: خمس موسوعات.

أشرف، وناقش 83 رسالة ماجستير، ودكتوراه.

مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة، والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميَّات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية، والتركية.

المؤلّفات

1 ـ مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط، طرابلس ليبيا، 1989م.

2 ـ الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، 1992م.

3ـ فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات الجأ، 1995م.

4 ـ منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، منشورات الجأ، مالطا، 1996م.

5 ـ سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، منشورات الجأ، مالطا، 1997م.

6 ـ المفاهيم العلمية دراسة في فلسفة التحليل، المؤسسة العربية للنشر وإبداع، الدار البيضاء، 1999م.

7 ـ البستان الحلم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1999م.

8 ـ التصنيف القيمي للعولمة، منشورات الجأ، مالطا، 2001م.

9 ـ الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد)، دار الجأ، مالطا، 2001م.

10 ـ نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.

11 ـ خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

12 ـ منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

13 ـ خدمة الفرد قيم وحداثة، دار الحكمة، 2006م.

14 ـ خدمة الجماعة رؤية قيمية معاصرة، دار الحكمة، 2006م.

15 ـ البرمجية القيمية لمهنة الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

16 ـ البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

17 ـ البرمجية القيمية في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

18. الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

19 ـ البرمجية القيمية في خدمة الفرد، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

20 ـ مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

21 ـ المقدمة في أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت ـ دمشق، 2009م.

22 ـ موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2009م.

23 ـ ألستم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

24 ـ مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

25 ـ خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

26 ـ قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

27 . أسماء حُسنى غير الأسماء الحسنى، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

28 . آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

29 . نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

30 . إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

31 . إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

32 . شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

33 . يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

34 . داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

35 . يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

36 . أيوب واليسع وذو الكفل وإلياس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

37 . موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

38 . عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

39 . محمَّد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

40 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

41 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، ادريس ويعقوب ويوسف، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

42 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع والياس، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

43 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

44 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

45 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ولوط، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

46 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

47 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

48 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمَّد، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

49 . موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

50 . موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

51 . التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

52 . ألسنا أمةً وسطا، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011م.

53 ـ المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

54 ـ الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

55 ـ الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.

56 ـ سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر للطباعة والنشر، بيروت: 2011م.

57 ـ خريف السُّلطان (الرَّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

58 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم إقداميّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

59 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تدبّرية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

60 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

61 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

62 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

63 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

64 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

65 . من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

66 . من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

67 . من قيم القرآن (قيم مرجعيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

68 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسليمية) شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

69 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسامح)، شركة الملتقي للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

70 . من قيم القرآن الكريم (قيم تيقُّنيّة)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

71 . الرفض استشعار حرية، دار الملتقى، بيروت، 2011م.

72 . تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، شركة الملتقى، بيروت، 2011م.

73 . ربيع النّاس (من الإصلاح إلى الحلّ) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.

74 . موسوعة القيم من القرآن الكريم، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2012م

75 . أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ودار المختار طرابلس، 2013م.

76 . وماذا بعد القذافي؟ المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

77 . ثورات الرّبيع العربي (ماذا بعد؟) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

78 . العزل السياسي بين حرمان وهيمنة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

79 . السياسة بين خلاف واختلاف، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 3014.

80 . الهويّة الوطنية بين متوقّع وغير متوقّع، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014.

81 . العفو العام والمصالحة الوطنية، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

82 . فوضى الحلّ، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

83 . بسم الله بداية ونهاية، القاهرة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، 2015.

84 . من معجزات الكون (خَلق . نشوء . ارتقاء)، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م.

85 . مقدّمة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

86 . موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

87 . آدم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

88 . إدريس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

89 . نوح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م .89

90 . هود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

91 . صالح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

92 . لوط من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

93 . إبراهيم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

94 . إسماعيل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

95 . إسحاق من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

96 . يعقوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

97 . يوسف من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

98 . شعيب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

99 . أيوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

100. ذو الكفل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

101 . يونس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

102 . موسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

103 . هارون من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

104 . إلياس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

105 . اليسع من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

106 . داوود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

107 . سليمان من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

108 . زكريا من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

109 . يحيى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

110 عيسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

111 . محمّد من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

112 . الدّعاء ومفاتيحه، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2017م.

113 . صُنع المستقبل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

114 . الفاعلون من الإرادة إلى الفعل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

115 . مبادئ التنمية البشرية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

116 . من الفِكَر إلى الفِكْر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

117 . التهيؤ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

118 . منابع الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

119 . الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

120 . المبادئ الرئيسة للسياسات الرّفيعة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2018م.

121 . تحدّي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

122 . الواحدية من الخلق إلى البعث، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

123 . مبادئ تحدي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

124 . المعلومة الصائبة تصحح الخاطئة (من الخوف إلى الإرهاب) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

125 . الممكن (متوقّع وغير متوقّع) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

126 . مبادئ فكّ التأزّمات، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

127 . الأهداف المهنيّة ودور الأخصائي الاجتماعي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

128 . تصحيحا للمفاهيم (فاحذروا)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

129 . العدل لا وسطية ولا تطرف، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

130 . غرس الثّقة (مبدأ الخدمة الاجتماعيَّة)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

131 . مفاهيم الصّلاة والتسليم على الأنبياء، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2018م.

132 . الخدمة الاجتماعيَّة (قواعد ومبادئ قيميّة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

133 – كيفيّة استطلاع الدراسات السَّابقة مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

134 – الخدمة الاجتماعيَّة (تحليل المفهوم ودراسة الحالة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

135 – الخدمة الاجتماعيَّة (مبادي واهداف قيمية) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

136 – الخدمة الاجتماعيَّة (مفاهيم مصطلحات)، مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

137 – التنمية البشرية (كيف تتحدّى الصّعاب وتصنع مستقبلًا)، مكتبة القاضي، القاهرة، 2018م.

138 – مبادئ الخدمة الاجتماعيَّة (تحدّي الصّعاب وإحداث النُّقلة) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

139 ـ الإرهاب بين خائف ومخيف، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

140 _ التطرُّف من الإرادة إلى الفعل، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

141 _ البحث العلمي (المنهج والطريقة) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

142 _ العدل ينسف الظلم، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

143 _ تقويض الإرادة، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

144 _ القوَّة تفكّ التأزُّمات، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

145 _ إحداث النُّقلة تحدٍّ، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

146 _ نيل المأمول قمَّة، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

147 _ نحو النظريَّة خلقًا، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

148 _ نحو النظريَّة نشوء، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

149 _ نحو النظريَّة ارتقاء، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

150 – الخلاف (في دائرة التاريخ) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

151- القواعد المنهجية للباحث الاجتماعي والقانوني، القاهرة: دار القاضي، 2220.

152 – قواعد البحث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2020م.

153 – كسر الوهم، القاهرة: مكتبة القاضي، 2021م.

154 – المنهج العلمي وتحليل المضمون، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2021م.

المؤلّف في سطور

أ د. عقيل حسين عقيل

مواليد ليبيا 1953م

بكالوريوس آداب 1976م بدرجة الشّرف الأولى جامعة الفاتح (طرابلس).

ماجستير تربية وتنمية بشرية جامعة جورج واشنطن 1981م مع درجة الشّرف.

دكتوراه في الخدمة الاجتماعيَّة.

أستاذ بجامعة الفاتح كلية الآداب (طرابلس).

شغل منصب أمين تعليم بلدية طرابلس (1986 ـ 1990).

انتخب من قبل مؤتمر الشعب العام مفتشا عامّا لقطاع الشؤون الاجتماعيَّة، ثمّ كلّف بالتفتيش على وزارتي التعليم العام والتعليم العالي 2006م.

شغل منصب أمين التعليم العالي (وزيرا) 2007 ـ 2009م.

انتخب أمينا عاما للتنمية البشرية بأمانة مؤتمر الشّعب العام 2009م.

صدر للمؤلّف 92 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

صدر له (162) مؤلّفا منها خمس موسوعات.

أشرف وناقش 83 رسالة ماجستير ودكتوراه.

مجالات اهتمام المؤلف البحثيَّة:

1 ـ الخدمة الاجتماعيَّة والتنمية البشرية.

2 ـ طرق البحث الاجتماعي.

3 ـ الفكر والسياسة.

4 ـ الإسلاميات.

5 ـ الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية والتركية.

الموقع الإلكتروني: (موقع الدكتور عقيل حسين عقيل)

أو: Dr-Aqeel.com

جدول المحتويات

الطريقةُ العلميّة 1
لتحليل مضمون القيم 1
أ.د/ عقيل حسين عقيل 1
2022م 1
المقدّمة 2
الطَّريقةُ 4
مرتكزات تحليل المضمون: 24
معطيات تحليل المضمون: 26
أسس تحليل المضمون: 36
الهدف من تحليل المضمون: 42
وحدات تحليل المضمون (وحدة الاهتمام): 46
ما يجب أن يُراعى عند تحليل المضمون: 50
استخدامات تحليل المضمون: 51
الصّدق والثبات في طريقة تحليل المضمون: 53
الثبات: 54
طرق قياس الثبات: 57
الصّدق: 59
أنواع الصّدق: 60
استخلاص النتائج والاستنتاجات 62

تفسير النتائج: 64
خماسي تحليل القيم 68
ومن ميز استخدام خماسي تحليل القيم: 69
المستويات القيميَّة لتحليل المضمون: 70
أوَّلًا ـ الذَّاتيَّة: 71
ثانيًا: ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة (منطقيَّة): 82
ثالثًا: ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة (الانسحابيَّة): 88
رابعًا ـ الأنانيَّة Egoism: 95
خامسًا: الموضوعيَّة Objectivity: 105
وتتمركز الموضوعيَّة في خماسي تحليل القيم على الآتي: 106
التحليل الإحصائي وتطبيقات خماسي تحليل القيم 128
تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة 133
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الاجتماعيَّة وفقًا لمتغير التخصص 138
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الاجتماعيَّة وفقًا لمتغير الجنس 140
ثانيًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة (الاقتصاديَّة): 147
تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة 149
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الإنتاجيَّة وفقًا لمتغير التخصّص 152
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الإنتاجيَّة وفقًا لمتغيّر الجنس 154
ثالثًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة: 156
تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة 158

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة السياسيَّة وفقًا لمتغيّر التخصص 161
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة السياسيَّة وفقًا لمتغير الجنس الجدول رقم (11).... 163
رابعًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة النفسيّة..... 165
تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة النفسيّة..... 167
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة النفسيّة وفقًا لمتغيّر التخصّص..... 170
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة النفسيّة وفقًا لمتغيّر الجنس 172
خامسًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة..... 174
تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة 176
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الذوقيَّة وفقًا لمتغيّر التخصّص 179
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الذوقيَّة وفقًا لمتغيّر الجنس 181
سادسًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة..... 183
تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة 185
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الثقافيَّة وفقًا لمتغيّر التخصُّص 188
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الثقافيَّة وفقًا لمتغيّر الجنس 191
مقارنة مضمون مجالات العلائق القيميَّة وفقًا للوسط الحسابي والانحراف المعياري 194
مقارنة مضمون مجالات العلائق القيميَّة وفقًا لمتغيّر التخصّص 196
مقارنة مضمون مجالات العلائق القيميَّة وفقًا لمتغيّر الجنس 199
مقارنة مضمون مجالات العلائق القيميَّة وفقًا لاختبار Friedman 202
صدر للمؤلّف 203
المؤلّفات 204

المؤلّف في سطور 217